







ان جعل الدين خاتمة السعد او افضل الوسائل الى السعد لا بد  
 من ان يكون الطريق بتحصين العلم الحقيقي وتقديره للقواعد  
 اليقينية لا يفي الى انشاؤا اليقينية لانسانية وتفتح به العقول  
 وبها يصير الانسان في انحاء الاشياء والافان سالكا سبل العرفان غير  
 محسوس من الجوانب التي هي في صغر مشطرين عن تحصيلها  
 وتوهم من جهة البحث عن العلم وتفصيلها وكثرت  
 الاشغال والى ان يكون بقبيلتها كغير التوجه من اول اليقينية  
 الحقيقية حتى ظهر العلم من تقدم من علم الاصول وحك  
 التي لا يمكن ان يكون من حكم الادوار فرت لمحت بدق يحتى  
 القيس انما طالعها من التروك حكم وحادث به فكري العجز  
 حين الشغل بايها من النقص والبرام ان قاما مشتر في اوق  
 متفرقا وتبين في النظر في التوضيف والجمع والتايف لفتشت  
 الحال وتفرق اليان عدم مصاد الزمان ومعانك اهل الدول  
 ولاكثر اتمام بعض البتردين الى المشتغلين بقراءة الهداية  
 للحكم الكامل والنموذج الفاضل الذي في فضل الابي هري لدى

٢  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠







الأهية والجلافة القسوة الخبيثة على أن يجدوا حيلة دون

[illegible]



من الحكمة النظرية كبير وايضاً وان تستكمل القوة النظرية وهو الحكمة النظرية  
يذبح ان كذا اشرف مما يستكمل القوة العملية هو الحكمة العملية لا كما  
هي الجنبه العملية التي تفسر لذات العبد والاوليد واما الجنبه النظرية  
فانها قلتر واذن الحكمة وهذه هي الجنبه السابعة منها والاول  
الاجلي ناطق بحكم كالات الانسانية في هاتين المرتبتين قال الله تعالى  
عن الخليل صوات الله على نبينا وعليه من قبله حكماً بالحق  
والحق بالصلين المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من  
قوله والحق بالصلين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطاباً  
لموسى على نبينا وعليه السلام فاستمع لما يوحى انى انا الله لا اله الا  
انا فاعبدني قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة النظرية  
وقوله فاعبدني اشارة الى كمال لقوة العملية وقوله تعالى  
حكاية عن عيسى على نبينا وعليه السلام قال انى عبد الله لا اله الا  
الله الكتاب وحملنى نبيا وحملنى بركا اليه انا كنت كل ذلك اشارة  
الى كمال لقوة النظرية ثم قال وارضى بالصلاة والزكاة  
ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية وقال







والعلم بالمعروف الكلي والخبر في ذلك فان خالف شي منها  
فلا بد ان يكون سبب الاختلاف وجوده هذا العلم  
في هذا العلم الكلي الشامل على تقسيم الوجود بالعلم  
في التقدير لا له علما ولا كان له هذا العلم بهذا التقدير  
طال علم الفلاسفة في كونها في تقسيمها من العلوم  
لا خوف للمفارقة التسمية بالثولوجيا في التقسيم  
هذين التقديرين علم شيها هو الوجود للطاق من حيث هو  
ما يتعلق بموادها ان كان الوجود مجزئها لا يتجوز في غيرها  
موجبة الى خصوص مادة واستقلالها باسم الحكم الوسطي والعلم  
والتعليم كالتدريس والتثنية والتدوير والكونية والخروج وطير  
العلم وحاضرها هو تفقير الماد في وجودها في هذا  
وانما يسمى بالعلم الحكم الوسطي لان النفس تباين من حيث ينقل  
عما يدركه الحس المجزئ والذهن عن الحسوس بالكلية واسطر  
الى الين محسوسا وهو العلم باله في كونه تعالى لم يتغير  
موضوعه الكلي وهو ما متصل او منفصل والنقل المسمى

في هذا العلم الكلي الشامل على تقسيم الوجود بالعلم في التقدير لا له علما ولا كان له هذا العلم بهذا التقدير طال علم الفلاسفة في كونها في تقسيمها من العلوم لا خوف للمفارقة التسمية بالثولوجيا في التقسيم هذين التقديرين علم شيها هو الوجود للطاق من حيث هو ما يتعلق بموادها ان كان الوجود مجزئها لا يتجوز في غيرها موجبة الى خصوص مادة واستقلالها باسم الحكم الوسطي والعلم والتعليم كالتدريس والتثنية والتدوير والكونية والخروج وطير العلم وحاضرها هو تفقير الماد في وجودها في هذا وانما يسمى بالعلم الحكم الوسطي لان النفس تباين من حيث ينقل عما يدركه الحس المجزئ والذهن عن الحسوس بالكلية واسطر الى الين محسوسا وهو العلم باله في كونه تعالى لم يتغير موضوعه الكلي وهو ما متصل او منفصل والنقل المسمى

والعلم بالمعروف الكلي والخبر في ذلك فان خالف شي منها فلا بد ان يكون سبب الاختلاف وجوده هذا العلم في هذا العلم الكلي الشامل على تقسيم الوجود بالعلم في التقدير لا له علما ولا كان له هذا العلم بهذا التقدير طال علم الفلاسفة في كونها في تقسيمها من العلوم لا خوف للمفارقة التسمية بالثولوجيا في التقسيم هذين التقديرين علم شيها هو الوجود للطاق من حيث هو ما يتعلق بموادها ان كان الوجود مجزئها لا يتجوز في غيرها موجبة الى خصوص مادة واستقلالها باسم الحكم الوسطي والعلم والتعليم كالتدريس والتثنية والتدوير والكونية والخروج وطير العلم وحاضرها هو تفقير الماد في وجودها في هذا وانما يسمى بالعلم الحكم الوسطي لان النفس تباين من حيث ينقل عما يدركه الحس المجزئ والذهن عن الحسوس بالكلية واسطر الى الين محسوسا وهو العلم باله في كونه تعالى لم يتغير موضوعه الكلي وهو ما متصل او منفصل والنقل المسمى

[illegible][illegible]









[illegible]

٢٠ المرتبة الأولى للأطباء الذين يدرسون الطب في المدارس الطبية في مصر.

[illegible]

كتاب الجسطي في العقل  
 الانسان على ما في الطبيعة  
 والحيوان نقص عظيم  
 قديما الفلاسفة  
 فكل قديم  
 بفضيلة  
 من يوحده  
 والسكون  
 عظمى  
 الاجسام  
 الجسم المتبع  
 يعطى  
 وانما  
 على التوكل  
 والخامس

١٣

في العقل  
 الانسان على ما في الطبيعة  
 والحيوان نقص عظيم  
 قديما الفلاسفة  
 فكل قديم  
 بفضيلة  
 من يوحده  
 والسكون  
 عظمى  
 الاجسام  
 الجسم المتبع  
 يعطى  
 وانما  
 على التوكل  
 والخامس





إلى الخصائص قصائد في تلك العلوم وأخبار من العجائب والغرائب  
 ذلك إلى الطويل وأما ما ذكره شيخنا من أنه كان في  
 القديم من شأن الصبيان الاشتغال بالعلوم الرياضية واستد  
 بكلام الحكيم سقراط لما أراد الاشتغال بالعلوم الرياضية في آخر  
 عمره ولم يتيسر له ذلك فهو الواقعة التي قيلت له  
 لتأخير النظر في كتب غلاتها فضل العلوم واشرف الصناعات  
 وهي الفلسفة ولم تقتصر النظر الرياضية أشد استغراقها لهذا  
 لا يدل على تفضيل العلوم الرياضية مطلقا إلا عن العلوم  
 الاولية والآدليل على عقوله اذا أطلقت لفلسفة لا يراد بها  
 المعرفة المتفرقة واللبادى والاحداث المتعلقة بالاشياء  
 في فضلية هذه العلوم على الرياضى وسائر العلوم وكون الصبيان  
 كانوا ينظرون فيها في ذلك الايام لا يدل على حسابها هو علم عقلى  
 والخيال فيها معاونا شديدة ولكن الخيال فيه معاونا للشو  
 على الصبيان هو الخيال والوهم فلا جرم كانوا ينظرون فيها على  
 اذهانهم ويتدرب عقولهم على قول الحق وفهم الصدق





بل من انعم الله من افراد هذا العيان نقلا بحقيقة ولكن  
 انما الجبر كل ما واجبه الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا  
 ولا يخلو انما الوجود بالفعل يصلح ان يكون عنوان الحقيقة الجنسية  
 الخبير فمقدار الوجود تعالى الى تخصيص الشيء بالمكان كافي  
 انما الفخيرة والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهرا علم  
 بوجوده ولما امكن تعقل شيء من انواع الجوهرية فان العلم هو  
 المكتسب من صورة شيء مجردة عن مبادئه فصوره الجوهرية كال  
 صور الارض اعراضها على ان يحفظ لها هيئاتها في انحاء الوجود  
 هيته الجوهرية ليست في العقل بالصفة المذكورة بل موجودة فيه  
 كجسمه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بجنس  
 ذو الماهية اذا صار ماهية موجودة بالفعل في الخارج كما هو  
 الخازن في موضوع وهذا المعنى في الاسماء وجد في العقل في الماهيات  
 وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهية في الاعيان ليست في  
 موضوع بل الحقول من جوهرية لا تكون في موضوع بل في الموضوعات  
 اي اذا وجد في الخارج يكون في موضوع كالمفاتيح في الكف

بل من انعم الله من افراد هذا العيان نقلا بحقيقة ولكن  
 انما الجبر كل ما واجبه الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا  
 ولا يخلو انما الوجود بالفعل يصلح ان يكون عنوان الحقيقة الجنسية  
 الخبير فمقدار الوجود تعالى الى تخصيص الشيء بالمكان كافي  
 انما الفخيرة والا لكان كل من علم ان شيئا هو في نفسه جوهرا علم  
 بوجوده ولما امكن تعقل شيء من انواع الجوهرية فان العلم هو  
 المكتسب من صورة شيء مجردة عن مبادئه فصوره الجوهرية كال  
 صور الارض اعراضها على ان يحفظ لها هيئاتها في انحاء الوجود  
 هيته الجوهرية ليست في العقل بالصفة المذكورة بل موجودة فيه  
 كجسمه فاذن معنى الجوهر الذي يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بجنس  
 ذو الماهية اذا صار ماهية موجودة بالفعل في الخارج كما هو  
 الخازن في موضوع وهذا المعنى في الاسماء وجد في العقل في الماهيات  
 وليس اذا كان في العقل فقد بطل ان يكون ماهية في الاعيان ليست في  
 موضوع بل الحقول من جوهرية لا تكون في موضوع بل في الموضوعات  
 اي اذا وجد في الخارج يكون في موضوع كالمفاتيح في الكف





[illegible]

والتوقيت للمنع من عمارة  
البناء وان لم يظفر  
عند البناء من قويعض  
منه ان يفسد في قويعض  
البناء من قويعض  
البناء من قويعض





[illegible]

فلذا أوجد سقانا لكف الإنسان ولم نجد له وليا ووجد سقانا  
لجسمه حذيق فحذيقه لا يلزم أن يقال أنه مختلف الحقيقة في الكف  
وفي الحذيق بل هو في كل منهما بصفة واحدة وهو أنه مجرد من شأنه  
بحد الحذيق فان قلت قد صرح الشيخ في الهيا الشفها بصول  
الجواهر لا يجب أن تكون جواهر محسوسة ماهيتها وأن صدق عليها  
بجواهر صدق الوازم التي لا تدخل في ماهية للشيء وما تحو  
لا يلزم أن يكون لكل فصل فصل إلى الماهية فإذا امتدح تحت  
مقولة الجواهر فلا بد من اندراجها تحت شيء من بواقي المقولات  
التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها وهذا ينشأ  
قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلنا لا  
يلزم من عدم اندراج فصول الأنواع الجوهري تحت مقولة الجوهري  
لأنها اندراجها تحت مقولة أخرى حتى يصدق عليها  
بمفهوم العرض إذا ما منع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس  
لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرح به الشيخ  
في قاطع غوري بأس الشفاء هذا والموضع لكل شيء على ما يؤول إليه

الصدق والبر  
مسألة قوله في الشيخ في الشفاء  
المطابق لبيان الشيخ في الشفاء  
قاربي حاجي كلف في غير من هاراج إلى الكلف  
أن يوجب قوله في بيان يقال من حيث المتعارضة المتعارضة  
لكلف ومنه متعارضة للحدود والحد العلم من حيث  
مسألة قوله كان قلت آه في واجب أن يكون  
من حصول الجوار تحت الجوار من حيث متعارضة  
الجبون غير ما لا ولا إمكان لهذا الفصل من العرض العام  
ولكننا إلى ما ينبغي وأن كان يجب على كل من يكون  
على مصادرة فلا يكون من تعذر الجوار واجب أن يكون  
على مصادرة فلا يكون من تعذر الجوار واجب أن يكون  
على مصادرة فلا يكون من تعذر الجوار واجب أن يكون

[illegible]





ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطح بل انما يجب فيه  
 ذلك من جهة التناهي وحداية الاشياء ليس بعينه اهي حادثة الجسم  
 وحقيقة ولا يحتاج الجسم ان يكون جسمًا الا ان يكون متناهيًا  
 بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فحقيقة الكوة كما  
 هي في السطح في الشفاء ليست بوسط السطح او خط السطح وكذا  
 الكوة ليست بوسط الابعاد السطحية الخطية فحقيقة الكوة عن  
 الجسم ووجوهه بل الجسم من حيث اتمها هيته صالح لان ينزع  
 منه ابعاد تلك مع قطع النظر عن ان يكون متحركًا او ساكنًا  
 متناهيًا او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او اللانقوص في  
 الابعاد التقاطعية للفروضة في ثلث جسم الابعاد السطحية الخطية  
 التي تكون في المكعبات ومثلها كيف ولو كان كذلك لصدق  
 التعريف على كل سطحين متلاقين على خط واحد من  
 سطوح الكعب لا يقال نحن مثلاً من قبل الجهر لا نقول فعلى هذا  
 ان يدخل التعريف فذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه  
 المذكور لما احترازنا عن اذهابه اليه بعض المعتزلة

لا يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطح بل انما يجزئ  
 ذلك من التناهي وجانية التناهي يعني ما هي جانية الجسم  
 وحقيقتها ولا يحتاج الجسم ان يكون جسمًا ان يكون متناهيًا  
 بل الحكم عليه بذلك بضرب من البرهان فجمية الكثرة كما  
 هي في السطح في الشفا ليست بوسيط بين الخط والسطح  
 لكن ليست بوسيط الامعاد السطحية الخطية خلاصة عن  
 الجسم ووجوده بل الجسم متناهيته صالح لان يتفرع  
 منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركًا او ساكنًا  
 متناهيًا او غير متناه فاعاد الاعتبار في الرسم والافتقار في  
 ابعاد التقاطعة المفروضة في ثلث جسم كاعاد السطحية الخطية  
 التي تكون المكعبات امثالها كيف ولو كان كذلك لصدق  
 التعريف على كل سطحين متلاقين على خط واحد من  
 سطوح المكعبات يقال يخرج منها من الجوز لا نقول فاعاد  
 ان يدخل التعريف فذكر ابعاد التقاطعة على الوجه  
 المذكور لتما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة



[illegible]

ويجوز السطح الجوهري ولما ايفاء تمام الحد ولشعار بان الاعتبار  
في الجسم قبوله للابعاد على هذا الوجه وان كان قابلاً لالبعاد  
كثيرة ولا على هذا النحو والثاني اولى واعترض صاحب المنهاج  
بأنه منقوض بالهوي الى اولى اذ يصدق عليها انها قابل للقبول  
الثلاثة فيها والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو القابل  
بالذات وقبول الهوي للابعاد الثلاثة ليست بالذات  
بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها لا يقال الجسم  
عن مجموع الهوي والصورة ولا يجوز ان يكون للصورة مدخل  
في قابلية الابعاد لان حقيقة الهوي الجزء الذي يتحقق الامكان  
والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي يتحقق الفعلية و  
الحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلاً لجزء من القابل  
فاذا القابل للابعاد الثلاثة هو الهوي بالذات غاية ما في  
الباب ان يكون قابليتها للابعاد تتوقف على ثباتها  
لأننا نقول القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد بل

[illegible][illegible]





[illegible]

والاضافية عن مبادئ التي هي الفصول الحقيقية فليكن  
القبول الصحة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا  
القبول وهو مرتب على ثلاثة مقومات لاختصاص الجسم الطبيعي في الفلك  
والعنصر في الفلكية اما على وجه يعبر بقسميه او يختص به  
منها والاحوال العامة انسب وبالتقديم لكونها مبادي  
للاحوال الخاصة ولائها اعرض عند العقل امرها وموضعها  
الفن الثاني اقدم طبعوا اكرم من موضوع الفن الثالث على علم  
وتقديم البحث عن احوالها هو مقلد طبعوا شرفا اولى من

الفن الاول في ما يعم الاجسام الطبيعية ويقال له السماع الطبيعي  
والله اعلم بالافلاك ولما حدث فيها بعض المباحث التي تجب فيها قبل الخوض في الكلام فالاصل في  
وسمع الكيان كونها ما يعم في الطبيعية ولا يلاحظ سماعتها في

مسائلها وهو على عشرة فصول **فصل في ابطال الجزء**  
 الذي لا يتجزى الجسم اما مقول ان يتركب من اجسام او مركب  
 يتألف من اجسام متشابهة كالسراير او مختلفة كالحيوان في الجسم  
 للفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو اما بالفعل او بالقوة وكل  
 منها اما متناه او غير متناه فلهذه اربعة اشقوق وكل واحد  
 من اجسامها

[illegible][illegible]

ولعل منها ذهب ذاهب وذهب المصنف وفاء الجرح  
 الحكام الى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية  
 فالإبطال الشق والبقية وهو انما يتاثر بإبطال وجوده  
 يتجزأ أصلاً من خواصه لا وضاع بالاستقلال الذي يقال له  
 الجوهر الفرد كما صدر الفصل في التعبير عنه بالجزء الذي  
 يتجزأ إياه الى ان المقصر في هذا الفصل في تركيب الجسم عنه  
 لا إبطاله في نفسه كما هو كواشي الفخرية ولما كانت  
 إبطال الجزئين من حيث الحيولى والصورة والتلازم بينهما  
 من العلم الاعلى التي ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم  
 الذى هو موضوع العلم الطبعى وجباير ادعاه في صدر هذا  
 الفن واما انها من اى علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها  
 من الطبعى او كهابان الجسم جوهر فوضع قابل للانقسامات  
 الغير المتناهية فان بطلان الجزء قوة قبول الجسم انقسامات  
 لا الى نهاية لا لا يلزم عليها موضوع المسئلة يجب ان يكون  
 اما عين موضوع العلم او نوعا منه او عرضا ذاتياله او





يكون الوسطا من ثلاثين الطرفين لا يكون سبيل  
 الى الثلاثه بل لم يكن ما فاعل كانت لاجز امتدادا والتدخل  
 وهو اتحاد الجوهريين كلا او بعضا في الوضع ولا شارة  
 ولا لجا وقوع لجزء العالم في حجم خرافة وتدخل الوسط في احد  
 الطرفين بل بالتمام ولا بالتمام فعلى الثاني ينقسم ما ينقسم ولا ينفذ  
 لحد او كراهة على الاول ان لم يكن فيفصل الثاني فيجمل ايضا فلا  
 يكون وسطا بل في وقوعه ضد الوسط والطرف وهذا خلف فثبت  
 كونها من ثلاثين لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 الاخر فينقسم واحد من هاتين الى اربعة لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام او حجب بيان  
 في احد الطرفين غير بل لا طرف الاخر ولا كانت الاشارة  
 الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا  
 من ان يفرض في ذاته شيء غير فيكون منقسم او لو هو  
 هذا بوجهين الاول انه ان ارد ان المحالين متغايرين بل لكانا  
 تغاير في الخارج او في الوهم فذلك باطل لما الاول فخط

فيكون الوسطا من ثلاثين الطرفين لا يكون سبيل  
 الى الثلاثه بل لم يكن ما فاعل كانت لاجز امتدادا والتدخل  
 وهو اتحاد الجوهريين كلا او بعضا في الوضع ولا شارة  
 ولا لجا وقوع لجزء العالم في حجم خرافة وتدخل الوسط في احد  
 الطرفين بل بالتمام ولا بالتمام فعلى الثاني ينقسم ما ينقسم ولا ينفذ  
 لحد او كراهة على الاول ان لم يكن فيفصل الثاني فيجمل ايضا فلا  
 يكون وسطا بل في وقوعه ضد الوسط والطرف وهذا خلف فثبت  
 كونها من ثلاثين لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 الاخر فينقسم واحد من هاتين الى اربعة لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام او حجب بيان  
 في احد الطرفين غير بل لا طرف الاخر ولا كانت الاشارة  
 الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا  
 من ان يفرض في ذاته شيء غير فيكون منقسم او لو هو  
 هذا بوجهين الاول انه ان ارد ان المحالين متغايرين بل لكانا  
 تغاير في الخارج او في الوهم فذلك باطل لما الاول فخط

فيكون الوسطا من ثلاثين الطرفين لا يكون سبيل  
 الى الثلاثه بل لم يكن ما فاعل كانت لاجز امتدادا والتدخل  
 وهو اتحاد الجوهريين كلا او بعضا في الوضع ولا شارة  
 ولا لجا وقوع لجزء العالم في حجم خرافة وتدخل الوسط في احد  
 الطرفين بل بالتمام ولا بالتمام فعلى الثاني ينقسم ما ينقسم ولا ينفذ  
 لحد او كراهة على الاول ان لم يكن فيفصل الثاني فيجمل ايضا فلا  
 يكون وسطا بل في وقوعه ضد الوسط والطرف وهذا خلف فثبت  
 كونها من ثلاثين لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 الاخر فينقسم واحد من هاتين الى اربعة لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام او حجب بيان  
 في احد الطرفين غير بل لا طرف الاخر ولا كانت الاشارة  
 الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا  
 من ان يفرض في ذاته شيء غير فيكون منقسم او لو هو  
 هذا بوجهين الاول انه ان ارد ان المحالين متغايرين بل لكانا  
 تغاير في الخارج او في الوهم فذلك باطل لما الاول فخط

فيكون الوسطا من ثلاثين الطرفين لا يكون سبيل  
 الى الثلاثه بل لم يكن ما فاعل كانت لاجز امتدادا والتدخل  
 وهو اتحاد الجوهريين كلا او بعضا في الوضع ولا شارة  
 ولا لجا وقوع لجزء العالم في حجم خرافة وتدخل الوسط في احد  
 الطرفين بل بالتمام ولا بالتمام فعلى الثاني ينقسم ما ينقسم ولا ينفذ  
 لحد او كراهة على الاول ان لم يكن فيفصل الثاني فيجمل ايضا فلا  
 يكون وسطا بل في وقوعه ضد الوسط والطرف وهذا خلف فثبت  
 كونها من ثلاثين لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 الاخر فينقسم واحد من هاتين الى اربعة لانهما في الافة الوسطا احد الطرفين غير بل لا الط  
 فيلزم التعدد في طرفه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام او حجب بيان  
 في احد الطرفين غير بل لا طرف الاخر ولا كانت الاشارة  
 الى احدهما عين الاشارة الى الاخر وهو محال بالضرورة فلا  
 من ان يفرض في ذاته شيء غير فيكون منقسم او لو هو  
 هذا بوجهين الاول انه ان ارد ان المحالين متغايرين بل لكانا  
 تغاير في الخارج او في الوهم فذلك باطل لما الاول فخط









[illegible]

يسفاد من رابع ثانياً في الاصول ان مربع كل عدد يساوي من  
 قسمة مضاعف ضرب واحد القسمة في الاصل اذا تقدر هذا  
 فتقول اذا فرضنا ثلثة وكسر امثلا فربع الثلثة عدد صحيح  
 ومربع ذلك الكسر يكون اقل منه البتة لان حاصل من  
 ضرب الكسر في الكسر كان اقل من كل من هاتين اذا ضرب  
 الستة في الكسر حصل كسور ستة من نوع كسر  
 الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر  
 الاول امتنع ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا  
 القياس كل عدد ذي كسر والبيان في مجرد الكسر واضح  
 فان قيل لجهة تبني على امكان وجود الثلث لقيام  
 الزاوية ومثبتو الجزم ينكرون انه بل يقولون ان البصر  
 امر لا يرقى للثلاث نظائرهما من الاشكال او انما الاشكال مخرجة  
 بحسب الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك لا ينكرون البيع  
 القائم الزاوي المكساوا لاضلاع على ما ذكره الشيخ قطبيا  
 الشفاء من مذهبهم فتقول انك المربع ينقسم بقطر

[illegible][illegible]







في وضعه لا فيحصل سطح محيط به خط مستدير حاصل  
من حركة الطول المتحرك وباطنه نقطته الطول الثابت وجميع  
الخطوط الخارج من تلك النقطة الى ذلك الخط لا يكون  
كل منها بقدر ذلك الخط الذي لا يبر ولا يعني الدائرة الا ذلك  
وذلك الخط وهذا البيان لا يتحقق حجة على بقية الجزاء  
ذكر محض توهم لا يفيد امكان المفروض فضلا عن تحققه  
ولو سلم فانما يصح لو لم يكن الخط والسطح من اجزاء كثيرة  
لزم ذلك متمنع الحركة على الوجه الموصوف لتأديها  
الى المح وعلى هذا القياس اثبات الحركة انتهى قلنا نعم اثبات  
الدائرة والكروة وامثالهما بطريق الحركة انما يثبتني على اصل  
الاتصال كما نقر عليه الشيخ الرئيس وغيره ومصلحة عليه العرف  
من امر الفرج لا يثبت الا الدائرة العرفية ولكن لا يخصر طرق  
اثبات الحركة بل الفلاسفة طريقان آخران لا يتوقف شيء  
منهما على نفى الحركة في الشبهة والنتيجة بعد ان يثبت  
الكروة او لا بطريق التي مبناه على اثبات الطبيعة



الاجسام واقضاءها في المسائط من الاشكال الدليل الاستدلال  
 لتسايمها بل الكروية على الخصوص كما يشاهد في زاوية الام من الاشكال  
 البيضيات والفرطية ان يكون فيها اختلافا مستديرا عن المركز  
 في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجد لاختلافها  
 ثم اثبت وجوب الدائرة بسبب قطع يحد لوتوهم في الكروية قال  
 واصحاب الجبر عيانهم ايضا وجوب الدائرة فانه اذا فرض الشكل  
 للرئيسية امضرتسا كان موضع منه اخفض من موضع  
 حتى اذا طبق طرفا خط مستقيم على نقطة تقعر وسطا  
 وعلى نقطة في المحيط استوى عليه موضع كان اطول ثم اذا طبق  
 على الجبر المركزي وعلى الجبر الذي ينخفض من المحيط كان اقصر  
 ان يمتد قصره بجزء واحد واخره فان كان زيادة الجبر ولا  
 تسوية بل تزيد عليه فهو ينقص عنه باقل من جزء وان كان  
 لا يتصل به بل يبقى فرجة قليلة فليدبر في الفجاءة للتدبير  
 بعينه فاذا ذهب لا تنفرج الى غير النهاية فوالفرجة تقسم بلا  
 هناك من انهم انتمى كل واحد من الاتصال في ابطال را

[illegible]



رأى من جهة التباهي لآخر ابراهيم بن كثيره من جهة تركيب  
 المربع بحيث يكون مساوية لاقطار الاضلاع لان المربع كمن  
 من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة  
 اجزاء فان لقت كل القطر مثل الضلع وان وسع الخ فساو  
 وهو خ بالعلمي او اقل فانقسم ومن جهة الحركات كما اجتوا  
 بحركتين في احدى اقسامها فوق احدى طرفي اربعة اجزاء والاخر  
 تحت طرفه الاخر او كلاهما فوق طرفي ثلثة اجزاء فانهما  
 يلتقيان على مقطع فانقسم الجميع ومن جهة المسامته و  
 للمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس هي متساوية اسطر  
 ذي الظل مع الحد المشترك بين الظل والضوء حركة الظل  
 اقل من حركة الشمس فاذا تحركت حركته اقل ولا كما في سائر  
 الشمس ذاتها مساوية لمدارها على جسم صغير وقولهم انه لو  
 فرض سطح من اجزاء لا يتجزئ لكان الوجه الذي يحاذيها  
 غير الوجه الاخر الذي لا تراه فالالوحه يكون رؤيا وغيره في حاله  
 واحد ولو كانت الشمس من احدى احدى وجهي مدارها لكان الظل

[illegible]

دور الوجه الآخر وميتي خيال القتالين بالجواهر الفردة على  
 الجسم ان لم يتناه القمه في غير فتساوي الجسم الاضغر كالخيل  
 والاكثر كالجبل في المقدار لا ستوائهما في عدم نهاية القمه  
 ويلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة ان مجموع المقادير  
 الغير المتناهية غير متناه ولم يعلم ان الجسم للفرد لا جز  
 له بالفعل بل بالقوة وعدم النهاية بالقوة يمكن فيه التقاوت  
 كالمئات والالوف لغير المتناهية وبذلك هما من التقاوت  
 ما لا يخفى والحاصل ان ليس لحد من اقسام ما لم ينقطع واذا  
 قمتا فتساوي كل منهما صاحبه في العدد فكل واحد من  
 الاقسام التي للجزء اصغر والتي للجبل اعظم وهكذا  
 لا الى النهاية ولما قال بعض المحققين في هذا المقام من ان  
 المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كما  
 مجموعها غير متناه بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا  
 الاثر في ان نصف الدراع المتداخلة الغير المتناهية بمغ  
 نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت مجموعة لم

[illegible][illegible][illegible]



يصل بها لا الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء غير  
متناهية متناقصة فمادون عاقل من ان اذا كان ذلك انقسام  
متناهية بالعدد فاذا انضم بعض تناه منها الى بعض تناه  
اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما فكذا اذا انضم بعض  
بعض مرات غير متناهية يحصل المقدار الغير المتناهي قطعاً  
واما ان اوصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل  
منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك الانصاف بالقوة  
على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب يكون متناهية  
من الجانب الاخر فيكون المجموع غير متناه مع ان تلك الاجزاء  
مما يبطلها برهان التطبيق والتضائف وغيرها الكوفا  
ما تبتة على صورتها وضعف المد لا هل على ابطال الجزء ما  
يبقى على اشكال غير المربع والمثلث لقائم الزاوية مما يمكنه  
المتكون فان وجودها في قوة اتصال الجسم ببعض الجوه  
التي ذكرها الحق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من غير  
مثلث ساوي الساقين لانه عدد اجزاء قاعه اقل من اجزاء

قد فرغ من اثبات انقسام الجسم الى اجزاء غير متناهية متناقصة فمادون عاقل من ان اذا كان ذلك انقسام متناهية بالعدد فاذا انضم بعض تناه منها الى بعض تناه اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما فكذا اذا انضم بعض بعض مرات غير متناهية يحصل المقدار الغير المتناهي قطعاً واما ان اوصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب يكون متناهية من الجانب الاخر فيكون المجموع غير متناه مع ان تلك الاجزاء مما يبطلها برهان التطبيق والتضائف وغيرها الكوفا ما تبتة على صورتها وضعف المد لا هل على ابطال الجزء ما يبقى على اشكال غير المربع والمثلث لقائم الزاوية مما يمكنه المتكون فان وجودها في قوة اتصال الجسم ببعض الجوه التي ذكرها الحق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من غير مثلث ساوي الساقين لانه عدد اجزاء قاعه اقل من اجزاء

الاجزاء المتناهية المتناقصة فمادون عاقل من ان اذا كان ذلك انقسام متناهية بالعدد فاذا انضم بعض تناه منها الى بعض تناه اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما فكذا اذا انضم بعض بعض مرات غير متناهية يحصل المقدار الغير المتناهي قطعاً واما ان اوصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب يكون متناهية من الجانب الاخر فيكون المجموع غير متناه مع ان تلك الاجزاء مما يبطلها برهان التطبيق والتضائف وغيرها الكوفا ما تبتة على صورتها وضعف المد لا هل على ابطال الجزء ما يبقى على اشكال غير المربع والمثلث لقائم الزاوية مما يمكنه المتكون فان وجودها في قوة اتصال الجسم ببعض الجوه التي ذكرها الحق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من غير مثلث ساوي الساقين لانه عدد اجزاء قاعه اقل من اجزاء

الاجزاء المتناهية المتناقصة فمادون عاقل من ان اذا كان ذلك انقسام متناهية بالعدد فاذا انضم بعض تناه منها الى بعض تناه اخر يزيد مقدار المجموع على مقدار احدهما فكذا اذا انضم بعض بعض مرات غير متناهية يحصل المقدار الغير المتناهي قطعاً واما ان اوصاف الذراع المتداخلة الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع فصحيح لو كانت تلك الانصاف بالقوة على ان المقادير اذا كانت متناقصة من جانب يكون متناهية من الجانب الاخر فيكون المجموع غير متناه مع ان تلك الاجزاء مما يبطلها برهان التطبيق والتضائف وغيرها الكوفا ما تبتة على صورتها وضعف المد لا هل على ابطال الجزء ما يبقى على اشكال غير المربع والمثلث لقائم الزاوية مما يمكنه المتكون فان وجودها في قوة اتصال الجسم ببعض الجوه التي ذكرها الحق الخفري في شرحه لهذا الكتاب من غير مثلث ساوي الساقين لانه عدد اجزاء قاعه اقل من اجزاء





[illegible][illegible]

متاهية لزم ان تكون نسبة المتاهية الى المتاهية كنسبة المتاهية  
 الى غير المتاهية وهو متنع واعترض عليه بان ازيد الجرم من ازيد  
 النظم المتاهية ليجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف  
 كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازيد الجرم من ازيد  
 ازيد الجرم مع كون النسبتين مختلفتين لا ترى ان ازيد  
 الزاوية على الزاوية في المثلث بحسبه ازيد الوتر على الوتر  
 ان النسبة ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة الى المثلث المتساوي  
 السابق القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليس نسبة  
 وتنها الى وتر القائمة كذا السبب الشكل الحار ليجوز ان يكون نسبة  
 الجسمين من الضابعية التي توجد المقادير دون الاعلا فلا  
 يوجد مثلها في الاحاد كنسبة باعدية قطعا واجيب عن  
 بان مجرد ازيد الزاوية لا يخرج له ليجوز ازيد الوتر كالا  
 يجنب ذلك مع تعاضل الخطين المحيطين بهما على نسبة ازيدهما  
 وعند هذين الامرين ازيد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا  
 وان كان على النسبة لان الغرض التبيين فساد ما صورته المعتز

هذا هو المقام الثالث في بيان ان النسبة المتاهية الى المتاهية كنسبة المتاهية الى غير المتاهية وهو متنع واعترض عليه بان ازيد الجرم من ازيد النظم المتاهية ليجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازيد الجرم من ازيد ازيد الجرم مع كون النسبتين مختلفتين لا ترى ان ازيد الزاوية على الزاوية في المثلث بحسبه ازيد الوتر على الوتر ان النسبة ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة الى المثلث المتساوي السابق القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليس نسبة وتنها الى وتر القائمة كذا السبب الشكل الحار ليجوز ان يكون نسبة الجسمين من الضابعية التي توجد المقادير دون الاعلا فلا يوجد مثلها في الاحاد كنسبة باعدية قطعا واجيب عن بان مجرد ازيد الزاوية لا يخرج له ليجوز ازيد الوتر كالا يجنب ذلك مع تعاضل الخطين المحيطين بهما على نسبة ازيدهما وعند هذين الامرين ازيد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا وان كان على النسبة لان الغرض التبيين فساد ما صورته المعتز

هذا هو المقام الثالث في بيان ان النسبة المتاهية الى المتاهية كنسبة المتاهية الى غير المتاهية وهو متنع واعترض عليه بان ازيد الجرم من ازيد النظم المتاهية ليجب كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ يجوز ان يكون ازيد الجرم من ازيد ازيد الجرم مع كون النسبتين مختلفتين لا ترى ان ازيد الزاوية على الزاوية في المثلث بحسبه ازيد الوتر على الوتر ان النسبة ليست محفوظة فان نسبة الزاوية الحادة الى المثلث المتساوي السابق القائم الزاوية الى الزاوية القائمة بالنصفية وليس نسبة وتنها الى وتر القائمة كذا السبب الشكل الحار ليجوز ان يكون نسبة الجسمين من الضابعية التي توجد المقادير دون الاعلا فلا يوجد مثلها في الاحاد كنسبة باعدية قطعا واجيب عن بان مجرد ازيد الزاوية لا يخرج له ليجوز ازيد الوتر كالا يجنب ذلك مع تعاضل الخطين المحيطين بهما على نسبة ازيدهما وعند هذين الامرين ازيد الوتر يكون على النسبة المذكورة وهذا وان كان على النسبة لان الغرض التبيين فساد ما صورته المعتز



[illegible]





[illegible][illegible]











تألفه من الجواهر الفردة فكان الحكم ما طابقه من الزمان  
والحركة **ثم** هناك ما يمكن خروجه إلى الفعل من الانقسامات الكدرة  
متناهية فتقف القمة وان كان غير متناه فير ما يثر على النظام  
وجواب اختيار الاول القول باننا ليس متناهيا متعينا بالوقوع  
عند لا يتجاوز فيصح اقتضائك الاشياء **ثم** الاشياء بالانقسام الكدرة  
هناك في الغالب بشرائط الاسم **ثم** هناك وجوه اخرى فيستد  
على غير منقسم كالجزء او ما في حكمه واجب يمنع استلزام انقسام  
المحل انقسام الحال في جوار اطرافه كونه محال متعينا بالقطع  
والتناهي **ثم** ما شبر يتوقف انحلالها على تحقيق ماهية الحركة كما  
يسبحي ان شاء الله تعالى فانظر ومفتشكاستلزام حضور شيء  
غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم باثر من المسافة  
وكون الزمان مركبا من الاشياء الكدرة الحاضرة من غير منقسم مع انقضاء  
عكضه واسيا في اعددها وامتناع اتصال الجوار بالجوهر فاذا  
انعدم ان وجد ان آخر منفصل عنه بمثل ما ذكر وانجاب حركته  
النقطة شجرة كواهي في خطوطها كالحياض غير منقسمه واقتضاء

[illegible]





[illegible]







2

الخط المستقيم والخط الاستديرة بالفصول الموزعة عندهم وإذا تم هذا  
هنا فلا بد أن يكون التقصير كل واحد من تقصير الضلعين <sup>ع</sup>  
مختلفا بل هما الزيادة والنقص من الأخرى فلا بد أن يكون بحيث يمكن  
أن تقصف بالمساواة مع ما إذا كان زيادة عبارة عن كون أحد الشئيين <sup>د</sup>  
مثلا أعلى من الآخر وشئ به يزيد عليه فلا بد أن تقوا قد ظهر أنه  
يمكن أن يصير مقدار أعظم من الأعظم بدون أن يصير مساويا للآخر  
إذا فرضنا دجرا واحد من الدائرة تتحرك بحركة الفرجار إلى أن <sup>هـ</sup>  
تبلغ نصف الدور فتصير أعظم من القطر مع أنها كانت أصغر  
منه بدون أن يصير في الوصول إلى شئ من حدود الحركة مساويا له  
فأعرف فأنه قد ثبت تحقيق التحقيق وأعلم أن ما ذكرناه وإن كان مخالفا  
للطريق المحذون من أن بين الخط المستقيم والخط المستدير <sup>و</sup>  
بين الخطوط المستديرة التي ليست تحديبا لها على أنساق واحد  
لا توجد نسبة أصلا لا الصميتة ولا العادية ولكن القواعد  
أرشدهم إلى أن بينها يتحقق النسبة ولكن مطرب الصميتة  
توجد في تقصير بالمفاوتة ومفاوتة صميتة دون المساواة وسائر

[illegible][illegible]



ما صار انظر اناسا وما خلق الحيوان من الطين بل ذلك شئ

[illegible]

[illegible]

آخر بطلان بكمية وهذا شيء آخر حصل جليله لجميع الخبرات وقالوا  
يكون الجوهر الذي كانت فيه الحياة النطقية او الطينية بطلت  
عنه تلك الحياة وحصلت فيه حياة انسان او حياة حيوان  
والقسم الاولان بطلان لا يعتقدونها الكافة لان كل من ذبح  
بذلك اليثبت منه شيء او تزوج ليكون له ولا يحكم على الذبح  
بأنه يترك ويغرق بين ولد وغيره باناسه وان كانك معاذلة  
يلتفت اليه كانه بالحسن الصافي من ان يهلك من حيث للنفس  
المذكور واقع فيها خلاف انما النزاع في ان ذلك لا من الخبر  
لا تجري اصلا او ما في حكمها مما ينقسم في مجتاهدين  
مقناهية او غير مقناهية كانه اليه المتكلمون و اجسام صفا  
صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهبهم في مقادير  
او نفس الجسم كما هو جسم كاهور اجماع من يقدرون او من  
ابسط من الجسم كما علة باعتبار من المشايخ فائدة الاجسام  
احجار المذاهب الثلاثة او واحدة بالشخص كثيرة بلا فصل  
والحكماء لما اقاموا الحكم على ابطال هذه الاراء  
المشائية ولا سيما في غيرهم من المشايخ

[illegible][illegible]









وقد ورد في المتن على ما ذكره في المتن  
بان انهم قد اختلفوا في ما ذكره في المتن  
واحدة وليس في المتن على ما ذكره في المتن  
الاستدلال بالاشارة الى الاشياء في المتن  
الاشارة الى الاشياء في المتن

باجتماع الاشارة من غير اجترار السريان ويلزم على هذا ان يكون  
للكان حاك في المتن ان الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتك  
لا اتحادها وضع الاشارة الى الطرف اشارة الى الطرف كما  
هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم المحوى المماس  
للسطح الظاهر من الجسم المحوى ولما اذا كان البعد الجبر عن  
المادة بالنقض وارد على اى تقدير اللهم الا ان يقال ان  
الاشارة الى الحدها عين الاشارة الى الاخران يكون متعين في  
الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينها فيها وهذا يخرج  
الجواب عن النقض لا اطراف امتداد اخلاء ومنها من فسر الجواب  
بالاختصاص الناعت واعترض عليه بان ايراد البناء عما يصح  
بسير الناعت على النعوت به مواطاة فلا يصدق على شئ من  
افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على الحمل فيرد  
لختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا لما اصابه  
والجسم مكانه بل للعروض بعرضه وما اصاب به عنه  
بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجلي

باجتماع الاشارة من غير اجترار السريان ويلزم على هذا ان يكون  
للكان حاك في المتن ان الاشارة الى المكان اشارة الى طرف المتك  
لا اتحادها وضع الاشارة الى الطرف اشارة الى الطرف كما  
هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم المحوى المماس  
للسطح الظاهر من الجسم المحوى ولما اذا كان البعد الجبر عن  
المادة بالنقض وارد على اى تقدير اللهم الا ان يقال ان  
الاشارة الى الحدها عين الاشارة الى الاخران يكون متعين في  
الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تباينها فيها وهذا يخرج  
الجواب عن النقض لا اطراف امتداد اخلاء ومنها من فسر الجواب  
بالاختصاص الناعت واعترض عليه بان ايراد البناء عما يصح  
بسير الناعت على النعوت به مواطاة فلا يصدق على شئ من  
افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على الحمل فيرد  
لختصاص الكوكب بفلكه وبالعكس وكذا لما اصابه  
والجسم مكانه بل للعروض بعرضه وما اصاب به عنه  
بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجلي





وهي بقسمتها الى الكسري والقطعي وكمية جزئية تحت ثلثة  
 في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوعب جملة الاجزاء  
 الانفراض في الاشياء في ملاحظة العقل ملاحظة اليه البسيطة  
 ولما القصة التي هي بسبب عرض عرضين مختلفين  
 سواء كانا قارين كما في البقرة وغير قارين كما في حصولهما  
 او عاذا اتين في جسم واحد فبعضهم الحقها بالضرر  
 الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق ان  
 اختلاف العرضين ليس مبدء الانفصال الخارجي يستلزم  
 العقل بالثبوتية للعرض واحد بحسب طائفة خارجية هي في  
 الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع فلا يمانعها من  
 القصة بعد الاعتبار والقصة المقدارية بانها انما نظر على  
 الجسم بعد عرض المقدار الجسمانية التعليمية التي بحسبها  
 يصير الجسم ذمنا حيزا متناهيا وغير متناهية الا ان القصة  
 الفكرية تتحقق استعدادا للمادة وهي التي تقبلها وتجمع معها  
 وليس نفس المقدار التعليمي تهيو لقبولها بل تمهيي







من حيث هو بائنه في مرتبة متناهية عن تلك المرتبة نحو ما كان  
 للتخريف وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر كالاعتقاد انها  
 ليست كما يمكن معنى القوة الاستعدادية التي لا تجتمع مع  
 وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها وغيرهما من الفاسد  
 وهو قديم ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنهما حين  
 وجودهما لكن كل واحد من مفهومي القوة والامكان اي  
 للذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بانها لا يوجب  
 اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التعليل الذهني او  
 بحسب الانقسام الخارجي وستبان زيادة تفصيل ونفط  
 الاتصال بان الاشتراك على ما كان بعضها صفة لشيء لا بقيا  
 الى غيره وبعضها صفة لشيء بقياس الى غيره اما ما هو  
 صفة حقيقية فهو اشارة الى كون الشيء في حد ذاته  
 ومرتبة ماهيته صالحا لان ينزع عنه الامتدادات  
 الثلاثة للتقاطع وهذا المعنى فصل الجوهر وثابت الجسم  
 حد نفسه هو ذلك المرتبة مصداق الحمل المتصل والمتفرع

من حيث هو بائنه في مرتبة متناهية عن تلك المرتبة نحو ما كان  
 للتخريف وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر كالاعتقاد انها  
 ليست كما يمكن معنى القوة الاستعدادية التي لا تجتمع مع  
 وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها وغيرهما من الفاسد  
 وهو قديم ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنهما حين  
 وجودهما لكن كل واحد من مفهومي القوة والامكان اي  
 للذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بانها لا يوجب  
 اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التعليل الذهني او  
 بحسب الانقسام الخارجي وستبان زيادة تفصيل ونفط  
 الاتصال بان الاشتراك على ما كان بعضها صفة لشيء لا بقيا  
 الى غيره وبعضها صفة لشيء بقياس الى غيره اما ما هو  
 صفة حقيقية فهو اشارة الى كون الشيء في حد ذاته  
 ومرتبة ماهيته صالحا لان ينزع عنه الامتدادات  
 الثلاثة للتقاطع وهذا المعنى فصل الجوهر وثابت الجسم  
 حد نفسه هو ذلك المرتبة مصداق الحمل المتصل والمتفرع

من حيث هو بائنه في مرتبة متناهية عن تلك المرتبة نحو ما كان  
 للتخريف وان كانت محفوفة بالوجود في نفس الامر كالاعتقاد انها  
 ليست كما يمكن معنى القوة الاستعدادية التي لا تجتمع مع  
 وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها وغيرهما من الفاسد  
 وهو قديم ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنهما حين  
 وجودهما لكن كل واحد من مفهومي القوة والامكان اي  
 للذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بانها لا يوجب  
 اختلاف جهتين سواء كانتا بحسب التعليل الذهني او  
 بحسب الانقسام الخارجي وستبان زيادة تفصيل ونفط  
 الاتصال بان الاشتراك على ما كان بعضها صفة لشيء لا بقيا  
 الى غيره وبعضها صفة لشيء بقياس الى غيره اما ما هو  
 صفة حقيقية فهو اشارة الى كون الشيء في حد ذاته  
 ومرتبة ماهيته صالحا لان ينزع عنه الامتدادات  
 الثلاثة للتقاطع وهذا المعنى فصل الجوهر وثابت الجسم  
 حد نفسه هو ذلك المرتبة مصداق الحمل المتصل والمتفرع



مع قطع النظر عن جميع العوارض فالتصالة وامتدادها فشر  
متصلية وممتديتها لا امر يقوم به فيصير منشأ الصدق  
المتصل عليه ومصدق له سواء كان الجسم مجرد الصورة  
الجهرية او مولف منها ومن جوهر آخر في الاختلاف اقل او  
واسطاطا الدين والذليل على الاسم للتصل هذا المعنى يطبق على الصورة  
الجهرية كلام الشيخ في فصل من فضول الهيئات الشفا معقول ابيان المقادير  
اعراض هذه العبارة والاكينات المتصلة في مقادير الابعاد واما  
الجسم الذي هو لكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة  
لا يقال لو كان الجسم محذوف متصلا لا يمكن فيه فرض شيء  
دون شيء ولكان قابلا للقسمة الى اجزاء المقادير فيكون نوعا  
من لكم لان هذا المعنى يحضركم المتصل الذي لا يتولد غير <sup>سطر</sup>ه  
لأنه قول لا ثم ان مجرد امتداد الجسم في ذاته يساوق قبول الانقسام  
الى اجزاء المقادير بالذات بل انما يصح ذلك بعد عرض  
المقادير اذ ما لم يتعين ذهاب امتداداته ليصح فيه فرض  
جزء معين دون جزء معين والجسم مرتبة ذات ممتدة

في قوله من هوون تعين انما هو قدر البساط لان البساط  
 انما يحصل في مرتبة متوسطة عن النابذة اما قبل الشرح في النعته  
 انما اقلها جزء من جسمه فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما  
 هو جسم ليس هو جزء ولا كلاً ومثاله في الفصل الذي انما  
 من جهة خمسة اجسام فمعناه ثلثان من جهة خمسة اجسام  
 فخصت الجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد الكونين  
 وثانيهما كون الشيء بحيث يكون احد بين اجزائه بعد فرض  
 حد مشترك والتصل بهذا الوجه يطلق على الفصل الذي هو  
 خواص قبول الانقسام بغير مائة والآخر فهو ايضا مضمنا  
 احدهما كون القدر عند النهاية بمقدار آخر سواء كان محدودا  
 او موهوبين ويقال لذلك القدر انما متصل بالثاني هذا المعنى  
 والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال لذلك  
 الجسم انه متصل بالثاني هذا المعنى وهذا المعنى عوارض لكم  
 مطلقا ومن جهة مائة كانه متصل خطي الزاوية واتصال  
 الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرياحات و

في قوله من هوون تعين انما هو قدر البساط لان البساط  
 انما يحصل في مرتبة متوسطة عن النابذة اما قبل الشرح في النعته  
 انما اقلها جزء من جسمه فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما  
 هو جسم ليس هو جزء ولا كلاً ومثاله في الفصل الذي انما  
 من جهة خمسة اجسام فمعناه ثلثان من جهة خمسة اجسام  
 فخصت الجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد الكونين  
 وثانيهما كون الشيء بحيث يكون احد بين اجزائه بعد فرض  
 حد مشترك والتصل بهذا الوجه يطلق على الفصل الذي هو  
 خواص قبول الانقسام بغير مائة والآخر فهو ايضا مضمنا  
 احدهما كون القدر عند النهاية بمقدار آخر سواء كان محدودا  
 او موهوبين ويقال لذلك القدر انما متصل بالثاني هذا المعنى  
 والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال لذلك  
 الجسم انه متصل بالثاني هذا المعنى وهذا المعنى عوارض لكم  
 مطلقا ومن جهة مائة كانه متصل خطي الزاوية واتصال  
 الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرياحات و

في قوله من هوون تعين انما هو قدر البساط لان البساط  
 انما يحصل في مرتبة متوسطة عن النابذة اما قبل الشرح في النعته  
 انما اقلها جزء من جسمه فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما  
 هو جسم ليس هو جزء ولا كلاً ومثاله في الفصل الذي انما  
 من جهة خمسة اجسام فمعناه ثلثان من جهة خمسة اجسام  
 فخصت الجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد الكونين  
 وثانيهما كون الشيء بحيث يكون احد بين اجزائه بعد فرض  
 حد مشترك والتصل بهذا الوجه يطلق على الفصل الذي هو  
 خواص قبول الانقسام بغير مائة والآخر فهو ايضا مضمنا  
 احدهما كون القدر عند النهاية بمقدار آخر سواء كان محدودا  
 او موهوبين ويقال لذلك القدر انما متصل بالثاني هذا المعنى  
 والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر ويقال لذلك  
 الجسم انه متصل بالثاني هذا المعنى وهذا المعنى عوارض لكم  
 مطلقا ومن جهة مائة كانه متصل خطي الزاوية واتصال  
 الاعضاء بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرياحات و



والرباطات بالعضان به الوجهان من ماضون دون غير القبول  
 بلقابل الماهية في ذاته من كونها من شئ في الالف في التثنية فقول  
 لما علمت ان تقبل في عينه لا يسهل ولا يجمع الفعل لكونها  
 متشابها بين تقابل الاعداد واللكة والتضاد في ذلك لا يجمع  
 المستند من حيث انه مستند مع الاستعداد له من حيث  
 هو كذلك كما نشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن  
 كونها مبداً لهذين الامرين <sup>الوجهين</sup> المختلفين ولا اعيد  
 الكلام الى مبداً يثبتك الوجهين فتذهب الى اخره الى وجهين في  
 حقيقة الذات فيلزم تركها من جزءها يكون بالقوة ومن جزء  
 آخرها يكون بالفعل فقصارى امر من اراد ان يتكثر ذات الجسم  
 بموجود جسم ان يثبت له في حده انه حشيتي الفعل والقبول  
 بالاعتناء لاخير وهذا المعنى قال المصنف بعض الاجسام القبلية  
 لا تفككها يجب ان يكون في نفسه متصلاً واحداً يعني  
 الجسم قبل كونه منفصلاً يجب ان يكون متصلاً قبلية  
 انما يتروا الدليل عليه قوله ولا اى وان لم يكن شئ مما يقبل

فان قيل قد يقال ان التقابل بين الذات والذات لا يكون في ذاته بل في الخارج  
 فقولنا لا يسهل ولا يجمع الفعل لكونها متشابها بين تقابل الاعداد واللكة والتضاد في ذلك لا يجمع  
 المستند من حيث انه مستند مع الاستعداد له من حيث هو كذلك كما نشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن  
 كونها مبداً لهذين الامرين <sup>الوجهين</sup> المختلفين ولا اعيد الكلام الى مبداً يثبتك الوجهين فتذهب الى اخره الى وجهين في  
 حقيقة الذات فيلزم تركها من جزءها يكون بالقوة ومن جزء آخرها يكون بالفعل فقصارى امر من اراد ان يتكثر ذات الجسم  
 بموجود جسم ان يثبت له في حده انه حشيتي الفعل والقبول بالاعتناء لاخير وهذا المعنى قال المصنف بعض الاجسام القبلية  
 لا تفككها يجب ان يكون في نفسه متصلاً واحداً يعني الجسم قبل كونه منفصلاً يجب ان يكون متصلاً قبلية  
 انما يتروا الدليل عليه قوله ولا اى وان لم يكن شئ مما يقبل

فان قيل قد يقال ان التقابل بين الذات والذات لا يكون في ذاته بل في الخارج  
 فقولنا لا يسهل ولا يجمع الفعل لكونها متشابها بين تقابل الاعداد واللكة والتضاد في ذلك لا يجمع  
 المستند من حيث انه مستند مع الاستعداد له من حيث هو كذلك كما نشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن  
 كونها مبداً لهذين الامرين <sup>الوجهين</sup> المختلفين ولا اعيد الكلام الى مبداً يثبتك الوجهين فتذهب الى اخره الى وجهين في  
 حقيقة الذات فيلزم تركها من جزءها يكون بالقوة ومن جزء آخرها يكون بالفعل فقصارى امر من اراد ان يتكثر ذات الجسم  
 بموجود جسم ان يثبت له في حده انه حشيتي الفعل والقبول بالاعتناء لاخير وهذا المعنى قال المصنف بعض الاجسام القبلية  
 لا تفككها يجب ان يكون في نفسه متصلاً واحداً يعني الجسم قبل كونه منفصلاً يجب ان يكون متصلاً قبلية  
 انما يتروا الدليل عليه قوله ولا اى وان لم يكن شئ مما يقبل





فلما ان يختار الشق الثاني ونقول ان مركب من اجسام  
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهو فرضا وليس شئ  
منها قال الانقسام قطعاً وكسراً كما هو مذهب من يرى ان  
من ان يبادى الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة  
للقسمة الذهنية دون خارجية فهي وان كانت متصلة  
في انفسها منفصلاً كل منها عن الاخر لكنها غير قابلة  
لطريان شئ من الفصل والوصل عليها مع ان مثل  
اثبات الهول بهذا الوجه على طريقان شئ منها على ذات  
الجسم كما رت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال الاجسام  
الديمقراطية بان كلام القسمة الوهمية او الفرضية  
او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين يحدث  
كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية  
والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب  
نفس الماهية في ايصاح على فرد من افراد حقيقة واحدة  
يصح على جميعها وان مع عندها خارجي فهو غير قادر على

فان كان الشق الثاني ونقول ان مركب من اجسام  
الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهو فرضا وليس شئ  
منها قال الانقسام قطعاً وكسراً كما هو مذهب من يرى ان  
من ان يبادى الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة  
للقسمة الذهنية دون خارجية فهي وان كانت متصلة  
في انفسها منفصلاً كل منها عن الاخر لكنها غير قابلة  
لطريان شئ من الفصل والوصل عليها مع ان مثل  
اثبات الهول بهذا الوجه على طريقان شئ منها على ذات  
الجسم كما رت الاشارة اليه واجيب عنه بابطال الاجسام  
الديمقراطية بان كلام القسمة الوهمية او الفرضية  
او التي باختلاف عرضين قارين او غير قارين يحدث  
كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية  
والافراد المتماثلة متضاهية في الاحكام بحسب  
نفس الماهية في ايصاح على فرد من افراد حقيقة واحدة  
يصح على جميعها وان مع عندها خارجي فهو غير قادر على





عن هذا النظر في جسم مفرد من يهود الى اطر ولا حجة  
 الى اخذ كونها ثانيا للجسم آخر منها فان اشتراط الجزاء للمقارنة  
 معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه  
 وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الاخر فهو  
 متصل عن غيره فكذا يصح انفصال الجزئين واتصالهما  
 بغير تحقق العلة اشتراط الكلا جزئيه فصح واحد وان  
 عليهما هما معا طرعا اشتراط اللفظ وهو ان ما يقبل الا  
 الذي يقرطيسيت ليس لا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا  
 فالقبول هنا في مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن  
 ان يقاس عليه استدلالا طريا لان انفصالا اتصافا في مقتضى  
 كون كل واحد مفرد من افر الطبيعة النوعية صح لسائر  
 الامور لا بحسب ما هيته بل لانها لا يمكن انفصال الفطر لها لان  
 الانفصال لا انفصال الفطر لها لان اتصال المكانا ثابتا في ابتداء  
 الامكانا استدلالا طريا لان انفصالا اتصافا فطريا وطريقا لهما  
 على التام لهذا وذلك في وجه ان القيمة لا تفك كيت عند

في انظر في جسم مفرد من يهود الى اطر ولا حجة  
 الى اخذ كونها ثانيا للجسم آخر منها فان اشتراط الجزاء للمقارنة  
 معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليها ما يصح عليه  
 وبالعكس فكما ان احد جزئيه متصل بالجزء الاخر فهو  
 متصل عن غيره فكذا يصح انفصال الجزئين واتصالهما  
 بغير تحقق العلة اشتراط الكلا جزئيه فصح واحد وان  
 عليهما هما معا طرعا اشتراط اللفظ وهو ان ما يقبل الا  
 الذي يقرطيسيت ليس لا انفصالا خلقيا واتصالا فطريا  
 فالقبول هنا في مطلق الموصوفية في بدء الامر ولا يمكن  
 ان يقاس عليه استدلالا طريا لان انفصالا اتصافا في مقتضى  
 كون كل واحد مفرد من افر الطبيعة النوعية صح لسائر  
 الامور لا بحسب ما هيته بل لانها لا يمكن انفصال الفطر لها لان  
 الانفصال لا انفصال الفطر لها لان اتصال المكانا ثابتا في ابتداء  
 الامكانا استدلالا طريا لان انفصالا اتصافا فطريا وطريقا لهما  
 على التام لهذا وذلك في وجه ان القيمة لا تفك كيت عند

















[illegible]

عظم وجهه الله تعالى عليه  
عليه السلام نقاب التضرع والمدموع المسكين  
عين اليوم السند عماري على تقدير كون الانصاف  
مما ذكره في ذات الجواب





५३५

世

الافوقى ١٢ مولوى عماد الدين محمد بن  
طريق افوقى من قديم عهدنا السلطان  
ابن يوسف بن طريق في غير من قبله  
من حبيب منصب الفخر والاحد  
لحق الكنى من قبله الاستقلال  
والفخر على حارس

١٠  
 والاقصال عليه باق بما هيته ونوعيته لا يتغير فيه جوابها هو  
 وكل ما لا يتغير بتغير جوابها هو عن فهو عرض في الاتصال  
 الذي يبطل الاتصال عرض <sup>١١</sup> الثالث انكم اشتهتم في الجسم  
 امتدادا جوهريا هو الصو العسمية وامتدادا عرضيا هو  
 المقدار التعليمي لا امتدادا من حيث طهيته لا امتداد حقيقة  
 واحدة والحقيقة الواحدة لا تختلف بالجوهرية والعرضية  
 فاذا ثبتت عرضية بعض افرادها عندكم على اذكي من  
 بطل اشكال الشبهة الواحدة فقد وجب عرضية الجميع وهذا  
 لا يخالف الثالث في الحقيقة ترجع الى ان في الصورة المتدولة  
 كما هو مذهب الشيخ الاكبر في كتاب التلويحات واجيب  
 من قبل المشايخ بما عني لا وافيان الجسم من حيث هو جسم  
 لا يصور بدون قابلية الاعداد الثالثة على نعت الاتصال وهذا  
 حلا بما لو لم يكن متصلا في مرتبة ذاته ليصح قبوله للمقدار  
 كما قال الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية  
 جسم در حد ذات يوسته است اگر گسته بودی قابل ابعاد بود

التعليمي فان  
 قوله وانما احد و...  
 بحسب ان في الواقع ذلك المطلوب هو  
 الاتصال وهو معنى البيان من التحدید والضمیر يرجع الى  
 صيغة الماضي ان يكون الضمير من باب حارک  
 لا منفصله العلم بمرور زمانه لا بد من  
 الوجود لا يتخلل بينه وبين الفعل  
 لا منفصله العلم بمرور زمانه لا بد من  
 الوجود لا يتخلل بينه وبين الفعل  
 لا منفصله العلم بمرور زمانه لا بد من  
 الوجود لا يتخلل بينه وبين الفعل

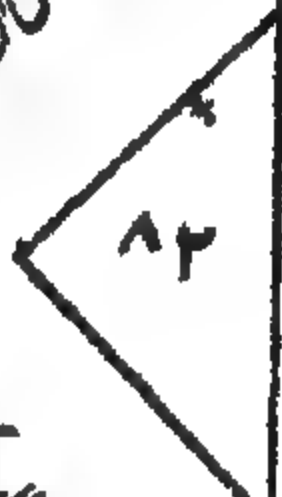




لا يمكن الجسم في ذاته له اتصالا بالآخر ان يكون جزءا لا يتجزى كما  
 يستقل من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد  
 الاحيان في قوله ان اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته  
 ولا خلوه عن اتصاله وانفصاله بحسب الواقع وانما يلزم ذلك  
 لولم من عدم اتصاله بحسب ذاته عند اتصاله في الواقع بل يجوز ان  
 يكون الجسم دائما متصلا بانفصاله عارض او منفصلا بانفصاله  
 كسحق لا يلزم خلوه عن كماله في ذاته عند اتصاله  
 ولا منفصله مع عكسها عن حاله في الواقع فقد ظهر ان قابلية  
 الاعداد وصلاحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في ذاته  
 واما الجوانح وان لم يكن لها الاتصال الا بالانفصال  
 قبل نفس القابل بواسطة غيرها وهو الصورة القبلية  
 والمتعددة لكن لا يلزم شي من المخاير الا ليدل على مرتبة في  
 نفس الامر متفردة على الاتصال والانفصال مطلقا عنهم بخلاف  
 بخلاف الجسم بالقياس الى عارض فان مرتبة وجوده تحقق نفس الامر  
 فلا يلزم خلوه عن اتصاله وانفصاله والتعلق بالاحياز

لا يمكن الجسم في ذاته له اتصالا بالآخر ان يكون جزءا لا يتجزى كما  
 يستقل من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد  
 الاحيان في قوله ان اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته  
 ولا خلوه عن اتصاله وانفصاله بحسب الواقع وانما يلزم ذلك  
 لولم من عدم اتصاله بحسب ذاته عند اتصاله في الواقع بل يجوز ان  
 يكون الجسم دائما متصلا بانفصاله عارض او منفصلا بانفصاله  
 كسحق لا يلزم خلوه عن كماله في ذاته عند اتصاله  
 ولا منفصله مع عكسها عن حاله في الواقع فقد ظهر ان قابلية  
 الاعداد وصلاحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في ذاته  
 واما الجوانح وان لم يكن لها الاتصال الا بالانفصال  
 قبل نفس القابل بواسطة غيرها وهو الصورة القبلية  
 والمتعددة لكن لا يلزم شي من المخاير الا ليدل على مرتبة في  
 نفس الامر متفردة على الاتصال والانفصال مطلقا عنهم بخلاف  
 بخلاف الجسم بالقياس الى عارض فان مرتبة وجوده تحقق نفس الامر  
 فلا يلزم خلوه عن اتصاله وانفصاله والتعلق بالاحياز

لا يمكن الجسم في ذاته له اتصالا بالآخر ان يكون جزءا لا يتجزى كما  
 يستقل من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد  
 الاحيان في قوله ان اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته  
 ولا خلوه عن اتصاله وانفصاله بحسب الواقع وانما يلزم ذلك  
 لولم من عدم اتصاله بحسب ذاته عند اتصاله في الواقع بل يجوز ان  
 يكون الجسم دائما متصلا بانفصاله عارض او منفصلا بانفصاله  
 كسحق لا يلزم خلوه عن كماله في ذاته عند اتصاله  
 ولا منفصله مع عكسها عن حاله في الواقع فقد ظهر ان قابلية  
 الاعداد وصلاحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في ذاته  
 واما الجوانح وان لم يكن لها الاتصال الا بالانفصال  
 قبل نفس القابل بواسطة غيرها وهو الصورة القبلية  
 والمتعددة لكن لا يلزم شي من المخاير الا ليدل على مرتبة في  
 نفس الامر متفردة على الاتصال والانفصال مطلقا عنهم بخلاف  
 بخلاف الجسم بالقياس الى عارض فان مرتبة وجوده تحقق نفس الامر  
 فلا يلزم خلوه عن اتصاله وانفصاله والتعلق بالاحياز



لا يمكن الجسم في ذاته له اتصالا بالآخر ان يكون جزءا لا يتجزى كما  
 يستقل من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة الفارسية او التجرد  
 الاحيان في قوله ان اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته  
 ولا خلوه عن اتصاله وانفصاله بحسب الواقع وانما يلزم ذلك  
 لولم من عدم اتصاله بحسب ذاته عند اتصاله في الواقع بل يجوز ان  
 يكون الجسم دائما متصلا بانفصاله عارض او منفصلا بانفصاله  
 كسحق لا يلزم خلوه عن كماله في ذاته عند اتصاله  
 ولا منفصله مع عكسها عن حاله في الواقع فقد ظهر ان قابلية  
 الاعداد وصلاحها لا يوجب ان يكون القابل متصلا في ذاته  
 واما الجوانح وان لم يكن لها الاتصال الا بالانفصال  
 قبل نفس القابل بواسطة غيرها وهو الصورة القبلية  
 والمتعددة لكن لا يلزم شي من المخاير الا ليدل على مرتبة في  
 نفس الامر متفردة على الاتصال والانفصال مطلقا عنهم بخلاف  
 بخلاف الجسم بالقياس الى عارض فان مرتبة وجوده تحقق نفس الامر  
 فلا يلزم خلوه عن اتصاله وانفصاله والتعلق بالاحياز



لا نفحصها كلها اسرع من ان نلخصها الى الناحية التي فيها زيادة المقدار على النقصان في العلوم والعلوم

ولا إبعاد في نفس الأمر ولا يمكن نشأه في حيثية نفس  
ذاتها في حيثية النفس وتقوم على ما يكون  
مرتبة في نفس الأمر تكون بحسبها عارية عن الاحيان والابعاد  
وغير ذلك مما لو كان عوضا فالحال لا يجد فيها كونه غير  
كما لا يخفى على بصيرة ثاقبة عن التباين بقا الجسم في حيثية  
في حاله الاتصال لا تقصا لينا في كونه متصلا جوهريا لينا  
يلز التناقل في شخصه في تنبكه للحالين وليس كان العطف  
القول بان كل ما لا يتغير بتغيره جوابا هو فهو عرض فانما  
لو لم يتغير بتغيره اشخاص الجوهر واما اذا انتهت الاشخاص  
ذات الشيء فلا يلز عن صيته كما ان استمرار طبيعة معينة وحفظ  
بتوارد الاشخاص لينا في جوهرية تلك الاشخاص وعن  
الثالث باننا لانم ان مطلق الاستعداد او الاتصال مفهوم واحد  
وطبيعة واحدة بل هي هنا اشتر العطف لا غير مطلقا على  
جوهرية واخرى على مفهومه عرضي البحت الرابع حبان  
الجسم يخرج من اتصال جوهر كنه هو المقدار لا غير وليس في





بشيء فان هذا اطلاقا عرفته وتكون الفظية لا يثبت الحقاق  
العلمية عليها وهذا مثله في غير خط طويل فان هذا اطلاقا  
لا يوجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق جميع  
الاشتقاق على ما يشاع في كلام العامة كالوجوب ما هو موجود  
بمعنى الوجوب فان قيل تورد المقادير المختلفة بالصغر والكبر على اسم  
الوحد اذا تكاثف وتخلل يوجب عرضية المقادير فكيف  
حكمت بجهوتها ايقان بوجوب التخلل والتكاسم من فرع وجود  
الهيوة فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار انقصا  
من غير وجود المادة على ما وانفصالها عنه فان زيادة المقدار على  
التقدير معناه زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها من جهة التخلل  
والتكاسم في التخلل الجسم للطيفيين اجزاء الجسم وانفصاله  
عنها واجتماعها لا الحقيقيين وانما هما بالقمة الصيا اذا و  
في النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة المصونة  
اذا اكبت على الماء سبها وقد شوهد عند الكعب  
الحجبات للدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا

فان هذا اطلاقا عرفته وتكون الفظية لا يثبت الحقاق العلمية عليها وهذا مثله في غير خط طويل فان هذا اطلاقا لا يوجب زيادة البعدية على البعد والطول على الخط واطلاق جميع الاشتقاق على ما يشاع في كلام العامة كالوجوب ما هو موجود بمعنى الوجوب فان قيل تورد المقادير المختلفة بالصغر والكبر على اسم الواحد اذا تكاثف وتخلل يوجب عرضية المقادير فكيف حكمت بجهوتها ايقان بوجوب التخلل والتكاسم من فرع وجود الهيوة فاذا لم يكن المقدار غير الجسم لا يتصور زيادة المقدار انقصا من غير وجود المادة على ما وانفصالها عنه فان زيادة المقدار على التقدير معناه زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها من جهة التخلل والتكاسم في التخلل الجسم للطيفيين اجزاء الجسم وانفصاله عنها واجتماعها لا الحقيقيين وانما هما بالقمة الصيا اذا وفي النار في غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة المصونة اذا اكبت على الماء سبها وقد شوهد عند الكعب الحجبات للدالة على خروج الهواء ولا سبيل لنا

تسببها زيادة في انقباضها من جهة انقباضها في النار في حقيقة اخرى في النار

[illegible]

الحكم بان لا يمتنع من الجوهر ان يكون له مقدار في ذاته لا في الخارج  
ذكر الشيخ الاطري في حكمة الاشراق ان قد جرت في بعض الاماكن من  
الزجاج فلا يمنع مثله في الهواء الذي هو الطيف من الوجود كما  
قوله هم اشترى الاشياء في الجسمانية في ذاتها في المقادير بوجوب  
مغايرة المقدار للجسم فيجوز على ما في حكمة الاشراق بان اشتركا  
في الجسمانية هو اشتركا في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير  
والكبير واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات  
الكبر والصغر وكان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير <sup>شيء</sup> لا  
على المقدار بل بنفس المقدار فكان له اذ ابد اللفظ المقدار والجسم  
والتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت في المقادير يكون <sup>الاختلاف</sup>  
بنفس الجسمانية لا غير ويرجع هذا الاختلاف في الاختلاف  
بالكمالات النقصان والاشاق والضعف في نفس ماهية الشيء على ما  
هو رأي الشيخ الاطري والقضاء من الروافدين فانهم يجوزون  
كون جوهر اقوجوهر من جوهر اخر كجواهر العالم <sup>العقل</sup> الاطري  
وجواهر العالم الاذن الجرمي وكذلك يكون ان حيوانا يكون

[illegible][illegible]









العار والجلد والجسم والارادة والجسم ولا عرض فيه ولا امتداد بل في  
 الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء بل اجسام  
 صغير والكبير ولا جزا ولا كلاً ولا عداد ولا معدود ولا مشاركا  
 ولا مباينين بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قالوا <sup>في</sup> لا يكون  
 وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رايهم الا متدا <sup>حل</sup>  
 لكنه اذا اخذ ما هو هو اي من دون تعيين مقدار في  
 جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعيين المقداري متنا <sup>هيا</sup>  
 كان او غير متناه اي اخذ الجسم بمشيئ <sup>مه</sup> بكذا وكذا مرة  
 ولا ينتهي <sup>بغير</sup> المسح ان توهم غير متناه فهو مقدار غير مقوم <sup>بغير</sup>  
 للجسم فيصدق عليه معنى العرض ويظهر الفرق بين <sup>مه</sup> هما  
 عندهم حين تتخلل الجسم وتكاثف كحين توارى الاشكال <sup>مه</sup>  
 على الشئ معترفان هناك يتبدل نفس المقدار <sup>ضد</sup> في يتبدل  
 التي هي مراتبها في الطول والعرض والعمق وآسا  
 الشيخ الاطري فهو انكر المتدا بالمعنى الاول مطلقا واستدل في  
 كتب عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الوجود في

[illegible]







انما هو كذا كان في عينه الذي قد ثبت في العقل والشرع  
 المتعين لا يتغير بالمتغير والقدرة لا تتغير بالقدرة  
 في عينه الذي قد ثبت في العقل والشرع  
 المتعين لا يتغير بالمتغير والقدرة لا تتغير بالقدرة

الاول والعلم اذا صار في المتغير ما عينه في الخارج قطع  
 النظر عن العوارض في وما عينه في العقل وقد ثبتت عرضية وما  
 غيره فيكون ان يكون في الجسم مثلا عينه في احد الجواهر والاخر  
 عرض متباين في الوجود وهو خلاف ما تقر عند اتباع الشاكرين  
 من ان المتفاوتين في الوجود ليس الا بالتعين والابهام ايضا اذا  
 المتد الجوه مع قطع النظر عن المقدار العرضي في الوجود مساو  
 لهذا وانما انقصر على كل تقدير يلزم مع محذوفه اخرى  
 بذاته فاكمل الزم مجلب عن اوجر الاول بان لا متلاذ في المتد  
 بنفس ذاته المقوم للجسم العينة مستعين الذات بمهم المقادير التي  
 عبارة عن عيناته المقولية فان التعين الذاتي لا ينافي الابهام  
 المقدار وما ثبتت عرضيته ليدل على المتعين المقادير وهو غير  
 المقوم للجسم المحفوظ للذات والتشخص من ان التقدرات و  
 التشكلات لكن ليس هذا لان ثبتت عرضيته ممتد والذي  
 يقول الجسم ممتد اخر ليلزم ان يكون في الجسم مثلا ان شان  
 جوه وعرضي بهذا المتصل منها ومن التعين المقادير ثم اورد

٩٢  
 وهو في قول فان لم يتبين  
 الشخص انما هو في العقل والشرع  
 في عينه الذي قد ثبت في العقل والشرع  
 المتعين لا يتغير بالمتغير والقدرة لا تتغير بالقدرة  
 في عينه الذي قد ثبت في العقل والشرع  
 المتعين لا يتغير بالمتغير والقدرة لا تتغير بالقدرة

في عينه الذي قد ثبت في العقل والشرع  
 المتعين لا يتغير بالمتغير والقدرة لا تتغير بالقدرة  
 في عينه الذي قد ثبت في العقل والشرع  
 المتعين لا يتغير بالمتغير والقدرة لا تتغير بالقدرة





[illegible]

وعرض ما يجوز عند العقل لقائه العين بقاء أحد الجزئين <sup>بغير</sup>  
والجزم لا يبين بل يوردها مثلاً ذكره في الحق لا يصلح  
للعقل تحقق الفرق بما ذكره لا يقال الشيخ الألهي أكثر من هو لا مثلاً  
الجوهر في حكمه لا مثلاً وكيف <sup>٥٤</sup> يتشبهه لا مثلاً على تقديرنا فهو  
ذلك مع غيره غير أن لا مثلاً للمقوله الجسم عند الشايد وقد طاعت  
المتشابهين أحدهما هو الصفة الجسمية عند الشايد والآخر  
المقدار <sup>٥٥</sup> الشيخ الألهي أنكر المعنى الأول سواء كان جوهر أو عرضاً  
وذهب إلى الجوهرية المعنوية الشايد وكونها صفة الجسم في حكمه لا مثلاً  
والى عرضية وكون جزء الجسم في التواتر على ما حققناه  
وحاصل الكلام أنه لما كانت الصفة الجسمية عند الشايد <sup>٥٦</sup> هي  
على قدر ما مبهم في الواقع فأورد عليهم أنه كيف يتقوم خبر  
عيني بأم مبهم في الواقع ولما المقدار الجوهر عند الشايد فهو ليس  
أم مبهم في نفس الأمر وإن عرض له الإطلاق بحسب الذهن فإن  
للعقل أن يأخذ بالالتصاق على خبره لا يابى عن العمل على كثير من  
فكان للجسم مرتبة لطلاق وتعين بحسب العقل

[illegible]









مسألة الشخص من حيث ما ذهب إليه الفارابي في كل من الشخص  
والوجود وحدهما لا يوجد بعد الآخر وحدهما هو ان الشخص  
الواحد من حيث هو كذلك لا يمكن له وجود واحد لذاته  
واحد في شخص واحد فليس لاجزاء الفرضية وجود بالفعال  
شخص خاص بحسب نفس الامر كيف قد بين ان لاجزاء الفرضية  
غير متناهية حسب قبول الجسم لا تقسام لا الى نهاية فاما  
ان يكون لبعض من اجزائه وجود وشخص وهو الترجيح من  
غير مرجح او لجميع باقتل المفسد التي ترد على اصحها كذا  
اجزاء الجسم واذ اطرى عليه لا تقسام وحدهما هو ان  
متشخصا وهما متساويان مستقلتان فلما ان يكونا موجودين لا  
مع تعينها وهو بطلان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس  
البحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب نفس الامر او  
بل وفيها في امان ان يكون وجودهما حال الاتصال هو  
بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا سبيل الى  
الاو لا خلاف ما تقر من المساوقين التعين

فان قيل قد يقال ان الشخص الواحد لا يوجد بعد الآخر وحدهما هو ان الشخص الواحد من حيث هو كذلك لا يمكن له وجود واحد لذاته واحد في شخص واحد فليس لاجزاء الفرضية وجود بالفعال شخص خاص بحسب نفس الامر كيف قد بين ان لاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم لا تقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود وشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميع باقتل المفسد التي ترد على اصحها كذا اجزاء الجسم واذ اطرى عليه لا تقسام وحدهما هو ان متشخصا وهما متساويان مستقلتان فلما ان يكونا موجودين لا مع تعينها وهو بطلان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس بالبحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب نفس الامر او بل وفيها في امان ان يكون وجودهما حال الاتصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا سبيل الى الاو لا خلاف ما تقر من المساوقين التعين

فان قيل قد يقال ان الشخص الواحد لا يوجد بعد الآخر وحدهما هو ان الشخص الواحد من حيث هو كذلك لا يمكن له وجود واحد لذاته واحد في شخص واحد فليس لاجزاء الفرضية وجود بالفعال شخص خاص بحسب نفس الامر كيف قد بين ان لاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم لا تقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود وشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميع باقتل المفسد التي ترد على اصحها كذا اجزاء الجسم واذ اطرى عليه لا تقسام وحدهما هو ان متشخصا وهما متساويان مستقلتان فلما ان يكونا موجودين لا مع تعينها وهو بطلان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس بالبحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب نفس الامر او بل وفيها في امان ان يكون وجودهما حال الاتصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا سبيل الى الاو لا خلاف ما تقر من المساوقين التعين

فان قيل قد يقال ان الشخص الواحد لا يوجد بعد الآخر وحدهما هو ان الشخص الواحد من حيث هو كذلك لا يمكن له وجود واحد لذاته واحد في شخص واحد فليس لاجزاء الفرضية وجود بالفعال شخص خاص بحسب نفس الامر كيف قد بين ان لاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم لا تقسام لا الى نهاية فاما ان يكون لبعض من اجزائه وجود وشخص وهو الترجيح من غير مرجح او لجميع باقتل المفسد التي ترد على اصحها كذا اجزاء الجسم واذ اطرى عليه لا تقسام وحدهما هو ان متشخصا وهما متساويان مستقلتان فلما ان يكونا موجودين لا مع تعينها وهو بطلان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس بالبحسب الفرض وهذا ان التعينان بحسب نفس الامر او بل وفيها في امان ان يكون وجودهما حال الاتصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا سبيل الى الاو لا خلاف ما تقر من المساوقين التعين











ولها تعيين ذاتي مستمر وتعيين مقلد يشهد على طبقه أفلا في الحيوان  
واقصا يمكن أن يتقن في الجواب عن الشبهة المذكورة هو أنه لا  
لاحد من العقلاء فإنه ينعدم من الجسم حين طريان الانقضاء  
عليه ما كان جودا فيه في الخارج وحين وقوع الانقضاء فيه  
أمر لم يكن وجوبا قبله فمع نقول أن ذلك لا مرارة انصاف حقيقة  
واضافي كما لا يخفى فعلى الأول لا يمكن المتصل الحقيقي  
المحققين خصوصاً هذا البحث من حيث هو في الأمر الحيوان فلا  
نأخذ الجسم فلا بد من اشتراكه على أمر آخر غير متصل بنفسه قابل  
للاصطاد وهو الحيوان على الثاني يلزم أن يكون الجسم اتصالاً  
وأضافاً غير متناهية عظمة مع الواقع مترتبة حسب قول الجسم  
للاقسام لا إلى غاية مترتبة كالنصف الثلث والربع وغيره من الأقسام  
كل من تلك الأقسام عند ورود واحد من أقسامه ويلزم من ذلك  
اللزوم على أصح النظام القائلين بعلة تباين أجزاء الجسم ما ليس لها  
في هذا الوضع من المقادير فليست بالمتصل بالصلاق والتفطير  
الغائبة يظهر للعجبية الحال والله ولي الجود و

لا نقسمها بآثارها من غير اعتبارها  
 لا نقسمها بآثارها من غير اعتبارها





قلت والجواب انه بما جاب  
 باختبار شوق ثالث سوى الوحدة و  
 التعدد والارتدين حاصلان الى الوحدة و  
 ليست واحدة ولا متعدده حتى يتبين  
 التي الزعم بالبحث على تحقيق شوق  
 اقتدار الذاتين حاصلان الى الوحدة و  
 واحدة ثم بعد ذلك الى التعدد  
 انفسا بها الى جزاء متعدد عليه  
 منها بغير وصف صورة شخصية على حد  
 على عدة مستخرصة الى واحد و  
 مع بقاها الى ما في ضمن تلك الاجزاء  
 فصلان كما افاض من تلك الاجزاء  
 ولا يبعد له حين الاتصال بها واحدة  
 شخصية تكلمنا به بعد بالنظر الى  
 انفسا بها الى ما في ضمن تلك الاجزاء  
 فصلان كما افاض من تلك الاجزاء  
 ولا يبعد له حين الاتصال بها واحدة  
 شخصية تكلمنا به بعد بالنظر الى

[illegible]





هو بالفعل لا يكون هو حيث هو بالقول ان مرجع القوة الى  
امر واحد وهو قد ما مرجع الفعلية الى حقيقة ما  
والشيء الواحد من جهة واحدة لا يكون بل لهاتين الحالتين فلا  
يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث  
هو بالفعل متصل بالشيء الآخر فاذا كان الجسم من جهة واحدة له القوة  
ويعاين له الفعل وهما المعلوم والصورة وبيان على النظر القياس  
هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة واحدة وكلما هو بالفعل  
جته فانه لا يكون بالقوة فبالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذا نتيجة  
كبرى لقياس اخر من الشكل الثاني وهو ان يكون الجسم بالقوة ولا شيء  
من الجسم بالقوة فينتج كشيء من الجسم بجيو وكزيادة التوضيح  
لذلك ان الجسم قوة على ان يكون فيه لو كثيرة فتلك القوة  
لا تخ اما ان تكون حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر  
يقارن او قائم بذاته او كل ذلك لا يصلح لفرض لا بعد في الجسم  
معنى تلك القوة كاشيا كثيرة ما يحد للجسم فيلزم ان يكون ذاتها  
الاصنافها انما يستعلا لا يكون كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال

وان اراد ان يقول ان القوة من جهة واحدة لا يكون بل لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بالشيء الآخر فاذا كان الجسم من جهة واحدة له القوة ويعاين له الفعل وهما المعلوم والصورة وبيان على النظر القياس هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة واحدة وكلما هو بالفعل جته فانه لا يكون بالقوة فبالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذا نتيجة كبرى لقياس اخر من الشكل الثاني وهو ان يكون الجسم بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج كشيء من الجسم بجيو وكزيادة التوضيح لذلك ان الجسم قوة على ان يكون فيه لو كثيرة فتلك القوة لا تخ اما ان تكون حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارن او قائم بذاته او كل ذلك لا يصلح لفرض لا بعد في الجسم معنى تلك القوة كاشيا كثيرة ما يحد للجسم فيلزم ان يكون ذاتها الاصنافها انما يستعلا لا يكون كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال

١٠٥

فان قيل قد يقال ان القوة من جهة واحدة لا يكون بل لهاتين الحالتين فلا يكون الجسم من حيث هو بالقوة اسود او متحرك هو من حيث هو بالفعل متصل بالشيء الآخر فاذا كان الجسم من جهة واحدة له القوة ويعاين له الفعل وهما المعلوم والصورة وبيان على النظر القياس هو ان يقول ان الجسم بالفعل من جهة واحدة وكلما هو بالفعل جته فانه لا يكون بالقوة فبالجسم لا يكون بالقوة ويجعل هذا نتيجة كبرى لقياس اخر من الشكل الثاني وهو ان يكون الجسم بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة فينتج كشيء من الجسم بجيو وكزيادة التوضيح لذلك ان الجسم قوة على ان يكون فيه لو كثيرة فتلك القوة لا تخ اما ان تكون حقيقة الجوهر المتصل او ثابتة فيه او ثابتة في امر يقارن او قائم بذاته او كل ذلك لا يصلح لفرض لا بعد في الجسم معنى تلك القوة كاشيا كثيرة ما يحد للجسم فيلزم ان يكون ذاتها الاصنافها انما يستعلا لا يكون كثيرة وما امكننا تعقل الاتصال

















الإنسان والحساس أو المتحرك في فصل الجوارح في فهم ما يترتب عليه  
 تلك الأمور أمباد تلك الإضافات نفسها فعلى هذا القياس المراد من  
 الاستعداد أو القابلية تحايد الحيوان كما بحيث يلبسها لذاتها  
 القوة للصور والحيات لا فضل لك لا ضاف ولا قول القائل القوة <sup>تطلب</sup>  
 عند حصول الفعلين فلا تكون ملاما هو قوة له <sup>فصحيح</sup> <sup>لأن</sup>  
 اراد القوة الخاصة لحصول الشيء الخاص واما القوة المطلقة  
 والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما <sup>تطلب</sup>  
 اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممنوع على رأيهم ولا <sup>لا</sup>  
 تنافي مقتضى الله تعالى واما قوله في الجوهر لا يصح ان يكون  
 عرضا لارادته فهو العرضا يكون من لوازم القوة <sup>مفهوم</sup> لا التسع اعني  
 الموجود للوضع فلا يتم ايضا المصوغ عن ضرب هذا المعنى وان  
 اراد بها ان يكون حقيقيا <sup>لأنه لا يكون حقيقيا</sup> <sup>لأنه لا يكون حقيقيا</sup> <sup>لأنه لا يكون حقيقيا</sup> <sup>لأنه لا يكون حقيقيا</sup>  
 صدق عرضيا فسلم ولكن لا يتم امتناع تقوى الجوهر بالعرض هذا  
 المعنى وقد ذكرنا سابقا في فصل الجوهر البسيطه لا يلزم ان يكون  
 جوهر الجسديا والعرضا مع ذلك يصلح مفهوم الجوهر

[illegible]







وقد اوضح الشيخ في الشفاها بان الفعل مطلقا سبب يخرج ما بالقول الى  
 ما في قوله تعالى قد علم على الحيوان ما ذكره من ان المناسبات بين  
 الصور هي منسبة العقل الفارق وان كان بها لكن لا يلزم من ان يكون  
 الحيوان واسطة لصدورها فان صدورها منسبة عن الفارق وصادرها  
 النفوس الصور التي هي منسبة ان يكون واسطة ما كافي لصدورها  
 عن الجاهل ان يكون لها من الجاهل اعتبارا ما بسبب ما حصلت  
 للمناسبات بينها وبينها من الابدان والجماد في صدورها عنها  
 بلا واسطة في غير الحجة الخامسة ان جسمية الفاعل يلزمها  
 شكل معين بقدر معين لعداها الكون والفساد على الرغم من وقوع  
 هذا الزوال في النفس الحيوية فيكون كل جسم مشترك فيها  
 وان كان الحرف لا يخرجها من ان لها في جسمية الفاعل محلها او  
 مبادئ عنها فان كان الكلام حلا فيها فان لم يكن لها لها يمكن  
 سبب الزوال والشكل والمقدار المعينين وان كان لاعداد الكلام  
 كيفية لزوم معينة فيتسلسل وينتهي الى نفس آخر فيكون  
 المذكورين تفاديا لاجل الشكل والمقدار وان كان مبايناً

في قوله تعالى قد علم على الحيوان ما ذكره من ان المناسبات بين  
 الصور هي منسبة العقل الفارق وان كان بها لكن لا يلزم من ان يكون  
 الحيوان واسطة لصدورها فان صدورها منسبة عن الفارق وصادرها  
 النفوس الصور التي هي منسبة ان يكون واسطة ما كافي لصدورها  
 عن الجاهل ان يكون لها من الجاهل اعتبارا ما بسبب ما حصلت  
 للمناسبات بينها وبينها من الابدان والجماد في صدورها عنها  
 بلا واسطة في غير الحجة الخامسة ان جسمية الفاعل يلزمها  
 شكل معين بقدر معين لعداها الكون والفساد على الرغم من وقوع  
 هذا الزوال في النفس الحيوية فيكون كل جسم مشترك فيها  
 وان كان الحرف لا يخرجها من ان لها في جسمية الفاعل محلها او  
 مبادئ عنها فان كان الكلام حلا فيها فان لم يكن لها لها يمكن  
 سبب الزوال والشكل والمقدار المعينين وان كان لاعداد الكلام  
 كيفية لزوم معينة فيتسلسل وينتهي الى نفس آخر فيكون  
 المذكورين تفاديا لاجل الشكل والمقدار وان كان مبايناً



فلا يحسن وقوة في جسم او في لثمن ولا جسم ولا ولا يطول  
 ذلك الجسم لتلك الملائكة <sup>ع</sup> الجسيمية الانفاق المذكورة يطل  
 واما القوة المدة فهو الشئ الثالث فقولنا القوة ان كان من الوجود عاد  
 السوالت <sup>ع</sup> عما اذا كان من الفارقا عن مجملها فعند الفارقا علامت  
 لان وجه الناعت في نفسه هو عين وجه محل وعاد عن  
 المحل عين علام نفسه واذا عد وجب ان تنزل الملائكة لثمن  
 ما يقتضيها او ذلك محض واما الشئ الثالث وهو ان سبب اللزوم  
 امر مبان مجرد بالكلية عن الاجسام والعسمات فاقولنا <sup>ع</sup> كما  
 نسبة القوة المدة الى جميع الاجسام انسبة واحدة فلم يكن اقتضا  
 لوجود بعض الاجسام بالفاكية او لم يقتضها التاكيد  
 في سائر الاجسام فالاحصوا <sup>ع</sup> اولي من يخص مختص بالفاكية  
 ليركن كالاخير فيجب ان تكون الفلكية اعم من مختص الفلكية بشئ  
 فالجسمية وحده الفلكية ويلزمها <sup>ع</sup> فلا الشئ يقتضيها لثمن  
 فالجسمية متعارفة الفلكية لثمن متعارفة واجبة فاذن الجسمية  
 الفلكية <sup>ع</sup> هو بالهيو ويحتمل ان يكون مخالفة لثمن سائر

ففيها <sup>على</sup> الاتفاق المذكور ويطل

والمقولة هي الشئ الثاني فقلت الحق اركان للوزن

السوكتي وها أنا في المفاقر أعجز لها فعدت للمفاقر عزمت

لا بد من الناعت في نفسه هذه نعمت وحيثما وجد

المؤمنين على نفسه، وإذا علمت محبة الله والملائكة والرسل

ما أتقن من هذا العلم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم منتهى الحجة والبرهان على كل من كفر بالله ورسوله

[illegible]

اسبر القوي بجرى الى مريح اه جسا اسبا واحدا علم بين فضا

وحيثما لا جسم في غاية اولى من ان تصاحبها التناقضات

وَسَائِلُ الْجَسَادِ وَأَبْنَاءُ الْخَصْوَاءِ وَأَوْلَادُ مَنْ خَصَّصَ

لیکن جلالہ علیہ السلام کی تعلیمات مانع نہیں تھا بلکہ

فَالْحَيَوِيَّةُ وَالْفَلَكِيَّةُ يَلْتَقِيَانِ فِي الشَّيْءِ

فالجبر ما انتقل الفل من جبري معهما مقار و اجتهاد فاذن جبري

الفلك هو ما هيور ويجبان تكون مخالفة ميولى سائر

[illegible][illegible][illegible]

فمن اجزاءه فوجهم في الشئ ولا جسد ولا وليط ان

ذلك الجسم لتلك الملائكة كما تجسيت الافاق المذكورة وبطل

واما القوة ليرة فهو الشئ الشافق وتلك القوة اركان الوزر عا

السؤال الثامن والعشرون في الفرق بين محبة الله تعالى ومحبة الناس

لأن وجه الناعت في نفسه هو عين وجه محل وعلمه عن

الحال هو عين عالمه فضاءه ولا داعي له وجب ان تنزل الاله لانك تزلزل

ما يقتضيها من المصروفات الشئ الثالث وهو ان سبب اللزوم

امر ميان محمد دبالکلیت عن ايجساد و الحسم انفاقت مملکا

نسب القوة المجددة لجميع الاجسام انسية واحدة فليكن اقتضا

فتمحض الاجساد بالفاكهة او لما يقتضاه التام

فوائد الاحسان والاحكام في معرفة خصائص الفاعل

الكل جلاءه فمن ان تكمل الفلكه اء الى حيث الف الف التمسك

فيم قال الفلكية في الجواهر في القضاة في المعاني

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ ۝۶۱

الفلک هو یاهو و یجبان و یحور علی الفرمه یولی سائر

المملوكية في مصر

[illegible]

من علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام





[illegible][illegible]





२

[illegible][illegible]

119

119





على الشيء من جهة طبعه في ان طبيعة الجوهر لا تتغير خاصة كلامهم هو ان  
 نظر الافراد الصورية الجوهرية ما يماهيها وبجملتها معتبر في ان يحصل  
 منه قولنا الجوهر الابل لا يعاد على التو المذكور لا يشي بانها بحسب  
 الحق المحصل الا ان في اجزائها من الجوهر العرفي لا تلك الحقيقة  
 المسماة بالصورة الجوهرية فاعتلنا انها حقيقة مستتر في اجزائها اذ لو لم  
 تكن كذلك كانت حقائدها افرادها بعد التبريد على التو المخصصة  
 الحقيقية بالصورة الجوهرية وبما يبينها لها ومشتاها على ان  
 اخرى وان كان المعنى من ان يحصل في المبدأ العنصرية على غير ذلك  
 ولذا لا احتمال ان يكون لا ينفع هذه المقابلة بل لا يكون وتكون هات  
 الجوهرية معقولة لا مشتركة في كونها لا يعاد الله هو معلوم لها  
 وانما الاول لا يوجد تحت المألوف لا يشي بان كونية المألوف في حتم  
 تكون الجوهرية الاجسامية وعرها لها فيكون تحتها افرادها وجو  
 الجوهر القابل في الاول في جوهرها ان لا يشي الى القابل انما  
 الامتداد حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال  
 للتصاير لا ينفع هذا القول معلوم مقتضى الحكم وفيه كفا

وقد حصل كلامهم في ان طبيعة الجوهر لا تتغير خاصة كلامهم هو ان  
 نظر الافراد الصورية الجوهرية ما يماهيها وبجملتها معتبر في ان يحصل  
 منه قولنا الجوهر الابل لا يعاد على التو المذكور لا يشي بانها بحسب  
 الحق المحصل الا ان في اجزائها من الجوهر العرفي لا تلك الحقيقة  
 المسماة بالصورة الجوهرية فاعتلنا انها حقيقة مستتر في اجزائها اذ لو لم  
 تكن كذلك كانت حقائدها افرادها بعد التبريد على التو المخصصة  
 الحقيقية بالصورة الجوهرية وبما يبينها لها ومشتاها على ان  
 اخرى وان كان المعنى من ان يحصل في المبدأ العنصرية على غير ذلك  
 ولذا لا احتمال ان يكون لا ينفع هذه المقابلة بل لا يكون وتكون هات  
 الجوهرية معقولة لا مشتركة في كونها لا يعاد الله هو معلوم لها  
 وانما الاول لا يوجد تحت المألوف لا يشي بان كونية المألوف في حتم  
 تكون الجوهرية الاجسامية وعرها لها فيكون تحتها افرادها وجو  
 الجوهر القابل في الاول في جوهرها ان لا يشي الى القابل انما  
 الامتداد حيث كونه متصلا بذاته قابلا للانفصال  
 للتصاير لا ينفع هذا القول معلوم مقتضى الحكم وفيه كفا





لا واطحيا كاللا انشيت بالضرورة لا فصل بالاشخاص في ذلك  
 الطبيعة في شخص التور لا على اطلاق اليوم المستلزم ما يمتنع  
 الا فصلوا لا تفكك الطبيعة في كين قد لا اشخص في الجواهر  
 ينحصر في شخصه لا في غيره شخصه لكل كل واحد في قبله لا تفكك  
 بالبيان السابق في الجواهر خلفه في كل الجواهر امتداد متناهية  
 بالبدية في علم الاشياء في الفصل الى الاشياء من طبيعة في كل  
 بعض افراده كالفرد اذا كان العلم مقلدا بالقياس الطبيعة وان كان  
 بالقياس في معنى في كل فرد لا يانع في كماله فصلوا لا تفكك  
 حقيقة ماهيته وذلك هو التوحيه والقبول في كماله لا في كماله  
 الى الجواهر في الجواهر ثم اقرب طابع الا لا كماله في الجواهر  
 ملكا كانت من غير كماله لا تفكك كماله في كماله لا تفكك  
 الحركة التي ليست في مباله وجود في الفاعل ولا في المفعول  
 الفاعل ينحصر في شخص واحد على ما هو متقدم اذ لو تحقق فلما  
 وكذا كان من نوع واحد في مباله في الجواهر في الجواهر  
 لو كانها واصل بين الجزئين الوهميين ما قد حصل







الحكم من قبل اليه في السلي وهو غير البرهان الشرعي للبنى على  
مستقامته لا ضلع والزوايا كما رأيت منها ثلثا قائم للوجه  
المنقول من الهندسة تقر به بان يقول لو كان امتداد الصلح  
غير مستقاما لمكان يكون غير للثلاث محصورين لا جازم في صحة  
التالي تستلزم بطلان المقدار وجه الزوايا انما هو البعد الغير المتناهي  
لا كونه في مساهمة من حيث اذ اهي من غير التناهي ومعلوم ان الساقين  
كل كانا اعظم من الفرق اكر في اماكن لا تقرب من زيادة التناهي  
ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين في اهي من نفس النوع  
كان البعدين الساقين غير متناهين في غير التناهي من البعدين من  
في الساقين هذا هو عرض الشيخ في الشفاء بعد تسليم  
بعده من الخطرين في ذلك تزايد الخطرين البعدين الى غير النهاية  
لا يمكن التزايد في البعد غير التناهي وجود بعد من غير متناهيل  
كل بعد فرض في زيادة على بعد تحت متناه لا بعدا متناه والزوايا  
المتناهية بالمشابهة كما ان المتناهية لا تزداد الى غير النهاية  
كل مرتبة في النظام الغير المتناهية متناه لا تزيد على تحتها الا بالمشابهة

الحكم من قبله في الوجود هو غير البرهان الرئيسي للثبوت على  
مستوى مساوية لأضلاع والزوايا كما رأينا ثباتها من الحجج  
المقدورة في هذا تقريره بان نقول لو كان امتداد الصور هو  
غير متناه كمالا فيكون غير المتناهي حصصا في كل شيء  
التالي تستلزم بطلان المقدار وجه الزوايا في البعد الغير المتناهي  
لا كذا في مسأله في حين اذا هيبت غير المتناهية معلولان اليان  
كلما كانا اعظم كان الفرق اكثرا في اماكن الفرق بين اداء التام  
ومعلولان السابقين اذا كانا غير متناهيين في هيبت نسق الفرق  
كان البعدين السابقين غير متناه فينحصر المتناهي من البعدين في  
في السابقين هذا هو عرض الشيخ في الشفاء بعد تسليم  
بعدي من الخطين فان كان تزايد الخطين في البعدين الى غير النهاية  
لا يكون من التزايد في البعد غير التام وجود بعد لا غير متناه بل  
كل بعد فرضه في زيادة على ما تحت متناه لا بعد متناه والزوايا  
المتناهية بالمشاكل كما ان المتناهي لا يتناهي الا في الخارج  
كل من في النظام الغير المتناهي لا تزيد على ما تحتها الا في الخارج





أو كسيرة العلة بعد كل الأبعاد كذلك كسيرة في الزيادة متساوية فكذا  
 على مجموع الزيادات المتساوية على الأبعاد غير متناه فيلزم وجود  
 مشترك على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الأربعة التناسبات النسبية  
 أن تكون خطية فلو أن الزيادة متساوية وأما إذا كانت متناقصات فكذا  
 انخفاض النسبة فاعلم بأن الخلف لا يتحقق على ما ورد وأعلى من هاهنا  
 التناسبات هو كمال مذهب النظام من كون نسبة الزيادة إلى الزيادة  
 كنسبة علة الزيادة إلى علة الزيادة الأولى من النسب المقدارية التي  
 يمكن أن يكون هاهنا والثامن النسب لعلة التي لا يمكن أن يفهمها  
 حيث فرض الزيادات متساوية ولكل زيادة مقدار في  
 الزيادات يزيد مقدار المجموع على نسبة علة الزيادة انفسية  
 الزيادة إلى الزيادة كنسبة العلة إلى العلة لا تكون صله هاهنا  
 ما قيل في تهديم كلام المحاكم أقول وقد بقي بعد في كلامه  
 نظر وهو أن قياس الكل الجموعي على الكل الفردي غير  
 فالإلزام من كون نسبة كل زيادة بعد إلى زيادة بعد آخر  
 كنسبة علة الزيادة الموجودة في علة الزيادة الموجودة



فإن تحقق بعد ذلك فاعلم أن ما ذكرناه من أن النسبة لا تكون في زيادة عدد آخر كسبيرة  
 الزيادة الغير المنتهية عند زيادة امتناعية ليل في الخلف المذكور  
 أنه يجوز أن يكون بازاء مجموع اعداد الزيادة بعد سواها كان بازاء كل  
 زيادة بعد ذلك في لم يجعل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد كون  
 كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كونه في بعد كون  
 كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر  
 كنسبة ذلك البعد الى عدد زيادة وجود فيه مجموع اعداد الزيادات  
 الغير المنتهية ايضا صدق على ان عدد زيادة فوجدان يكون  
 بعد كون نسبة الى بعد تناهية كنسبة البعد الغير المنتهية الى البعد المتناهي  
 قلنا ان اراد يكون كل عدد زيادة في بعد البعد المتناهي فسلم ان كل  
 عدد زيادة متناه فموجود في بعد على النسبة المذكور فلكل ذلك من  
 يكون البعد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلقا  
 زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا سلم ان كل عدد زيادة في بعد  
 يسلم الكمية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المدة كخاتبة هذا القول  
 لكان لا بد من ان يكون المذكور بل يفرض او لا ساقا مثلثا هذا الى  
 التوضيح الاول منقول من كتاب التناهي بخلاف ١٢١

فإن تحقق بعد ذلك فاعلم أن ما ذكرناه من أن النسبة لا تكون في زيادة عدد آخر كسبيرة  
 الزيادة الغير المنتهية عند زيادة امتناعية ليل في الخلف المذكور  
 أنه يجوز أن يكون بازاء مجموع اعداد الزيادة بعد سواها كان بازاء كل  
 زيادة بعد ذلك في لم يجعل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد كون  
 كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كونه في بعد كون  
 كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر  
 كنسبة ذلك البعد الى عدد زيادة وجود فيه مجموع اعداد الزيادات  
 الغير المنتهية ايضا صدق على ان عدد زيادة فوجدان يكون  
 بعد كون نسبة الى بعد تناهية كنسبة البعد الغير المنتهية الى البعد المتناهي  
 قلنا ان اراد يكون كل عدد زيادة في بعد البعد المتناهي فسلم ان كل  
 عدد زيادة متناه فموجود في بعد على النسبة المذكور فلكل ذلك من  
 يكون البعد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلقا  
 زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا سلم ان كل عدد زيادة في بعد  
 يسلم الكمية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المدة كخاتبة هذا القول  
 لكان لا بد من ان يكون المذكور بل يفرض او لا ساقا مثلثا هذا الى  
 التوضيح الاول منقول من كتاب التناهي بخلاف ١٢١

فإن تحقق بعد ذلك فاعلم أن ما ذكرناه من أن النسبة لا تكون في زيادة عدد آخر كسبيرة  
 الزيادة الغير المنتهية عند زيادة امتناعية ليل في الخلف المذكور  
 أنه يجوز أن يكون بازاء مجموع اعداد الزيادة بعد سواها كان بازاء كل  
 زيادة بعد ذلك في لم يجعل كون مجموع اعداد الزيادات في بعد كون  
 كل عدد زيادة في بعد حتى يرد المنع بل على كونه في بعد كون  
 كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر  
 كنسبة ذلك البعد الى عدد زيادة وجود فيه مجموع اعداد الزيادات  
 الغير المنتهية ايضا صدق على ان عدد زيادة فوجدان يكون  
 بعد كون نسبة الى بعد تناهية كنسبة البعد الغير المنتهية الى البعد المتناهي  
 قلنا ان اراد يكون كل عدد زيادة في بعد البعد المتناهي فسلم ان كل  
 عدد زيادة متناه فموجود في بعد على النسبة المذكور فلكل ذلك من  
 يكون البعد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلقا  
 زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا سلم ان كل عدد زيادة في بعد  
 يسلم الكمية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المدة كخاتبة هذا القول  
 لكان لا بد من ان يكون المذكور بل يفرض او لا ساقا مثلثا هذا الى  
 التوضيح الاول منقول من كتاب التناهي بخلاف ١٢١





[illegible]





[illegible]

[illegible]

فقد لا شك في عدم الحاجة إلى  
 قول الله تعالى في الآية الأولى  
 قبل القسم لوجوبها على كل من  
 التحدث بالصورة والاعراض في القسمين  
 وكان في ذلك اقتضاهما لا شك في ذلك  
 فان قيل في الآية الأولى  
 في القسمين في الآية الأولى  
 في القسمين في الآية الأولى  
 في القسمين في الآية الأولى



[illegible]

وأما المادة فهي إما مختلفة بذاتها كما أن التقدير والتخييل وضمان التوحيات  
 بواسطة الزمان والظن وانفسها لا باعتبار شي من غير ذلك الكليات و  
 الجارية إنما هي ضمان الماديا بواسطة المادة والمادة بحسب نفسها  
 لا باعتبار مادة أخرى لو سبب لم يرضها وهو ايضا محال  
 لا يمكن في الاري زوالا عن الشكلين واللام العارض فيمكن ان يتشكل  
 بشكرا آخر فتكون بل لا لقطعا وكل ما يقبل الانقضاء فهو مركب  
 للهيولى والصوف فتكون الصور العارية عن الهيولى متغايرة لها هف  
 وفيه نظرون لا اختلاف في المقتضى والشك في حصول الجسم من  
 غير وجود انقضاء كما شكك الشعرة التباين بحسب التشكلات  
 المختلفة من التدوير والتكبير قالوا ان لا يجعل الزمان المعقود بل على  
 لزوال الفصل والوصل بل عليه ولزوال الشعرة اذ لا اختلاف في المقتضى  
 والتشكيلين حصلت الامتداد بين الفصل والوصل لكن لا تحصل  
 لا بعدا كونها متيسرا لان ينفع او يكون في قوة الانفعال التي هي من  
 لولحق للمادة كما اعتبارا في مسائل الانفعال من بين اقسام الهيولى  
 فيكون المقتضى للمادة متعلقا باها هف ولا يتوهم انه لو صح

[illegible]

والله اعلم  
والانفعال ولا وجه الى باقى  
والانفعال ولا وجه الى باقى

[illegible]





في الامتداد لا يتصور الا بعد تحقق المادة فالله الاكبر في الشئ الذي هو  
 الجسمية حلة انما هو شئ واحد هو التعدد والتغاير في اجساما كذا  
 المصور عليه الاتفاق في الشكل تعبير عن الشئ بالامر للوضوح والفاصل  
 الحسيان اسقط اسم المادة عن الصور المفردة والتجرد وحرما  
 التفظية قولادون ما يقع على معناه من الواحد والغواشي  
 فمعنا في الابداء كعامة الى العواض المادية فصل في ان هو  
 لا يتجر عن الصور يدل ان ثبت في هذا الفصل ميز وهو للصور  
 ليم هو بصاده من اثبات التلازم بينهما فيقول كذا هو كذا  
 عن الصور فاما ان تكون ذات وضع اي قبلة للاشارة الحسية فان  
 الوضع مقبولا لا شتر على ثلثة معان احدها كون الشئ بحيث يشار  
 اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة وهو حياة عارضة للشئ  
 نسبة لجزائه بعضها الى بعض والثالث المقولة وهي حياة معلولة  
 للنسبتين نسبة بعض لجزائه الى بعض ونسبة بعض لجزائه الى غير  
 والمراد هنا هو الاول كما لا يخفى او لا يكون سبيل الى كل واحد من القسمين  
 فلا سبيل الى التجرد هاعن الصور لما ان لا سبيل الى الاول فلا تهاج اما









والباطح العرضية التي لا مستلاد لها في تلك الجهة والحق الحكم  
بمتناع تدخل الجوهر مطلقا فهو منقوض بتدخل الجوهر المطلق  
وهو الجوهري على ما قرره المتأخر <sup>ع</sup> فالأولى <sup>ع</sup> يخص الحكم بامتناع تدخل  
الجوهر الجاهل بالتحقيق بل لا يوقن بالهذه العقل شاهدا بان التحيز بذاته  
يمنع ان يتدخل مثل بحيث يصير مجاهبا لجماد واحد لا الجاهل عند العقل  
صيرورة الشخصين كذا في شمس واحد لا ذكرا في عنده في الصور  
فوقه لا مستلاد بين المتدخلين وهذا بخلاف تدخل الاعراض وتدخل  
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتدخلين في بعض الصور المحل وفي بعضها  
بنفس الماهية والحقيقة لا يوقع المتدخلين الخط الجوهري واحد  
طريق السطح بالتحيزين اليه بل ان لا تدخل جوهري وعرض لا فساد فيه  
لأنه لا هو الاخر <sup>ع</sup> فكما هو التحقيق ليست كالتحيز لا في الاشياء واقعتي  
لأنها لا فساد في وقوع خط جوهري بين جسيمين في تلك الجهة لا في الجواهر  
المتحيزة بل لا وقد لا تطالها ولا جائر ان يحجبها لا فساد في الخط  
للهيتين لا في الالة من جهة غير ما يلا في الاخر وهو محال كما في  
ابطال الجبر وامان الاله لا جائر ان يكون سطح الاله المكانت سطحا فاد

فانما هو في تلك الجهة التي لا مستلاد لها في تلك الجهة والحق الحكم  
بمتناع تدخل الجوهر مطلقا فهو منقوض بتدخل الجوهر المطلق  
وهو الجوهري على ما قرره المتأخر <sup>ع</sup> فالأولى <sup>ع</sup> يخص الحكم بامتناع تدخل  
الجوهر الجاهل بالتحقيق بل لا يوقن بالهذه العقل شاهدا بان التحيز بذاته  
يمنع ان يتدخل مثل بحيث يصير مجاهبا لجماد واحد لا الجاهل عند العقل  
صيرورة الشخصين كذا في شمس واحد لا ذكرا في عنده في الصور  
فوقه لا مستلاد بين المتدخلين وهذا بخلاف تدخل الاعراض وتدخل  
سائر الجواهر فان الامتياز بين المتدخلين في بعض الصور المحل وفي بعضها  
بنفس الماهية والحقيقة لا يوقع المتدخلين الخط الجوهري واحد  
طريق السطح بالتحيزين اليه بل ان لا تدخل جوهري وعرض لا فساد فيه  
لأنه لا هو الاخر <sup>ع</sup> فكما هو التحقيق ليست كالتحيز لا في الاشياء واقعتي  
لأنها لا فساد في وقوع خط جوهري بين جسيمين في تلك الجهة لا في الجواهر  
المتحيزة بل لا وقد لا تطالها ولا جائر ان يحجبها لا فساد في الخط  
للهيتين لا في الالة من جهة غير ما يلا في الاخر وهو محال كما في  
ابطال الجبر وامان الاله لا جائر ان يكون سطح الاله المكانت سطحا فاد





[illegible]





انما عينت مكانا كليا للشيء بما لا يجسم فنسبتهما الى جميع اجزاء  
ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصح اختصاصه لشيء من معين  
وقال الفاضل البغدادي ان يقو بجوابه ان يقابل به صورة اخرى  
حالة من حالاته عينها بعض اجزاء المكان الكلي اقواسا له ظاهرا  
لان الخصص للعين من معين من المكان الكلي الواحد من اجسام البسيطة  
لا يكون الا من اجزاء لا يحتاج في حده الى اختصاص من الحركات  
الافاضة والكلام في الهيولى التي لحقت بالصورة هي صورة عن  
ناتج الصور قال وايضا فلا يكون الهيولى الصورة هي عنصر كافي  
لحاشي التخصيص غير الصورة النوعية وجوان الهيولى لاختصاص  
لها في تمام مقدارها من مقدارها بعنصر دون عنصر بل هي قابلة  
ذات الكلي لثلاثة فيكونها اجزاء لا يمكن ان يجمعها مع الصورة  
التي مقدارها لا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى  
الصور النوعية وما استشعر للصورة ومعارضة قولهم ان  
هيولى الصورة هي الصورة لا يمكن بل من ان يحصل موضع معين  
منه تسليقها الى جميع الواضع وهو محال وان الجزء الكلي

وقال مكانا كليا للشيء بما لا يجسم فنسبتهما الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصح اختصاصه لشيء من معين وقال الفاضل البغدادي ان يقو بجوابه ان يقابل به صورة اخرى حالة من حالاته عينها بعض اجزاء المكان الكلي اقواسا له ظاهرا لان الخصص للعين من معين من المكان الكلي الواحد من اجسام البسيطة لا يكون الا من اجزاء لا يحتاج في حده الى اختصاص من الحركات الافاضة والكلام في الهيولى التي لحقت بالصورة هي صورة عن ناتج الصور قال وايضا فلا يكون الهيولى الصورة هي عنصر كافي لحاشي التخصيص غير الصورة النوعية وجوان الهيولى لاختصاص لها في تمام مقدارها من مقدارها بعنصر دون عنصر بل هي قابلة ذات الكلي لثلاثة فيكونها اجزاء لا يمكن ان يجمعها مع الصورة التي مقدارها لا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى الصور النوعية وما استشعر للصورة ومعارضة قولهم ان هيولى الصورة هي الصورة لا يمكن بل من ان يحصل موضع معين منه تسليقها الى جميع الواضع وهو محال وان الجزء الكلي

في قولهم ان هيولى الصورة هي الصورة لا يمكن بل من ان يحصل موضع معين منه تسليقها الى جميع الواضع وهو محال وان الجزء الكلي







لا نقاير الخافية ارتفع الاعتقاد عن الحسوس لا يقيح  
 نظر ولا يمان انسان ان خلق في خرافا المقتضع النظر وما يخلق فيه  
 معير التي على خلافها هو عليه وهو لا في الامر لاسلامية  
 بان السوفسطائية عصر الاقليون وانما اثبتوا البراءة على ارادة  
 خرافية لبعض الاشياء كنفك بعض اركان الروايدة المعكرو غير  
 ذلك من هوسا لمصالح لاتهم واجتاجا فال بعض اهل الحق ان  
 بظهور مثله هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن و الارض وانطست  
 العلوم القذة ولا اتمها ذكرناه فنفوت كنوع من انواع الاجسام  
 مختص بغيره حين يقتضيه النوع في ذاته الحركة اليه عند خلق  
 عنده والسكون عند حصوله في ف القضي لا خصاص في النوع  
 بل لا الشخير اما الصور الحسية المستمرة في اجسامها والظهور  
 صورته في كوا باطل لا مستلزما اشتراك جميع الاجسام في ذلك  
 الخبز وكذا الثاني لا مستلزما كون البقايا لا واشتراك العناصر في  
 الخبز لا اشتراكها في الحيوان باطل لان فمعين الثالث في هذا الشر  
 بقول اختصاص بعض اجسام ببعض الاجساد وبعض ليس

لا نقاير الخافية ارتفع الاعتقاد عن الحسوس لا يقيح  
 نظر ولا يمان انسان ان خلق في خرافا المقتضع النظر وما يخلق فيه  
 معير التي على خلافها هو عليه وهو لا في الامر لاسلامية  
 بان السوفسطائية عصر الاقليون وانما اثبتوا البراءة على ارادة  
 خرافية لبعض الاشياء كنفك بعض اركان الروايدة المعكرو غير  
 ذلك من هوسا لمصالح لاتهم واجتاجا فال بعض اهل الحق ان  
 بظهور مثله هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن و الارض وانطست  
 العلوم القذة ولا اتمها ذكرناه فنفوت كنوع من انواع الاجسام  
 مختص بغيره حين يقتضيه النوع في ذاته الحركة اليه عند خلق  
 عنده والسكون عند حصوله في ف القضي لا خصاص في النوع  
 بل لا الشخير اما الصور الحسية المستمرة في اجسامها والظهور  
 صورته في كوا باطل لا مستلزما اشتراك جميع الاجسام في ذلك  
 الخبز وكذا الثاني لا مستلزما كون البقايا لا واشتراك العناصر في  
 الخبز لا اشتراكها في الحيوان باطل لان فمعين الثالث في هذا الشر  
 بقول اختصاص بعض اجسام ببعض الاجساد وبعض ليس

لا نقاير الخافية ارتفع الاعتقاد عن الحسوس لا يقيح  
 نظر ولا يمان انسان ان خلق في خرافا المقتضع النظر وما يخلق فيه  
 معير التي على خلافها هو عليه وهو لا في الامر لاسلامية  
 بان السوفسطائية عصر الاقليون وانما اثبتوا البراءة على ارادة  
 خرافية لبعض الاشياء كنفك بعض اركان الروايدة المعكرو غير  
 ذلك من هوسا لمصالح لاتهم واجتاجا فال بعض اهل الحق ان  
 بظهور مثله هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن و الارض وانطست  
 العلوم القذة ولا اتمها ذكرناه فنفوت كنوع من انواع الاجسام  
 مختص بغيره حين يقتضيه النوع في ذاته الحركة اليه عند خلق  
 عنده والسكون عند حصوله في ف القضي لا خصاص في النوع  
 بل لا الشخير اما الصور الحسية المستمرة في اجسامها والظهور  
 صورته في كوا باطل لا مستلزما اشتراك جميع الاجسام في ذلك  
 الخبز وكذا الثاني لا مستلزما كون البقايا لا واشتراك العناصر في  
 الخبز لا اشتراكها في الحيوان باطل لان فمعين الثالث في هذا الشر  
 بقول اختصاص بعض اجسام ببعض الاجساد وبعض ليس



المستند في الوثائق  
المستند في الوثائق

[illegible][illegible]

[illegible]

وان اسندوها الى صورتها بطل قواهم للمادة الواحدة لا تقوم  
بصورتين <sup>٥١</sup> لوجه واحد <sup>٥٢</sup> والحق ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد  
اذا كانت اجسامها شتى ومختلفة فهاهنا الصوت تفعل بحسب ذاتها  
وتفعل بحسب المادة وتقتضيه حفظ <sup>٥٣</sup> الاشياء في الكون <sup>٥٤</sup> لكن الطبع والخلق  
للشيء الحر <sup>٥٥</sup> عنده وهذا السبيل سائر لا عرض <sup>٥٦</sup> واعلم ان الشبان في  
كل نوع من انواع الاجسام متنوعة جوهرا <sup>٥٧</sup> لا يتغير جوهرا <sup>٥٨</sup>  
بما لو سطرنا في الكلام عينا ما هو الحق في هذا اللقاء الذي خلاقيين  
اتباع العلم الاول المشايخ <sup>٥٩</sup> منهم الشيخ الرئيس <sup>٦٠</sup> وهو طبعه بين  
الافلاكيين من اليونانيين كهمسرو فيثاغورس والافلاكيين من اهل  
الراقية <sup>٦١</sup> وتابعهم كضاحكة الاشراق <sup>٦٢</sup> فنقول للمشايخ في اثبات ان  
الصوت مناج <sup>٦٣</sup> ثلاثة <sup>٦٤</sup> الاول من حيث كونه مباد <sup>٦٥</sup> لا لاشكال <sup>٦٦</sup> مختلف وهو الذي  
اولهم <sup>٦٧</sup> الجسم <sup>٦٨</sup> هنا <sup>٦٩</sup> تقريرون <sup>٧٠</sup> ان الاجسام تختلف بالاشكال <sup>٧١</sup> والاشكال  
ليست واجبة <sup>٧٢</sup> للاشكال <sup>٧٣</sup> لان <sup>٧٤</sup> يكون لها مباد في ايها <sup>٧٥</sup> ان يكون  
هي الجسمية <sup>٧٦</sup> او الهيولى <sup>٧٧</sup> او امور اخرى <sup>٧٨</sup> والاولى باطلان كما ذكر  
في <sup>٧٩</sup> امور غائبة <sup>٨٠</sup> اها <sup>٨١</sup> ان تكون <sup>٨٢</sup> مفارقة <sup>٨٣</sup> عن <sup>٨٤</sup> اجسام <sup>٨٥</sup> وهو ايضا

[illegible]



ايضا على ان الفارق بين جميع الاجسام على السواء لا يختلف اشار  
 في اجسامها ان تكون غير مفارقة عنها في ان تكون خارج جملتها  
 فلا اجسام ولا خلاف ولا ايطالة كلمة الكلام فتخصيصها  
 لا يخرجها فتكون صور الاعراض هو المظهر واعترض عليه  
 الاول انه لا نسلم ان نسبة الفارق الى سائر الاجسام على السواء لا يجوز  
 يكون للفارق تخصيص بعض الاجسام دون بعض في قد ذهب  
 افلاطون ومن يجلس وحده من المتألمين حكماء الفرس كما قال  
 الشيخ الاصفهاني في الاشراف في ثبوت كمال طارحاً وحكمة الاشراق في  
 لان كل نوع من الافلاك والكواكب بسائط العناصر وركباتها  
 في عالم القدس هو عقول البرزخية النوع ذواته وهو الغايي  
 والبرزخي والبولد الاجسام التي لا متناصرة هذه الافعال المختلفة  
 البناء قوي بسيط عايرة الشعور فينا عن انفسنا والاكوانا  
 شعور وهو لا يتجرب من يقوان الا لو ان الجسم في ريش من ريش الطائر  
 انما كان لا يتخلف من جهة تعلقه ليشته من غير قانون مضبوط  
 ورب نوع حافظ بل هو لا ينسبون جميع انواع الاجسام

اولا لا بد ان يكون الفارق بين جميع الاجسام على السواء لا يختلف اشار  
 في اجسامها ان تكون غير مفارقة عنها في ان تكون خارج جملتها  
 فلا اجسام ولا خلاف ولا ايطالة كلمة الكلام فتخصيصها  
 لا يخرجها فتكون صور الاعراض هو المظهر واعترض عليه  
 الاول انه لا نسلم ان نسبة الفارق الى سائر الاجسام على السواء لا يجوز  
 يكون للفارق تخصيص بعض الاجسام دون بعض في قد ذهب  
 افلاطون ومن يجلس وحده من المتألمين حكماء الفرس كما قال  
 الشيخ الاصفهاني في الاشراف في ثبوت كمال طارحاً وحكمة الاشراق في  
 لان كل نوع من الافلاك والكواكب بسائط العناصر وركباتها  
 في عالم القدس هو عقول البرزخية النوع ذواته وهو الغايي  
 والبرزخي والبولد الاجسام التي لا متناصرة هذه الافعال المختلفة  
 البناء قوي بسيط عايرة الشعور فينا عن انفسنا والاكوانا  
 شعور وهو لا يتجرب من يقوان الا لو ان الجسم في ريش من ريش الطائر  
 انما كان لا يتخلف من جهة تعلقه ليشته من غير قانون مضبوط  
 ورب نوع حافظ بل هو لا ينسبون جميع انواع الاجسام





العقول عشرا وعشرين <sup>في</sup> في السلسل الطولية ولا يلزم ان نأخذ  
 الاول <sup>في</sup> في الترتيب اولها نأخذ العقول <sup>في</sup> في الترتيب الطويل العقول كما يشيخ  
 الاشياء يحصل منها ما يبلغ كثير على الترتيب الطويل يحصل منها الطبقة  
 على تسع طبقات عرضية تجزئ في فرع يحصل من الفرع الاجسام  
 الفلكية والعنصرية البسيطة والمركبات الاشرف على شئ والاخر  
 من الاخر <sup>في</sup> في الفرقين كما في الفرائد <sup>في</sup> في علم جودك <sup>في</sup> في الاصول <sup>في</sup> في  
 وليس هذا النوع للنفس ان النفوس لا بد وان تالم بتا لم يداها وحصا  
 النوع كيتا لم تالم نوعا والنفس لا تشيدز واحد <sup>في</sup> في النوع <sup>في</sup> في  
 بجميع ابدان نوعا والنفس يحصل منها لوم الدين الذي يضر فيه  
 حيوان واحد هو نوع واحد وبالطلم ليس كذلك <sup>في</sup> في  
 الطلم نوع اذا كان فياضا لا لا النوع فلا يكون محتاجا الى الاستكمال  
 بالتحقق في النفوس فانها مفعلة الى الاستكمال الجسم عاقل <sup>في</sup> في الجسم  
 انما هي لنقص جواهر النفوس يستكمل بالاعلام <sup>في</sup> في الترتيب <sup>في</sup> في الابداع الجسم  
 لا يقهر <sup>في</sup> في علاقة <sup>في</sup> في الجسم <sup>في</sup> في كمال <sup>في</sup> في الفاعل <sup>في</sup> في الحاصل <sup>في</sup> في التشابه <sup>في</sup> في مبداءه  
 لا يغيب ولا يكمل <sup>في</sup> في  
 الولجيا لا ان في العلاقة الجسم ناقص هو الذي ينوع الجواهر

[illegible]





ذكر في هذا معدا الواهب غير هاهنا فان قلت هذا في امة متو  
 صور ايضا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض وفاء الى الطبيعة  
 لا يجوز ان تكون مبداء الاشياء المتشابهة لها في افعالها وشه  
 عندكم هو الحكماء مثل الحركات والسكنات الطبيعية كما يقال طبيعة  
 البحر مثله الماء والحركة لها بطر وطبيعة النار مثله الحركات الصاعدة  
 وهكذا ايضا في الكيفيات الاخر مثله ان طبيعة الماء مبداء البرود  
 وطبيعة النار مبداء الحرارة والاشياء الحية فالذي في ذلك ان مصدر  
 الجسم اقومه ووجوده بالجسم ولا يكون من اصدار عند فعله الا ان  
 وضع بينه وبين اصدار عند فاذا كانت القوة الطبيعية للجسم  
 لا اصدار عنها فعلا واسطر اجسامها والطبيعة قوتها فلا  
 يصد عنها فعلا واسطر اجسامها والفعال الاسطر اجسامها  
 في تمامه انما يصح انما يشاهد عن الجسم لا في نفس الجسم وكما يصح فعلا  
 في الجسم وشركه في انما يكون جسم واسطر ولا يمكن ان يكون الجسم  
 واسطر في الطبيعة التمهيدية في انما يكون في اجسامها  
 معنى قولنا ان الطبيعة مبداء في الاشياء مثل الحركة والحركة

قوله في هذا معدا الواهب غير هاهنا فان قلت هذا في امة متو  
 صور ايضا قد برهن الشيخ الرئيس في بعض وفاء الى الطبيعة  
 لا يجوز ان تكون مبداء الاشياء المتشابهة لها في افعالها وشه  
 عندكم هو الحكماء مثل الحركات والسكنات الطبيعية كما يقال طبيعة  
 البحر مثله الماء والحركة لها بطر وطبيعة النار مثله الحركات الصاعدة  
 وهكذا ايضا في الكيفيات الاخر مثله ان طبيعة الماء مبداء البرود  
 وطبيعة النار مبداء الحرارة والاشياء الحية فالذي في ذلك ان مصدر  
 الجسم اقومه ووجوده بالجسم ولا يكون من اصدار عند فعله الا ان  
 وضع بينه وبين اصدار عند فاذا كانت القوة الطبيعية للجسم  
 لا اصدار عنها فعلا واسطر اجسامها والطبيعة قوتها فلا  
 يصد عنها فعلا واسطر اجسامها والفعال الاسطر اجسامها  
 في تمامه انما يصح انما يشاهد عن الجسم لا في نفس الجسم وكما يصح فعلا  
 في الجسم وشركه في انما يكون جسم واسطر ولا يمكن ان يكون الجسم  
 واسطر في الطبيعة التمهيدية في انما يكون في اجسامها  
 معنى قولنا ان الطبيعة مبداء في الاشياء مثل الحركة والحركة

الاجسام











[illegible][illegible]

وجزائه اشياء مع اجتماع تلك الاشياء العناصر الباقية الصور  
 ولا يجمع عرض صور المركبات ان كانت تقوم وجودا فليست مقومة  
 للعناصر تقويمها على الاجتماع عرض مقوم العرض بخلاف ان  
 عرض النسخ الثالث من جهة كونها مقومة لها هي الاجسام تقويمها  
 الصور لا تبدل في الاجسام التي تغير جوهرها هو بخلاف الاعراض  
 لا تبدل في الجوهر لا يتغير جوهرها هو فليست الصور اعراضا ولا يبدل  
 على نفيها عن القلوب ان من الاعراض ما يتغير بتغير جوهرها هو  
 قبل ان يحصل فيه حياة السيف في اسئل عنها ما هو حسن الجواب  
 حلا لا يوجد الحاد ثم اذا حصل فيه الحياة السيفية فاسئل  
 عنها ما هو الجواب الحاد بان السيف ولا يحصل فيه الحاد  
 كالشكل والحياة وهكذا الطين اذا جعل البناء بني بمادته  
 لا يتغير بطين بنان بيت ولم يرافقه الاجتماع وهي اعراض  
 فقام ان تبدل الحاد ولا مدخله في كون المتبدل به جوهر او عرضا  
 كيف لا يتغير الجوهر بتبدل المتبدل به جواب ما هو سمي العرض  
 ما لا يتبدل وكذا التفرقة بين الماهية الطبيعية كالحيوان



كل حيوان ولا انسان وبين الماهية الاعتبارية كالسيف والسرور غير  
 مفيد بان يقال الجوهر ما يتبدل بغيره حلا ولا ماهية الطبيعة الجوهرية  
 والعرض لا يكون كذلك لانه ليس بين الجوهر والعرض شيء من المواضع  
 اللهم الا ان يجاد اصطلاح آخر في الجوهر والعرضية فان الاصطلاح  
 في الجوهر والعرض عند اكان على الوجهين في موضوع وعلى الوجود  
 في الموضوعين الصابطة في العرض استغناء للحل عند وعلم  
 بان الجوهر الصوري لا يتفق للحل وتقبوله وظاهر ان هذا التقوى  
 الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه للحل بحسب  
 الماهية لانه عقل المحل والتمتع بشيء بحسب الماهية لا يمكن تعقله  
 بدور ذلك الشيء فافتقار المحل الى الماهية من الصورتين الوجود  
 لا تقوم الماهية الحقيقة فجمع الكلام الى السلسلة السابقة وقادع  
 ما فيه غامض اني لا اريد عن اقدمين لا يجب شمع احتاج جوهر  
 الصور الطبيعية من المشايخ وما لا بد وضوح له في هذا المبحث هو انه  
 من الماهية في هذا الشر الحقيقين من الحكاء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة  
 عينية في كل واحد من طبعه لانه لا مطلقية المركبات الطبيعية  
 يحصل في كل واحد من طبعه لانه لا مطلقية المركبات الطبيعية

قوله ان يقال ان الجوهر ما يتبدل بغيره حلا ولا ماهية الطبيعة الجوهرية  
 والعرض لا يكون كذلك لانه ليس بين الجوهر والعرض شيء من المواضع  
 اللهم الا ان يجاد اصطلاح آخر في الجوهر والعرضية فان الاصطلاح  
 في الجوهر والعرض عند اكان على الوجهين في موضوع وعلى الوجود  
 في الموضوعين الصابطة في العرض استغناء للحل عند وعلم  
 بان الجوهر الصوري لا يتفق للحل وتقبوله وظاهر ان هذا التقوى  
 الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري لا يحتاج اليه للحل بحسب  
 الماهية لانه عقل المحل والتمتع بشيء بحسب الماهية لا يمكن تعقله  
 بدور ذلك الشيء فافتقار المحل الى الماهية من الصورتين الوجود  
 لا تقوم الماهية الحقيقة فجمع الكلام الى السلسلة السابقة وقادع  
 ما فيه غامض اني لا اريد عن اقدمين لا يجب شمع احتاج جوهر  
 الصور الطبيعية من المشايخ وما لا بد وضوح له في هذا المبحث هو انه  
 من الماهية في هذا الشر الحقيقين من الحكاء انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة  
 عينية في كل واحد من طبعه لانه لا مطلقية المركبات الطبيعية  
 يحصل في كل واحد من طبعه لانه لا مطلقية المركبات الطبيعية







والنوعان من الكليات هما نوعان واذ كان لهما تقويم للمادة يحصل  
الاجسام الفواغا فلا يكون لها مباد في المواد بل في افعالها من خارج  
فان الاستعداد او الاستعداد اليه يتبع مع حصوله يتقوى  
انواع الاجسام بل هي توابع له وحصوله يتخصص بها  
اوليا وانما اشياء الاعداد كالاقداد واختلافها الصورة  
الحقائق في الاختلافات مباديها المقاراة الى اختلاف ذات  
الهيوليات واختلاف استعداداتها فاما مقتضى الذات على الهيوليات  
واستعداداتها كما سيظهر في كيفية التلازم واختلاف الهيوليات  
واختلاف استعداداتها انما يصلح لاختلاف الشخص وانحاء  
الحصول الحقائق انفسها بالانتماء في جميع الحقائق هو الباري  
الفعال في قولنا انما لا يتم وجود العقلية والمفارقة للروحية  
روابط فيضها وسائطها كذا هي الباري الفلاسفة كافة واعلم  
الصورة التي هي الاعداد الالهيانية الثلاثة متوحد حقيقة الجسم  
معها في متوحد في الوجود كذا هي الباري في الوجود كذا هي الباري  
الطبيعة متوحد حقائق الاعداد اجساما ومتوحد في الجسم





[illegible]









ولا يعد لا يتبع الشيء تشخيصه ما يتفرع من طبعه كالجسم الذي لا يتفرع  
 للتأخر عنه واعتراض بعضهم بان لا يتبع الجسم في تشخيصه الى الاشكال  
 والتشكيل وامثالها غير ذلك لان الجسم متغير بحقله فتشخص الصورة  
 كالشخص المتشكلا بالاشكال المختلفة وافضل لكل الاشكال لا يحدد  
 والتشخيص لا يحد الشخص لا بالاشكال ولا بالصور ولا بالصور  
 الا انها يحصل بها المشابهة للجسم في الاشكال والصور والصور  
 للشخص امتناع العمل على كثيرين وقد قدم من قبله المشخص  
 مستمرا على الشخص نوعا ما من الاشكال والصور والصور  
 لا توجد ما لا يكون متشخصا الا بالاشكال والصور والصور  
 هو ان ما يحتاج الى الاشكال والصور والصور والصور  
 بالاشكال والصور والصور والصور والصور والصور  
 والشكل لا يوجد قبل الاشكال والصور والصور والصور  
 الصور لا يوجد الاشكال والصور والصور والصور  
 على الاشكال بالاشكال والصور والصور والصور  
 المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على الشيء











للمفارقة من معين هو الصوة التي تحصل وجوهاً من السبب  
 الاصوري تحتفظ تلك الماهية في عالم الاسفقا بتعقيب الصور  
 وتسبق الحيوان بالسبب الاصوري من جهة صوفي اجتماعها تحصل  
 العلة التي هي السمة في وجود الصوة العاقبة شريكاً للسبب الاصوري  
 في اقامة الحيوان بما يماثل الزلزلة في انما صوره وانما خلفها من البتة  
 تجعل المادة جوهر بالفعال غير الذكي بالسابقة وقد يقال كذا  
 تكون طبيعة عامة الصوة المطلقة مبدأ الذات شخصية هي الحيوان  
 بين موضعين الواحد بالعموم لا يكون على الواحد بالعدد فيجاء  
 بان لا يغيب في القصد الشرط ويزداد بطلان العقل وان  
 استثنى عن تجزئته كون العلو والقوت وتصلان من حيث لفاعلية لكن  
 يمنع ذلك في الشرائط المتمازج غير فيجوز ان يكون الواحد بالعموم  
 وحدة عمومية او احاد بالعدد يكون على الواحد بالعدد على ان لا يكون  
 العلة التي هي الوحدة الغدلة والشرط الحكم المعقود في حفظه  
 الشخصية بالصورة المتزايدة المستمرة وحدة عمومية من سبب عتق فاعينها  
 بل انما متعاقبة زير واحد من واحد في قيامها لا خبطها في حال

۲ درجہ اولیٰ انانیت جو جز ۲

عالم الطبيعة الخامسة كمال حالها الطبع اربع فان الصورة  
 لا امة هناك تعين العقل الواهب الحيوان من مبدء الكل ما هو صورة  
 مطلقا لا من حيث هو متخصل او ان كانت كثره الشخصية لا حيثما  
 الالادة غلوشها من المقدار والشكل والاقوال والصوت فتعني كليون في  
 تشكلا اعلم ان الصور ان كانت اقل اذ انما من الحيوان كما ان اعتبار  
 الشخصية يوجب تذكر التعاون من الجانبين لا على الوجه الدائم بل  
 تشخص الحيوان نفس اذ الصور لا شخصية ما وتشخص الصور انما هو  
 بل هي من الشخصية بل هي ما هي هي اذ لا يعقل هذا بل ان يكون  
 المحرر والكل بقاء الجمع تبدا المحرر بل هذا شكالة كليون بل  
 الى الصور فان اذ اعدت كليون فتعده الصور فيحصل ان كل  
 واحدة منها لا يرتفع فرع الاخر فلا حقيقة لاحد في تقويم  
 الاخر من الاخر بعكس ما قد سبغنا في ان لا ترتفع اية ولا سبغ  
 ارتفاع الصور كما ان اليد اذ حركت المفتاح وابعث رنة المفتاح  
 ليلا الحركت كاليدين في الحركت بل في رنة المفتاح  
 حركت اليد ولا وهكذا في جميع الحركات لا تكون رنة لا في



[illegible]

ان الله اعلم  
 العالين  
 فان الله اعلم  
 العالين  
 فان الله اعلم  
 العالين

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المكان لا يتصور الا بالحدود...  
 والوجه الثالث في بيان ان المكان لا يتصور الا بالحدود...  
 والوجه الرابع في بيان ان المكان لا يتصور الا بالحدود...

فان كان المكان اشكالاً في ذاته كان انما بعد ان يخصصها بالحدود  
 فتكون هو المخلو لا اي البعد الجسمي للمادة سواء كان فارغاً او مشغولاً بالسطح  
 الباطن للجسم المحوي للمماس للسطح الظاهر للجسم المحوي اعلم انه لما كان  
 المكان امتزاجاً من فضائل على اللسان عيون لا يكون النزاع لفظياً  
 وهي نسبة الجسم الى اللفظة او الى عينه من جهة انتقال الجسم لذاته  
 واستحقاقه لوصفه في واحد من وجهي اختلافه بل هو متفق على ان  
 يكون المكان امر غير منقسم ان يكون منقسم في جهة واحدة فقط لا  
 حصص الجسم للنقط والخط فهو انما منقسم في جهتين وفي كل مكانها  
 وعلى ان يكون المكان سطحاً ولا يجوز ان يكون حالاً في الممتد لعدم  
 حصر انتقال الجسم من سطح مع بقائه في المماس في المماس  
 ان يكون كمالاً للسطح الظاهر من الممكن في جميع جهاته ولا يمكن ان  
 له هو السطح الباطن للجسم المحوي للمماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي هذا  
 هو وجه تسميته بالمماس كمالاً للمماس او الشئ من من تابعه وعلى ان  
 يكون المكان بعداً منطبقاً على البعد كلاً في الجسم فهو ان يكون  
 امر موجوب هو ان يكون له اول وهو له هب فلا يكون وانت باع

فان كان المكان اشكالاً في ذاته كان انما بعد ان يخصصها بالحدود...  
 فتكون هو المخلو لا اي البعد الجسمي للمادة سواء كان فارغاً او مشغولاً بالسطح  
 الباطن للجسم المحوي للمماس للسطح الظاهر للجسم المحوي اعلم انه لما كان  
 المكان امتزاجاً من فضائل على اللسان عيون لا يكون النزاع لفظياً  
 وهي نسبة الجسم الى اللفظة او الى عينه من جهة انتقال الجسم لذاته  
 واستحقاقه لوصفه في واحد من وجهي اختلافه بل هو متفق على ان  
 يكون المكان امر غير منقسم ان يكون منقسم في جهة واحدة فقط لا  
 حصص الجسم للنقط والخط فهو انما منقسم في جهتين وفي كل مكانها  
 وعلى ان يكون المكان سطحاً ولا يجوز ان يكون حالاً في الممتد لعدم  
 حصر انتقال الجسم من سطح مع بقائه في المماس في المماس  
 ان يكون كمالاً للسطح الظاهر من الممكن في جميع جهاته ولا يمكن ان  
 له هو السطح الباطن للجسم المحوي للمماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي هذا  
 هو وجه تسميته بالمماس كمالاً للمماس او الشئ من من تابعه وعلى ان  
 يكون المكان بعداً منطبقاً على البعد كلاً في الجسم فهو ان يكون  
 امر موجوب هو ان يكون له اول وهو له هب فلا يكون وانت باع

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان المكان لا يتصور الا بالحدود...  
 والوجه الثالث في بيان ان المكان لا يتصور الا بالحدود...  
 والوجه الرابع في بيان ان المكان لا يتصور الا بالحدود...



ولتباين القائلين بان الكمال هو البعد والآخر هو القرب من ان  
 يفقد البعد البنية وانه البعد المقطوع والثاني فهو ذهب  
 المتكبرين القائلين بان لكل جسم ذات هو موافق الجسم المقادير  
 والتاثير على سبيل التوهم لو كان له سبيلين هو  
 المختار عن الاماير ان يبين في هذا الفصل ان البعد لا يولد من البعد  
 والسطح ليس له استقلال في حيث لا يتصور هو اياها وحده المرات  
 الكمال والاولى البعد فطور كمال هو موافق فتمين الثاني وهو  
 المذكور في انما ظاهرا لا يراه الكمال لو كان خلافه ان يكون كاشيا  
 لوجود الجوارح عن المادة لكن كمال من متقى التالي فكذا للقدم  
 لانه لا سبيل الى الشك الا من التالي لا يكون خلافا اقل من خلافا  
 الخلاصين الجلازين اقل من الخلاصين المدينتين وما يقبل الزيادة والانتفاء  
 فيكون مقادير اذ مقدار واستحال ان يكون شيئا محض لان امتناع  
 الصفات في امتناع الموضوعات المنفوعة تلك الصفة فامتنع الخلاص  
 بمعنى الاشياء المحض فطور اذهب المتكبرين وان لا سبيل الى الشك الثاني  
 من ان يكون الخلاص بمعنى البعد المقطوع فكذا لو وجد البعد محض

فيكون البعد هو الكمال والآخر هو القرب من ان يفقد البعد البنية وانه البعد المقطوع والثاني فهو ذهب المتكبرين القائلين بان لكل جسم ذات هو موافق الجسم المقادير والتاثير على سبيل التوهم لو كان له سبيلين هو المختار عن الاماير ان يبين في هذا الفصل ان البعد لا يولد من البعد والسطح ليس له استقلال في حيث لا يتصور هو اياها وحده المرات الكمال والاولى البعد فطور كمال هو موافق فتمين الثاني وهو المذكور في انما ظاهرا لا يراه الكمال لو كان خلافه ان يكون كاشيا لوجود الجوارح عن المادة لكن كمال من متقى التالي فكذا للقدم لانه لا سبيل الى الشك الا من التالي لا يكون خلافا اقل من خلافا الخلاصين الجلازين اقل من الخلاصين المدينتين وما يقبل الزيادة والانتفاء فيكون مقادير اذ مقدار واستحال ان يكون شيئا محض لان امتناع الصفات في امتناع الموضوعات المنفوعة تلك الصفة فامتنع الخلاص بمعنى الاشياء المحض فطور اذهب المتكبرين وان لا سبيل الى الشك الثاني من ان يكون الخلاص بمعنى البعد المقطوع فكذا لو وجد البعد محض

فيكون البعد هو الكمال والآخر هو القرب من ان يفقد البعد البنية وانه البعد المقطوع والثاني فهو ذهب المتكبرين القائلين بان لكل جسم ذات هو موافق الجسم المقادير والتاثير على سبيل التوهم لو كان له سبيلين هو المختار عن الاماير ان يبين في هذا الفصل ان البعد لا يولد من البعد والسطح ليس له استقلال في حيث لا يتصور هو اياها وحده المرات الكمال والاولى البعد فطور كمال هو موافق فتمين الثاني وهو المذكور في انما ظاهرا لا يراه الكمال لو كان خلافه ان يكون كاشيا لوجود الجوارح عن المادة لكن كمال من متقى التالي فكذا للقدم لانه لا سبيل الى الشك الا من التالي لا يكون خلافا اقل من خلافا الخلاصين الجلازين اقل من الخلاصين المدينتين وما يقبل الزيادة والانتفاء فيكون مقادير اذ مقدار واستحال ان يكون شيئا محض لان امتناع الصفات في امتناع الموضوعات المنفوعة تلك الصفة فامتنع الخلاص بمعنى الاشياء المحض فطور اذهب المتكبرين وان لا سبيل الى الشك الثاني من ان يكون الخلاص بمعنى البعد المقطوع فكذا لو وجد البعد محض

عن الهوى كان لذته غيا عن المحل ولا يتجوز عنه كان العلم واجب  
الحال ليس له المولى التي تعرض لاشياء لا من خارج عنها كما يحكم به  
الصحيح ولذا كان البعد الكافي لذته غيا عن المحل فاشتد اقتراحه في  
غيره فحق البعد للمادة حال الاجسام وهذا النهاية اذا ثبت كون  
ماهية نوعية ولم يبرهن على غير ميل لو كان البعد الجسمي  
لكان تناهيا لثبوتها لا بعدا فيلزم اشكال في الجوهر وهو  
ان يحصل الاستدلال بعد كونه تمهيدا لان ينفع او يكون فيه قوة  
التي من لولحق المادة والمقدرة خلافة اقوا فيدرجها لما ذكره  
حكمة العين من ان كون الانفعال انفعالا من لولحق المادة  
لان الثابت بالدليل هو ان انفعالا لخصوص الذي يكون بالانفعال  
الانفكاك من لولحق المادة لا غير الجسم يتخالف اشكاله من غير  
انفكاك اشكال الشدة المتبدل بحسب التشكلات المختلفة لان اذ  
ليجوز انما سيظهر لك جهده وكانه انحصر طرق اثبات الهوى  
عنه مسائل ان انفعالا لا تضاب لان انفعالا لا تضاد  
للمادة كما مر ارا عبارة عن قبول الشيء حالة مسبوقه بقوة









بعد ما لا نفهم ما اذا لم يكن امتناع في داخل الجسم من جهة الماد  
ولا من جهة الماد في البعد فقد كان من جهة البعد من جهة الماد  
ان طابع الابعاد ياتي عن التداخل ويوجب امتناع في الشيء وايضا يلزم  
على تقدير كون المكان بعدا متشابها لا يمكنه ان يتصور كون بعضا طبيعيا  
الاجسام كونها غير الاخر وايضا يلزم من إمكان امتناع في ذاته ان يكون لا  
ترتب له مكانا غير المتماثلين ولا متناحرا كما امتناع الجسم مالا  
منزول البعد المتماثل كونها من امتناع في الشيء من امتناع في الشيء وهذا ايضا  
يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم ان يكون المتحرك اذا في  
نمطه متحرك على محيط دائرة من الرقعة حركته متساوية في كل لحظة  
جسمها وهذا المعارض بالتحرك في الماء على ايسر واعترض اصحاب  
العلم على القائلين بطبيعة المكان حركته باقتضاد الاحكام كحركة الماء  
وسكون المتحرك في الماء ان يكون الطير الواقف في البحر للعلبة متحركا  
امكنه ان يكون الجسم الكروي في الهواء في الصناديق متساويين بين سلك المظلم  
ساكنه في الهواء المتحرك في الماء حركته متساوية في كل لحظة وسرعة  
الحركة المتساوية منها ما اورده الحكماء ابن الهيثم ومن

في تقدير كون المكان بعدا متشابها لا يمكنه ان يتصور كون بعضا طبيعيا  
الاجسام كونها غير الاخر وايضا يلزم من إمكان امتناع في ذاته ان يكون لا  
ترتب له مكانا غير المتماثلين ولا متناحرا كما امتناع الجسم مالا  
منزول البعد المتماثل كونها من امتناع في الشيء من امتناع في الشيء وهذا ايضا  
يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضا يلزم ان يكون المتحرك اذا في  
نمطه متحرك على محيط دائرة من الرقعة حركته متساوية في كل لحظة  
جسمها وهذا المعارض بالتحرك في الماء على ايسر واعترض اصحاب  
العلم على القائلين بطبيعة المكان حركته باقتضاد الاحكام كحركة الماء  
وسكون المتحرك في الماء ان يكون الطير الواقف في البحر للعلبة متحركا  
امكنه ان يكون الجسم الكروي في الهواء في الصناديق متساويين بين سلك المظلم  
ساكنه في الهواء المتحرك في الماء حركته متساوية في كل لحظة وسرعة  
الحركة المتساوية منها ما اورده الحكماء ابن الهيثم ومن

١٨١





هو العرف عند الناس بالبعد نفس كان في هذا الدهين السطح اعظم  
 ومن اوضح فالجسم طين كان على تفسير لكن في وضعه جلافة  
 بالنسبة في جوفه واقع في عبارة بعض المحققين انه عند واحد  
 فالمراد كونهما واحدا في له مكان كما هو العرف الاعظم هو يولي  
 كما انهم ذهب بعضهم الى ان الكاين هو كل ايد طبعيا الجسم  
 اصلا هو كان بعد الجودا وسطا اعلى الا اننا نرى في الماهية  
 كما يشهد النظر الحكمة فلا تضام لبعض اجزا يكون طبعيا  
 الجسم دون بعض ما على الكاين فلا نرى ان تسكن الارض طبعها  
 فوضعت ما بين الارض في موضع كان يتوانطون كقوله على كذا  
 لم يكون يتحلل الارض في موضع في وسط العالم غير محيط بالما  
 والاذن كما يظهر في الظاهر اننا نرى في المطر بالطلع للجسم  
 انما هو في جهة الكاين بطول الارض فلا نرى في طلبها كما في الذي  
 فيكونه تحت جميع الكاين في الارض فيكون محيطا بالارض في كل  
 ان يكون الارض من كذا العالم لا في انشاء انما في القوس في ما يوقف  
 الجسم في فوقه في تصير طبعه ولا في ان يبق اذا لا خطنا الجسم

فقد ورد في بعض النسخ ان هذا هو العرف عند الناس بالبعد نفس كان في هذا الدهين السطح اعظم  
 ومن اوضح فالجسم طين كان على تفسير لكن في وضعه جلافة  
 بالنسبة في جوفه واقع في عبارة بعض المحققين انه عند واحد  
 فالمراد كونهما واحدا في له مكان كما هو العرف الاعظم هو يولي  
 كما انهم ذهب بعضهم الى ان الكاين هو كل ايد طبعيا الجسم  
 اصلا هو كان بعد الجودا وسطا اعلى الا اننا نرى في الماهية  
 كما يشهد النظر الحكمة فلا تضام لبعض اجزا يكون طبعيا  
 الجسم دون بعض ما على الكاين فلا نرى ان تسكن الارض طبعها  
 فوضعت ما بين الارض في موضع كان يتوانطون كقوله على كذا  
 لم يكون يتحلل الارض في موضع في وسط العالم غير محيط بالما  
 والاذن كما يظهر في الظاهر اننا نرى في المطر بالطلع للجسم  
 انما هو في جهة الكاين بطول الارض فلا نرى في طلبها كما في الذي  
 فيكونه تحت جميع الكاين في الارض فيكون محيطا بالارض في كل  
 ان يكون الارض من كذا العالم لا في انشاء انما في القوس في ما يوقف  
 الجسم في فوقه في تصير طبعه ولا في ان يبق اذا لا خطنا الجسم

فقد ورد في بعض النسخ ان هذا هو العرف عند الناس بالبعد نفس كان في هذا الدهين السطح اعظم  
 ومن اوضح فالجسم طين كان على تفسير لكن في وضعه جلافة  
 بالنسبة في جوفه واقع في عبارة بعض المحققين انه عند واحد  
 فالمراد كونهما واحدا في له مكان كما هو العرف الاعظم هو يولي  
 كما انهم ذهب بعضهم الى ان الكاين هو كل ايد طبعيا الجسم  
 اصلا هو كان بعد الجودا وسطا اعلى الا اننا نرى في الماهية  
 كما يشهد النظر الحكمة فلا تضام لبعض اجزا يكون طبعيا  
 الجسم دون بعض ما على الكاين فلا نرى ان تسكن الارض طبعها  
 فوضعت ما بين الارض في موضع كان يتوانطون كقوله على كذا  
 لم يكون يتحلل الارض في موضع في وسط العالم غير محيط بالما  
 والاذن كما يظهر في الظاهر اننا نرى في المطر بالطلع للجسم  
 انما هو في جهة الكاين بطول الارض فلا نرى في طلبها كما في الذي  
 فيكونه تحت جميع الكاين في الارض فيكون محيطا بالارض في كل  
 ان يكون الارض من كذا العالم لا في انشاء انما في القوس في ما يوقف  
 الجسم في فوقه في تصير طبعه ولا في ان يبق اذا لا خطنا الجسم

فقد ورد في بعض النسخ ان هذا هو العرف عند الناس بالبعد نفس كان في هذا الدهين السطح اعظم  
 ومن اوضح فالجسم طين كان على تفسير لكن في وضعه جلافة  
 بالنسبة في جوفه واقع في عبارة بعض المحققين انه عند واحد  
 فالمراد كونهما واحدا في له مكان كما هو العرف الاعظم هو يولي  
 كما انهم ذهب بعضهم الى ان الكاين هو كل ايد طبعيا الجسم  
 اصلا هو كان بعد الجودا وسطا اعلى الا اننا نرى في الماهية  
 كما يشهد النظر الحكمة فلا تضام لبعض اجزا يكون طبعيا  
 الجسم دون بعض ما على الكاين فلا نرى ان تسكن الارض طبعها  
 فوضعت ما بين الارض في موضع كان يتوانطون كقوله على كذا  
 لم يكون يتحلل الارض في موضع في وسط العالم غير محيط بالما  
 والاذن كما يظهر في الظاهر اننا نرى في المطر بالطلع للجسم  
 انما هو في جهة الكاين بطول الارض فلا نرى في طلبها كما في الذي  
 فيكونه تحت جميع الكاين في الارض فيكون محيطا بالارض في كل  
 ان يكون الارض من كذا العالم لا في انشاء انما في القوس في ما يوقف  
 الجسم في فوقه في تصير طبعه ولا في ان يبق اذا لا خطنا الجسم





[illegible]

185

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل ما هو مركب من اجزاء متناهية في العدد لا يمكن ان يكون له وجود حقيقي بل هو مجرد اسم يسمون به تلك الاجزاء المتناهية...  
والله اعلم بالصواب

الذي هو مركب من اجزاء متناهية في العدد لا يمكن ان يكون له وجود حقيقي بل هو مجرد اسم يسمون به تلك الاجزاء المتناهية...  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل ما هو مركب من اجزاء متناهية في العدد لا يمكن ان يكون له وجود حقيقي بل هو مجرد اسم يسمون به تلك الاجزاء المتناهية...  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل ما هو مركب من اجزاء متناهية في العدد لا يمكن ان يكون له وجود حقيقي بل هو مجرد اسم يسمون به تلك الاجزاء المتناهية...  
والله اعلم بالصواب



[illegible]

الركب ممكن الابداع بل هو الخلق والتركيب  
فيكون اوضح الخلق بعد التركيب فمما لم يكن التركيب يقتضي زيادة  
في الجسم لاحتياج سببه الى مكان زائد على مكان البساط فامكنة  
الركبات امكنة البساط بعينه لكان مكان الجسم البساط  
متميزا عن التركيب يمكن ان يكون له مكانا مستقيا لا يقتضي الخلق  
من اجزاء اخرى غير تلك البساط اما مطلقا او بحسب ما كان  
اتفق وجوبه اذا تعلق بالجوهر وبما انبغى من الخلق  
افضل التحقيق في شرح الاشارات على عرض عليه للمحكرم  
منها ان يكون في البساط غير ممكن للكل انما يستقيم لو كان  
الكل هو البساط ولو كانا وكان هو الباطن فكان  
الجزء غير ممكن للكل في جميع الصفات فيمكن ان يكون ذلك  
هو جزء الباطن ليس جزءا من كل الباطن ايضا اقول هذه  
الواحدة كلها واحلت اللفظية فان غرض قدس سره ان  
مكان الجزء ليس امر خارجا عن مكان الكل انه هو بصدور الخلق  
عن اجزاء البساط وعن كونها الى الكثرة سواء امكن البساط ومنها

[illegible]

ان القول بالتركيب يمكن ايضا بعد الابلاع فلو كان المركب مكان حالة  
 الابلاع لزم وهو خلاف منطوقه <sup>ع</sup> فلو كان المركب مكانا فسادا لكان طاق  
 التركيب فلا يلزم الا في وجه ذلك <sup>ع</sup> لكان مركبا اقواله طاقا للتركيب ولان  
 فيه <sup>ع</sup> لكن تحققه انما يكون بعد تحقق البسائط بعيدا بالطبع فلو كان  
 الامكان سوا مكانة البسائط لكان خلافه في ذات المرتبة وتحقيق  
 مطلقا مستحيل عندهم <sup>ع</sup> في تنكركا كما يظهر من نفيهم عليه <sup>ع</sup> الجسم  
 الحار في المحو في اثباته العقول ومنها انه لا يجوز ان يكون في ذلك  
 المكان بسائطه ولو كان القاصر <sup>ع</sup> فلهذا اقول لما كان تحقق  
 للقصر كل شئ بعد تحقق الطبع عاد المحذور <sup>ع</sup> المذكور <sup>ع</sup> حوا <sup>ع</sup> وما  
 قولوا اما مكان التركيب <sup>ع</sup> فيقتضيه <sup>ع</sup> بالجزء <sup>ع</sup> على الاطلاق <sup>ع</sup> و  
 المكان <sup>ع</sup> فهو ايضا الجواز ان يكون الصورة النوعية التي هي مقتضية  
 له <sup>ع</sup> في مكان الغلو <sup>ع</sup> فيفيد الصورة النوعية ثقلا عظيما  
 كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء <sup>ع</sup> الا ضئيلة <sup>ع</sup> به هو مستفاد من  
 صور النوعية <sup>ع</sup> اقول ان اذكره مع كونه مجردا <sup>ع</sup> احتمال بعيد  
 عن التحصيل <sup>ع</sup> كما يحكم به العدم <sup>ع</sup> الصحيح لا يقدح في اصل المقصود <sup>ع</sup>

[illegible]





بين الصورتين لا يخرج الذي هو تمام للقوله اما يحصل بالامر المحقق  
قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطبقا ولا معينيا فلا ذلك حكم  
بان الفاعل لا يقتضيه صفة معينة او بالشكل للعين فان حصل الجسم  
قطع النظر عما هو ذا حكمه كونه طبيعيا واعمال الشكل الطبيعي البسيط  
مما ذكره ان الطبيعة الواحدة المادية الواحدة لا تقبل الا فضلا متباها  
اتفاق البساط الشكل المتدين لا على اتفاقها في الطبيعة من كمالها  
للعولاء وانما باختلاف العلل ان كانت مشتركة لا يوجب اشتراكا  
وكيف كان ذلك استنادها الى الجسمية لا كمالها من حيث  
متخرف عن المقادير المتخلفة باختلاف الطبائع فلا بد من استنادها  
الى الطبائع التي هي منشأها من كونها البساط ان اشتراكها في  
الاستعداد لكن كل منها استعدادا في ذاتها لا استعدادا في مختلف  
نوعها كما بين موضعها باهامن على اختلافها وتوابعها والطبائع  
الاجسامية عين صفة النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتض  
الكروية والكيفية الحافظة لا في شكل كان ولا منافاة  
بين ذينك الاقتضائين بل الثاني موكدا للاول



لاول الامر كونها على الاستدراك لاجل انها متضمنة لاكتساب  
الخارج كاي لا يطار والسيور ان الشكر وتل  
السيور والسيور حافظه لشكر القس ومنعت عن العز الى الشكل  
الطبيعي العز في هذا الشكل كونها متضمنة في مطبوعة وكما  
الاشغال الطبيعية في اياه التي قلنا في سبب القاسر في اية توجب  
واعلم ان مختلف الاشكال التي ذكرتها كاي استير او خارج في  
الاجل للنق وكذا اختلاف التعميد في كل اختلاف في غطاء ليس  
القاسر في الفلكيا على ايهام ولا بسبب صورة واحدة ولا  
ان يكون في الطبيعة الواحدة مختلفا بسبب الصور المتعددة والفعل  
كما يختلف باختلاف القدر الذي يختلف باختلاف الفاعل في الصور  
المتعلقة بالاعمال الكلي والافضل شكل لكن اقلها صورة اخرى  
التي هي صورة اخرى كاي اقلها خارج في شكل اختلافها في  
وتعد الصور في صور على اختلاف المواد واختلاف استعدادها  
بلي يوزن ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما بان ان  
يتصل ببعض المراتب كما تصير في طبيعتها الثانية كما هو

فقد يكون كونها في الاستدراك لاجل انها متضمنة لاكتساب  
الخارج كاي لا يطار والسيور ان الشكر وتل  
السيور والسيور حافظه لشكر القس ومنعت عن العز الى الشكل  
الطبيعي العز في هذا الشكل كونها متضمنة في مطبوعة وكما  
الاشغال الطبيعية في اياه التي قلنا في سبب القاسر في اية توجب  
واعلم ان مختلف الاشكال التي ذكرتها كاي استير او خارج في  
الاجل للنق وكذا اختلاف التعميد في كل اختلاف في غطاء ليس  
القاسر في الفلكيا على ايهام ولا بسبب صورة واحدة ولا  
ان يكون في الطبيعة الواحدة مختلفا بسبب الصور المتعددة والفعل  
كما يختلف باختلاف القدر الذي يختلف باختلاف الفاعل في الصور  
المتعلقة بالاعمال الكلي والافضل شكل لكن اقلها صورة اخرى  
التي هي صورة اخرى كاي اقلها خارج في شكل اختلافها في  
وتعد الصور في صور على اختلاف المواد واختلاف استعدادها  
بلي يوزن ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما بان ان  
يتصل ببعض المراتب كما تصير في طبيعتها الثانية كما هو

[illegible]



فجوز في انما وبعدها متناهية فلا يكون له صورة اخرى  
فان ذلك كما قال المحقق الطوسي <sup>عليه السلام</sup> اذ هو باليه ذاهب اذ الجسم  
الواحد منع ان يكون انفسين اعني في ذاتين وقاص <sup>عليه السلام</sup> بالاعلا  
بان القوة المنطبعة فيها كالخفا فكذا فيكون هو جوهرية طاهرة  
ما افاده في الجوامع <sup>عليه السلام</sup> يكون جسم واحد اذ صوتين نوعيتين كالخمر  
الغصير <sup>عليه السلام</sup> كما ففساده ما لا يخفى لا يزلح ان يكون اشئ واحد  
حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد وكذا انوار الوباء  
وهو العناصر <sup>عليه السلام</sup> في الكا العنصر <sup>عليه السلام</sup> كانت باقية على التحقيق والصورة  
الاخرى <sup>عليه السلام</sup> فيها لكن لا يزلح في الوان يكون عنصر واحد صوتين  
نوعيتان <sup>عليه السلام</sup> ان الكا العنصر <sup>عليه السلام</sup> كالياء ومثلا <sup>عليه السلام</sup> كالحضرة البسيطة  
الحق <sup>عليه السلام</sup> الجزء <sup>عليه السلام</sup> مقبلا <sup>عليه السلام</sup> متحدة <sup>عليه السلام</sup> قبل الماهية <sup>عليه السلام</sup> الجوهرية <sup>عليه السلام</sup> ان متباينة الماهية  
والجوهر والصورة <sup>عليه السلام</sup> اليان <sup>عليه السلام</sup> او <sup>عليه السلام</sup> العنصرية <sup>عليه السلام</sup> انما هي متباينة في جميع  
فانها <sup>عليه السلام</sup> الجزء <sup>عليه السلام</sup> المتشابهة <sup>عليه السلام</sup> الحاملة <sup>عليه السلام</sup> للكيفية <sup>عليه السلام</sup> التي <sup>عليه السلام</sup> لا <sup>عليه السلام</sup> في <sup>عليه السلام</sup> ذكر <sup>عليه السلام</sup>  
من <sup>عليه السلام</sup> الجزء <sup>عليه السلام</sup> المتباينة <sup>عليه السلام</sup> البسيطة <sup>عليه السلام</sup> في <sup>عليه السلام</sup> الجزء <sup>عليه السلام</sup> البسيطة <sup>عليه السلام</sup> من النار والهواء  
كيفية <sup>عليه السلام</sup> البسيطة <sup>عليه السلام</sup> في <sup>عليه السلام</sup> الصورة <sup>عليه السلام</sup> التركيبية <sup>عليه السلام</sup> وقال <sup>عليه السلام</sup> ايضا <sup>عليه السلام</sup> والآخر





مستقلة فلهذا ذكرنا خاصتها وخصايتها وتكون سببا لها وهو  
 في هذه الحقيقة اعتبار الحقيقة الفاعلة الشاملة فلهذا لا يلزم في  
 بل الحقيقة بقدر اولها المبدء واعلم ان فاعل الاشكال الاعضاء  
 الحيوانية ومقاديرها واما افعالها المختلفة التي يلحقها في كل منها  
 منفعة خاصة يجب ان لا يكون في طبيعة عديمة الشعور  
 بل الصواب حتى يخرج الى الجسم اعتبار الرفع لئلا يكون في الكون احد  
 كذا متعديا على افعالها وان كان في طبيعة تشبه على الاشياء  
 الا تصيف الحكم والترتيب لا ينفك عن الحق وعن المصالح والعيوب  
 منافعها يستعمل ضد شيء عدا العالم والادراك هو ظهور  
 النفس ايضا لو كانت ناطقة او غير ناطقة او لا لان النفس تشد  
 الابدان البنية او لا لانها اذا كان عندنا علم كيفية الاعداء  
 في اشكالها ومقاديرها واما افعالها الابدان والاشياء فكيف يمكن  
 ان يقال اننا نعلم في ابتداء كوننا هذه الامور اننا نعلم اننا لا نعلم  
 استكمالها لاننا نعلم من غير صفات صفتها بل اننا نعلم اننا لا نعلم  
 غاية الضعف في قدرنا على ان نعلم هذه البنية فثبت ان





عليه ذلك المثل فيكون قد يكون في جوارحه غير منقطع  
المقوله لكن الاصطلاح في على السته اللفظ الحركه في كانه  
على التبريد وهذا لا يمكن ان لا يقع فيها كما سير عليك وطعن  
المعلم الاول في هذا التعريف فيكون مستخدما للادب في التبريد  
يسير استوعب في الزمان والادفعه الماخو في حدها الارتفاع  
للشئ في حدها ان الله عز وجل عن طرف الزمان والزمان مقدار  
ولما عنوا المطاير طبل الارتفاع الارتفاع والتبريد ما قص  
اوليه عن الحواس عليها في الجائر ان تحل في هذه الامور ثم جعل  
الحركه في الزمان والذين في سبيل هذه الامور في التصو  
واستحوك الامور في الباطن الشريفة والحق خلاف  
ذلك كما قيل من لا يمكن تعقل التبريد بل ان تعقل الزمان  
قلنا ان تصور التبريد بديهي ولا يكون تعقل متوقفا على تعقل  
الزمان غير مسلم وان توقف تصور التبريد على شئ الزمان فلا  
يلا في شئ في الامور لا نظاير على امتداد غير قار اللات  
لا يلا في شئ في الامور لا نظاير على امتداد غير قار اللات

المعلم الاول في هذا التعريف فيكون مستخدما للادب في التبريد  
يسير استوعب في الزمان والادفعه الماخو في حدها الارتفاع  
للشئ في حدها ان الله عز وجل عن طرف الزمان والزمان مقدار  
ولما عنوا المطاير طبل الارتفاع الارتفاع والتبريد ما قص  
اوليه عن الحواس عليها في الجائر ان تحل في هذه الامور ثم جعل  
الحركه في الزمان والذين في سبيل هذه الامور في التصو  
واستحوك الامور في الباطن الشريفة والحق خلاف  
ذلك كما قيل من لا يمكن تعقل التبريد بل ان تعقل الزمان  
قلنا ان تصور التبريد بديهي ولا يكون تعقل متوقفا على تعقل  
الزمان غير مسلم وان توقف تصور التبريد على شئ الزمان فلا  
يلا في شئ في الامور لا نظاير على امتداد غير قار اللات  
لا يلا في شئ في الامور لا نظاير على امتداد غير قار اللات





يقبل انقسامها بغيرها بالعرض اذ كل حادث بالقوة جهة اتصالها  
حادثا لها فهو مستقر بحسب ثابت غير مستقر بحسب النسبة الى الحادث  
وكان كل حادث لها المتصل وكل نقطة في الخطين على ما يكون  
بالفعل ولكن بالقوة فذلك الشكل كون من الاكوان يكون بالقوة  
فهذا لا يخفى من اكثر له وجوه من صرا القوة نحو الفعل فذلك  
وهو بانها كما هو الواجب بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيها ما يحصل  
من الانقسامية من اذ اختلفت نسبة الحادث الى المساور  
متصل منطبق على السابقة لانقسامها واحدا بوحدها وهذا  
لا يرد على الحركة القطعية والحركة التوسيطية والتوسيطية  
فاعلة للقطعية مثالا ذلك النقطة الثقيلة كراية حجر مرمي  
للحيزين بحركتيه سيلا على ذلك السطح خطا ما قد يعرض  
لما سبق له يحصل من انهما على ذلك السطح خطيف من نقط  
هذه ليس بها فاعلة الواجب بالمتاخوة عنها ففي الحركة  
كالخط المرسوم وهو الحركة المتصلة القطعية وشئ كل نقطة  
الفاعلة للخط وهو الحركة التوسيطية واشياء كالنقط





وقد قال ان لا يكون له جسم كالجسم ان لا يكون له غير ان لا يكون له  
 لشيء الجسم ان لا يكون له غير ان لا يكون له غير ان لا يكون له  
 المساطبة لها وهو ساكن اذ لا يكون له غير متصل وقد وضع  
 متصلا بالمتصل المتغير من اجزاء الغير لنفسه فيلزم خلو  
 القابل عنها جميعا فيجب ان الجسم يكون في ذلك لا يتحرك ولا ساكنا لان  
 كل من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان لا في المكان اذ لا يمكن للجسم  
 متصفا بالحركة في ان كان متصفا فيه بساكن فيكون متصفا بالحركة في  
 محله بل ان لا يكون الجسم متحركا غير متحرك وهو ارتقاء النقيضين كما  
 نقول في الجواهر ان لا يفيض الحركة في ان هو عدل الحركة في ان لا يكون  
 يكون في ان لا يفيض الحركة في الحركة لا النفي عنها وعن الثاني بل لا  
 يلزم عدل الحركة وسكونه في ان لا يفيض عنها نفس الامر اذ الحركة في ان  
 انحصر في السكون وما يتساو فالتفاوتها لا يستلزم انتفاء مساو  
 السكون لتحقيقه بالحركة لا في ان والحاصل ان لا ان لاخذ  
 ظرفا للاضفاف تختار ان الجسم متصفا فيه بالحركة الواقعة في  
 الزمان لا في غير ان جعل ظرفا لوقوع الحركة والسكون نقول

قد قال ان لا يكون له جسم كالجسم ان لا يكون له غير ان لا يكون له  
 لشيء الجسم ان لا يكون له غير ان لا يكون له غير ان لا يكون له  
 المساطبة لها وهو ساكن اذ لا يكون له غير متصل وقد وضع  
 متصلا بالمتصل المتغير من اجزاء الغير لنفسه فيلزم خلو  
 القابل عنها جميعا فيجب ان الجسم يكون في ذلك لا يتحرك ولا ساكنا لان  
 كل من الحركة والسكون انما يتحقق في الزمان لا في المكان اذ لا يمكن للجسم  
 متصفا بالحركة في ان كان متصفا فيه بساكن فيكون متصفا بالحركة في  
 محله بل ان لا يكون الجسم متحركا غير متحرك وهو ارتقاء النقيضين كما  
 نقول في الجواهر ان لا يفيض الحركة في ان هو عدل الحركة في ان لا يكون  
 يكون في ان لا يفيض الحركة في الحركة لا النفي عنها وعن الثاني بل لا  
 يلزم عدل الحركة وسكونه في ان لا يفيض عنها نفس الامر اذ الحركة في ان  
 انحصر في السكون وما يتساو فالتفاوتها لا يستلزم انتفاء مساو  
 السكون لتحقيقه بالحركة لا في ان والحاصل ان لا ان لاخذ  
 ظرفا للاضفاف تختار ان الجسم متصفا فيه بالحركة الواقعة في  
 الزمان لا في غير ان جعل ظرفا لوقوع الحركة والسكون نقول

[illegible]

انه يقع منها في كل من الفعل والوضع في عين لا تضربها  
 واعلم ان الحركات كانت عسرة في ما يغني عن الابدال من قبل وفعال اما القابل  
 لما فلا بد ان يكون في البيت حتى يعرض الحرف في البيت ان يكون امر  
 بالقوة فقط او بالفعل فقط او في الجهتين فلا يخرج اذ العرض لا يمكن  
 متقوى بالفعل وكذلك الثاني لان بالفعل مطلقا فاحصل لا يخرج ما يجب  
 ولكن لا بد من نظر اصله ليس في معنى بالقوة فيكون اذ كل مستخرج يطلب  
 بالكثر شيئا يحصل البعد ايضا فالكثير من طار على الشيء ويجب ان يكون  
 ما يرضى شيئا متجدا مشتملا على القوة ولا يستعلا على اسمي فلا يكون  
 بالفعل مطلقا وقاظهر ان المقادير عن المادة لا بد من الحرف في ان يكون  
 الكثير في شيء مركبا بالقوة وبالفعل وهو الجسم واما الفاعل الكثير في ان  
 يكون امر غير الجسم فهو كالمشار اليه بقوله وكل متحرك فاعلم ان الجسم  
 اما يتحرك واسما من خارج مثل الدافع والمحرك واللامر ان حركته من غير  
 خارج عن انظاره واما لا لا يحرك فله محرك من خارج ففكر في متحرك من غير  
 النظر واستدل على غير هذين كثير من خاتمة ما تلتها هو ما اشار اليه  
 المصنف واذ لو كان الجسم هو كماله لا اسماء غير كونها جسما

[illegible]



[illegible][illegible]







[illegible]



[illegible]

۲، تحقیق به طرز ۱۱ از زبان اطراف انحصار بود اخبار کند که به این ترتیب ۴۴

[illegible]

مما احاط بجسمه ان في فضله الضيق فله اثنان بالفعل ولا فيلزم الخلاف  
 وهو محال ايضا الا في غير مستقر عن اكثر الوضعية فيلزم ان يكون  
 لما وضع اصلا فوقه من فوقه والحق ان افراد المقولات تقع فيها  
 اكثر ليست مخصصة في الافراد الا في تلك الافرادانية هي معيار السكون  
 وافرادانية قد لا يحيط الجوهري طبقة اكثر بمقتضى القطع بل هي  
 على انها بعضهم فيكون التخصيصا لمستكثر باقية على الضابطات  
 واحدا من متصل غير قار هو مقدار العرض من جميع الحدود التي  
 للتخصيص انما انما ان يكون تباين الحدود ليس نسبة النقط الى الخط  
 والخط الى السطح فالقدر انما حاصل التخصيص بالفعل من دون فرض اصلا  
 واما الافرادانية والثانية التي جاز ذلك الفرد وابعادها حصلا  
 بمجر العرض فلا يلزم خلاف الجسم المقول التخصيص ما لا يتالي الا بالانها  
 ولا انحصار غير المتباين الحاصلين لا يكون حادوا واحدا في منها  
 حال التخصيص لا يتابع الا في منها وكونها غير متساوية مما قد يراه  
 قد ثبت وتحقق عند البصير المحقق في اكثر القطعية التي هي ذات  
 به متميزة اصلا في مقاييس المقاييس الى غاية ان اجزاء المتشابهة

[illegible]



للتشابه الحد واسم سواء كانت عين المقولة التي وقعت فيها  
الحركة غير هاء وتكون كقولك في المجلس المكتوب بيان الحركية لا  
لإعتبار الحركة التوسطية حاله شخصية بسيطة غير منقسمة وهو  
البيان والتميز في ليست منطبقا على شيء من أجزاء المساواة لا انطباق  
بين النقسم غير النقسم بالبيان لا انطباق على حدود المفرد فالتساوي  
لا المقادير التي واقع بين تلك الحدود فلا يتحقق المعاد لا الحركة  
التوسطية بل ان لا ينال التحرك شيئا من أجزاء الساقية لا يحرك  
الجزء لا وفاقاة لا من المستكن بينه ما في كل طرف آخر متساوية حسب  
غير متنا تقضي بين الحدود المفردة الغير المتساوية فيكون جميع الحدود  
ملازمة وجميع المقادير مترتبة وهذا السد الخلاء الطفرة حيث يقع في  
جميع أجزاء المساوي في نظر بالنقض والانعزال المعال ما لا انطباق  
فيه الا في نقطة ذكر ان في طرقة على خط من سطح فلا محتمل لا في تلك  
النقطة جميع أجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى  
الخط لا تساوعا لا انقسامها فكذا لا محتمل الحركة التوسطية بالقياس الى  
المساوي انا انما فلا ان اسم انما وفاقاة بحسب الحركة لا أجزاء المساواة

قوله وان كانت عين المقولة التي وقعت فيها  
الحركة غير هاء وتكون كقولك في المجلس المكتوب بيان الحركية لا  
لإعتبار الحركة التوسطية حاله شخصية بسيطة غير منقسمة وهو  
البيان والتميز في ليست منطبقا على شيء من أجزاء المساواة لا انطباق  
بين النقسم غير النقسم بالبيان لا انطباق على حدود المفرد فالتساوي  
لا المقادير التي واقع بين تلك الحدود فلا يتحقق المعاد لا الحركة  
التوسطية بل ان لا ينال التحرك شيئا من أجزاء الساقية لا يحرك  
الجزء لا وفاقاة لا من المستكن بينه ما في كل طرف آخر متساوية حسب  
غير متنا تقضي بين الحدود المفردة الغير المتساوية فيكون جميع الحدود  
ملازمة وجميع المقادير مترتبة وهذا السد الخلاء الطفرة حيث يقع في  
جميع أجزاء المساوي في نظر بالنقض والانعزال المعال ما لا انطباق  
فيه الا في نقطة ذكر ان في طرقة على خط من سطح فلا محتمل لا في تلك  
النقطة جميع أجزاء الخط مع انه لا انطباق للنقطة بالقياس الى  
الخط لا تساوعا لا انقسامها فكذا لا محتمل الحركة التوسطية بالقياس الى  
المساوي انا انما فلا ان اسم انما وفاقاة بحسب الحركة لا أجزاء المساواة





[illegible][illegible][illegible]

الكائن في الزمان المستقبل بحيث يحصل ما هو متصل واحد شخص  
 يستحق في مجموع الزمانين الاستحالة فيبراهونهين للكون حال الماضي  
 الحركي لو كان متوافيا لما انزل وجوده مقارن لوصف الضي فيلما  
 ان يكون وجوده او معدوما ذلك معنى للضيق الاستحالة وان كان  
 مقارنا لوصف الحضور ثم الزوال والوجود والاضيق فيلما ان يكون  
 في ان لا يكون وجوده في ان يكون وجوده في الماضي وعليه يقاس  
 مقارنا له في الاستحالة في الماضي الحركي كوصف بوصف  
 الاستحالة بالقياس الى ان لا ينقض الزمان لما لا يحسب الواقع  
 فيسبب الحركي القيد بكونه في الماضي ولا يسبب الحركي في ان الوجود  
 فاما انما يكون ظرفا للسبب في وقتا وليس ظرفا للحكم بسبب يطلق  
 الوجوه في الحينين بين الحينين في وقت بعيد وكذا القول في المستقبل  
 من الحركي في الكم كانه هو وهو ان ياه مقدار الجسم اتصالا جسم  
 اخر على وجوده في الزيادة في الحركي في الاصل لا فاعلة لجزء الجسم  
 الا فاعلة على السببية كما يكون في الحركي لا فاعلة لجزء الجسم  
 المتخلل فيجب بقولنا بسبب اتصال الجسم اخر وبقولنا على



في بعض النسخ قوله فانه قد  
 لا يتصور ان يكون له في نفسه  
 من غير ان يكون له في نفسه  
 من غير ان يكون له في نفسه

على ان يكون الزيادة من الخلق في الابدان الحاصل الجسم  
 انما هو من سطر الخارج ويقوم لغيره الى جميع الاقطار من  
 السطح العرض والعمق ويتوالت على نسبة طبيعية يخرج الجسم جميع قطا  
 والاربع عشرة من انقراض الجسم الى سبب انقضا بعض اجزا من جميع  
 على التباين كما في الشئ من غير ان يكون له في نفسه من غير ان يكون له في نفسه  
 فانه ان النامي لا يخرج ما ان يكون في شئ ثابت او لا يكون فان كان هو ما ان يكون  
 للصوف فقط والمادة فقط والجميع اما الاول فهو كما ان الصوف يستحيل  
 بقاءها عند تبدل المادة لاستحالة التقاط الصور والآخر فالاخ اما  
 ان يكون ثابتا كالمادة او الثابت هو البعض الذي كان هناك لا صلا  
 التغير انما يقع في الزاوية والاطراف لا في ذاتها يتصل به شئ منفصل  
 عند انقراض الجسم ياتي مع الفصل والوصول وكذا الثاني لان الغذاء اذا  
 با وسببها فان صلا الكرامتصلا واحدا والطبيعة واحدة متسع  
 ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء وعلى بعض اخرى ان  
 التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم يتصلوا بالحد  
 فالوارد ما صار غذاؤه وكلامنا في ذلك الثالث هو ان يكون للبا

في بعض النسخ قوله فانه قد  
 لا يتصور ان يكون له في نفسه  
 من غير ان يكون له في نفسه  
 من غير ان يكون له في نفسه

في بعض النسخ قوله فانه قد  
 لا يتصور ان يكون له في نفسه  
 من غير ان يكون له في نفسه  
 من غير ان يكون له في نفسه

٢١٣





[illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فانه ينقص من مقدار الجسم بل الاجزاء الباقية على قدرها واما الفصل عفا  
 الجسم لم يقل في الخارج اذ هو فيهما عن جزء من اجزاء الجسم الخارج  
 الجسم واما في بعض اجزاء الجسم الخارج بالانفصال في الخارج  
 لينتوب بالعرض في كبره وتبعه الكاتب في شرح المنهج فانه لا شك ان  
 الاجزاء الاصلية زادت عند الفوت على كانت عليه قبل العضو وقدره  
 الاجزاء الزائدة في مقدارها وتسمى اجزاء في الذوات نقصت عما كانت عليه  
 وتلك هذه سكاية وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمه  
 العين من العرض والجسم بقوله ان اتصال الزيادة بعد الدخول في  
 بحيث يضيء مجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله الجيب في الامام كما  
 قلنا لم يقل الحق الاول في الجسم ليس متصلا واحدا وكذا الجيب في الغذاء  
 من فكونهما مترحين ويقعصو البساط في التخرج كما قرر في موضعه  
 فكيف يصير مجموع متصلا واحدا في نفسه على تقدير التنزاع فلا بد من  
 ان يعدل النفسلا ويجد جسم متصل كالحق في قافية بعد الجسم بالضم  
 ويحاج جسم وهذا ايضا مستلزما لافق الحق الكثرة المتعددة في الموضوع  
 وان لم يكن متصلا في نفسه خلافا للتأويل في الحقيقة في الكثرة والكم

في ان ينقص من مقدار الجسم بل الاجزاء الباقية على قدرها واما الفصل عفا  
 الجسم لم يقل في الخارج اذ هو فيهما عن جزء من اجزاء الجسم الخارج  
 الجسم واما في بعض اجزاء الجسم الخارج بالانفصال في الخارج  
 لينتوب بالعرض في كبره وتبعه الكاتب في شرح المنهج فانه لا شك ان  
 الاجزاء الاصلية زادت عند الفوت على كانت عليه قبل العضو وقدره  
 الاجزاء الزائدة في مقدارها وتسمى اجزاء في الذوات نقصت عما كانت عليه  
 وتلك هذه سكاية وقد حاكم السيد الشريف في حواشيه على شرح حكمه  
 العين من العرض والجسم بقوله ان اتصال الزيادة بعد الدخول في  
 بحيث يضيء مجموع متصلا واحدا في نفسه فالامر كما قاله الجيب في الامام كما  
 قلنا لم يقل الحق الاول في الجسم ليس متصلا واحدا وكذا الجيب في الغذاء  
 من فكونهما مترحين ويقعصو البساط في التخرج كما قرر في موضعه  
 فكيف يصير مجموع متصلا واحدا في نفسه على تقدير التنزاع فلا بد من  
 ان يعدل النفسلا ويجد جسم متصل كالحق في قافية بعد الجسم بالضم  
 ويحاج جسم وهذا ايضا مستلزما لافق الحق الكثرة المتعددة في الموضوع  
 وان لم يكن متصلا في نفسه خلافا للتأويل في الحقيقة في الكثرة والكم



في الكثرة انما لم يقدار الجسم اصلا ان المقلار الزلزلا في مجموع  
 الاجزاء الجيدة والقدر المتعديا به ولما قل ان يقول اتصال هذه  
 بغيره فيكون له في الحقيقة الطبيعية منقصة الى اجزاء مفردة متشابهة  
 للماهية متحدة الجوهرية والقسم وان كان مركبا من اجزاء متشابهة  
 للماهية الجوهرية لا لصاحبها لا يمكن ان يتحقق بين الغد والمفارقة  
 بعد فعل الغد وصيرورته شيئا بالاعتدال الجسم متصلا واحدا  
 في نفسه بمعنى ان اجزاءه متحدة للماهية الجوهرية وان لم يكن  
 بمعية عام تركب من الاجزاء متحدة بالماهية الجوهرية  
 او بفعلها وانما يوجب ذلك الاتصال بالماهية الجوهرية والعلامة  
 الموجبة هي الخبر ان الله لا يوصف بكونه متكونا من اجزاء معينة فان  
 زيد الاطفال بعينه زيد الشاكر اعظم حيثه وكذا زيد الشاكر بعينه  
 زيد الشيخ وانقص حيثه السر ذلك العظم والصلب مقلدا  
 وهو ليس من شخصاته كما هو الحال في السم من الهزال في صومعهما  
 واحد وقد شاع عليه كل من نظر في كلامه بان لا يكون زيد الاطفال  
 هو بعينه زيد الشاكر نفسه في البحر واحدة فسلم لكن لا يجزئ نفعها

في الكثرة انما لم يقدار الجسم اصلا ان المقلار الزلزلا في مجموع  
 الاجزاء الجيدة والقدر المتعديا به ولما قل ان يقول اتصال هذه  
 بغيره فيكون له في الحقيقة الطبيعية منقصة الى اجزاء مفردة متشابهة  
 للماهية متحدة الجوهرية والقسم وان كان مركبا من اجزاء متشابهة  
 للماهية الجوهرية لا لصاحبها لا يمكن ان يتحقق بين الغد والمفارقة  
 بعد فعل الغد وصيرورته شيئا بالاعتدال الجسم متصلا واحدا  
 في نفسه بمعنى ان اجزاءه متحدة للماهية الجوهرية وان لم يكن  
 بمعية عام تركب من الاجزاء متحدة بالماهية الجوهرية  
 او بفعلها وانما يوجب ذلك الاتصال بالماهية الجوهرية والعلامة  
 الموجبة هي الخبر ان الله لا يوصف بكونه متكونا من اجزاء معينة فان  
 زيد الاطفال بعينه زيد الشاكر اعظم حيثه وكذا زيد الشاكر بعينه  
 زيد الشيخ وانقص حيثه السر ذلك العظم والصلب مقلدا  
 وهو ليس من شخصاته كما هو الحال في السم من الهزال في صومعهما  
 واحد وقد شاع عليه كل من نظر في كلامه بان لا يكون زيد الاطفال  
 هو بعينه زيد الشاكر نفسه في البحر واحدة فسلم لكن لا يجزئ نفعها





[illegible]

ما ذكره هو المسمى بالذات وهو الذي لا يكون له كذا ولا كذا ولا كذا  
 تكون يا فتى مسمى بالذات وهو الذي لا يكون له كذا ولا كذا ولا كذا  
 وحركته في الكيفية كتحريك الماء وتبدله ببقاء صور النوعية وتكميله  
 الحركة استحالته فيجب ان يعلم ان تلك الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما  
 تقع فيما يقبل الاشتداد والضعف بمعنى ان محل اشتد فيه لا يمكن ان  
 يشتد اذ قلنا ان ذلك مما لا يتصور حركته في الاصل وهو انما هو الجسم  
 مكان الجسمان بل ان اثنان على سبيل التدرج وتسمى نقلة وهو طرقي  
 في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك سبيل الاشتداد فان اجزاءه  
 تبين اجزاء مكانها لو افترضنا مكانا من شدة الغير من اجزاء وقيل ان كل  
 مكانا فقد اختلفت نسبة الاجزاء الى الاجزاء على سبيل التدرج وتسمى  
 نسبة الجسم الى مجموع مكانه كونه متحركا في مكانه لا ينقص عكس بالكرة  
 للآخر واعلم ان الجسم يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على اجزاء  
 بشرط ان يفارق مكانها كذا ليس في الاجزاء متحركا على قطر او لعداها  
 على قطر او قصر كذا لا سطوانة القائمة والمخروط القائمة اذا تحرك على  
 وقيل ان يكون متحركا في الوضع ولا يمكن ان يكون احدهما تكون بالذات

في قوله ما ذكره هو المسمى بالذات وهو الذي لا يكون له كذا ولا كذا ولا كذا  
 في قوله تكون يا فتى مسمى بالذات وهو الذي لا يكون له كذا ولا كذا ولا كذا  
 في قوله وحركته في الكيفية كتحريك الماء وتبدله ببقاء صور النوعية وتكميله  
 في قوله الحركة استحالته فيجب ان يعلم ان تلك الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما  
 في قوله تقع فيما يقبل الاشتداد والضعف بمعنى ان محل اشتد فيه لا يمكن ان  
 في قوله يشتد اذ قلنا ان ذلك مما لا يتصور حركته في الاصل وهو انما هو الجسم  
 في قوله مكان الجسمان بل ان اثنان على سبيل التدرج وتسمى نقلة وهو طرقي  
 في قوله في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك سبيل الاشتداد فان اجزاءه  
 في قوله تبين اجزاء مكانها لو افترضنا مكانا من شدة الغير من اجزاء وقيل ان كل  
 في قوله مكانا فقد اختلفت نسبة الاجزاء الى الاجزاء على سبيل التدرج وتسمى  
 في قوله نسبة الجسم الى مجموع مكانه كونه متحركا في مكانه لا ينقص عكس بالكرة  
 في قوله للآخر واعلم ان الجسم يكون متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على اجزاء  
 في قوله بشرط ان يفارق مكانها كذا ليس في الاجزاء متحركا على قطر او لعداها  
 في قوله على قطر او قصر كذا لا سطوانة القائمة والمخروط القائمة اذا تحرك على  
 في قوله وقيل ان يكون متحركا في الوضع ولا يمكن ان يكون احدهما تكون بالذات



[illegible]





في سنة او شهر غير العيكون انتقال من سنة الى سنة او شهر الى  
 شهر في هذا القياس المقول بالباقي ان يؤخذ في مفهومه التدرج  
 والاستقرار فانه التدرج على غير التجدد والاصلاح حكم المتماثلين  
 في سنة او شهر حسم المسئلة في السنة فيكون انتقاله في  
 الى فرسخ من الميراد فيعيا بالبيان المذكور فيكون كذا في تحقيق كلام  
 الشيخ فيقال في الشك في ان يكون الانتقال في مفهومه فيعيا كان الانتقال  
 من سنة الى سنة او شهر الى شهر يكون دفعة واحدة وان كان كذا في اعتبار التدرج  
 في الذاتية لو عرضنا لقوة الحركة ان تكون دفعة واحدة او في سنة او شهر  
 او تكون دفعة واحدة في السنة او في الشهر او في الايام وفي الثانية عرضنا  
 في كل حركة ذاتية في الطبيعة او في القوة التي هي في الحركة في التدرج  
 بما هو متحرك ان تكون باعتبارها مستفاد من خارج اي ام بيان التدرج  
 في الاشياء الحسية او لا تكون فيمكن مستفاد من خارج فاما ان يكون  
 لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور في الحركة لا اذ كانت على  
 نحو واحد كما في الالوان والاعمال في واحد كما في الحيات وان لم يكن لها  
 شعور في الحركة الطبيعية او كانت على نحو واحد كما في العناصر او

في سنة او شهر غير العيكون انتقال من سنة الى سنة او شهر الى  
 شهر في هذا القياس المقول بالباقي ان يؤخذ في مفهومه التدرج  
 والاستقرار فانه التدرج على غير التجدد والاصلاح حكم المتماثلين  
 في سنة او شهر حسم المسئلة في السنة فيكون انتقاله في  
 الى فرسخ من الميراد فيعيا بالبيان المذكور فيكون كذا في تحقيق كلام  
 الشيخ فيقال في الشك في ان يكون الانتقال في مفهومه فيعيا كان الانتقال  
 من سنة الى سنة او شهر الى شهر يكون دفعة واحدة وان كان كذا في اعتبار التدرج  
 في الذاتية لو عرضنا لقوة الحركة ان تكون دفعة واحدة او في سنة او شهر  
 او تكون دفعة واحدة في السنة او في الشهر او في الايام وفي الثانية عرضنا  
 في كل حركة ذاتية في الطبيعة او في القوة التي هي في الحركة في التدرج  
 بما هو متحرك ان تكون باعتبارها مستفاد من خارج اي ام بيان التدرج  
 في الاشياء الحسية او لا تكون فيمكن مستفاد من خارج فاما ان يكون  
 لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور في الحركة لا اذ كانت على  
 نحو واحد كما في الالوان والاعمال في واحد كما في الحيات وان لم يكن لها  
 شعور في الحركة الطبيعية او كانت على نحو واحد كما في العناصر او

في سنة او شهر غير العيكون انتقال من سنة الى سنة او شهر الى  
 شهر في هذا القياس المقول بالباقي ان يؤخذ في مفهومه التدرج  
 والاستقرار فانه التدرج على غير التجدد والاصلاح حكم المتماثلين  
 في سنة او شهر حسم المسئلة في السنة فيكون انتقاله في  
 الى فرسخ من الميراد فيعيا بالبيان المذكور فيكون كذا في تحقيق كلام  
 الشيخ فيقال في الشك في ان يكون الانتقال في مفهومه فيعيا كان الانتقال  
 من سنة الى سنة او شهر الى شهر يكون دفعة واحدة وان كان كذا في اعتبار التدرج  
 في الذاتية لو عرضنا لقوة الحركة ان تكون دفعة واحدة او في سنة او شهر  
 او تكون دفعة واحدة في السنة او في الشهر او في الايام وفي الثانية عرضنا  
 في كل حركة ذاتية في الطبيعة او في القوة التي هي في الحركة في التدرج  
 بما هو متحرك ان تكون باعتبارها مستفاد من خارج اي ام بيان التدرج  
 في الاشياء الحسية او لا تكون فيمكن مستفاد من خارج فاما ان يكون  
 لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور في الحركة لا اذ كانت على  
 نحو واحد كما في الالوان والاعمال في واحد كما في الحيات وان لم يكن لها  
 شعور في الحركة الطبيعية او كانت على نحو واحد كما في العناصر او











الغير المنقسم فهو لا يكون له وجودا فلا يلزم من كون الشيء اذا  
لم يكن وجوده التسع ان يكون طرفا له وجودا او اما عند استنبطه فلا  
الطرف لا يوجد الا ان يقع قطع لك الطرف في الزمان عندهم فيمقطع  
الزمانين والشيء ان يكون للطلاق اعم من الجوانب لان في الماضي  
او في المستقبل ولا يلزم من وقوعه ان يخص في اعم فاما ان المكان اذا  
كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان وطرفه في كذا المكان اذا  
كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي والمستقبل او في كذا  
هو طرف الجوانب لثالثا لو كان الزمان موجودا في بعض احواله قبل البعض  
كما بينا فتلك القبلية تكون بالذات لا بالاول لان العلم من حيث هو  
واجبه الصريح للعلول وهو ما يمنع حصول الجزء للتقدم مع  
الجزء المتأخر واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض حالة اما ان يكون عللا  
الجزء الآخر واللامر من لوازه واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض  
هكذا اما ان يكون عللة الجزء للتقدم لما هيته او بالامر من لوازه  
او لانه عارض له في الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب اهلنا  
والا لزم كون العللة حالة لنفسها وهو محال فكل

فان قيل انما يقال ان الشيء اذا لم يكن وجوده التسع ان يكون طرفا له وجودا او اما عند استنبطه فلا الطرف لا يوجد الا ان يقع قطع لك الطرف في الزمان عندهم فيمقطع الزمانين والشيء ان يكون للطلاق اعم من الجوانب لان في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من وقوعه ان يخص في اعم فاما ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان وطرفه في كذا المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي والمستقبل او في كذا هو طرف الجوانب لثالثا لو كان الزمان موجودا في بعض احواله قبل البعض كما بينا فتلك القبلية تكون بالذات لا بالاول لان العلم من حيث هو واجبه الصريح للعلول وهو ما يمنع حصول الجزء للتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض حالة اما ان يكون عللا الجزء الآخر واللامر من لوازه واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض هكذا اما ان يكون عللة الجزء للتقدم لما هيته او بالامر من لوازه او لانه عارض له في الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب اهلنا والا لزم كون العللة حالة لنفسها وهو محال فكل

هذا الثاني

فان قيل انما يقال ان الشيء اذا لم يكن وجوده التسع ان يكون طرفا له وجودا او اما عند استنبطه فلا الطرف لا يوجد الا ان يقع قطع لك الطرف في الزمان عندهم فيمقطع الزمانين والشيء ان يكون للطلاق اعم من الجوانب لان في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من وقوعه ان يخص في اعم فاما ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان وطرفه في كذا المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي والمستقبل او في كذا هو طرف الجوانب لثالثا لو كان الزمان موجودا في بعض احواله قبل البعض كما بينا فتلك القبلية تكون بالذات لا بالاول لان العلم من حيث هو واجبه الصريح للعلول وهو ما يمنع حصول الجزء للتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض حالة اما ان يكون عللا الجزء الآخر واللامر من لوازه واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض هكذا اما ان يكون عللة الجزء للتقدم لما هيته او بالامر من لوازه او لانه عارض له في الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب اهلنا والا لزم كون العللة حالة لنفسها وهو محال فكل

فان قيل انما يقال ان الشيء اذا لم يكن وجوده التسع ان يكون طرفا له وجودا او اما عند استنبطه فلا الطرف لا يوجد الا ان يقع قطع لك الطرف في الزمان عندهم فيمقطع الزمانين والشيء ان يكون للطلاق اعم من الجوانب لان في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من وقوعه ان يخص في اعم فاما ان المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في المكان وطرفه في كذا المكان اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي والمستقبل او في كذا هو طرف الجوانب لثالثا لو كان الزمان موجودا في بعض احواله قبل البعض كما بينا فتلك القبلية تكون بالذات لا بالاول لان العلم من حيث هو واجبه الصريح للعلول وهو ما يمنع حصول الجزء للتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض حالة اما ان يكون عللا الجزء الآخر واللامر من لوازه واما ثانيا فلا يلزم الجزء المفروض هكذا اما ان يكون عللة الجزء للتقدم لما هيته او بالامر من لوازه او لانه عارض له في الاولين يلزم كونهما متخالفين بحسب اهلنا والا لزم كون العللة حالة لنفسها وهو محال فكل





[illegible]

[illegible]

لا انها على استعداد حتى تكون في الاضواء وهذا لا يرد في هذا المقام  
 بل في كونها على شكل عينه بعض تلك الاجزاء بعضها في كون بعضها مستقدا  
 وبعضها مستخرجا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية كذا الحسن امر  
 في ذلك انما يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض ولا يلزم الا بغيره  
 غير مرجح والسواب بان اجزاء الزمان متماز بعضها عن بعض بذواتها  
 الشخصية وهو ما غير مسير فان اجزاء الجان يقال في كل شيئ  
 من نوع واحد انه متميزان بذواتهما من دونهما واجزاء الزمان لا تكثر  
 في الماهية والحال بل هي متميزة في الشيء في الجوان الزمان متصل واحد لا ينفك  
 ولا يجرى بالافعال ولا بالقوى بحسب ما لا رجاء الى متميز خارجي لامتياز شيء  
 منه عن شيء ولما بحسب الوهم والتصوف فانها متميزة بعضها عن بعضها بالتقدير  
 والتأخر والقرين بما يوجد في الوهم مبداء البعاد عنها ولا يبعدا في متماز ايضا  
 بنسب كوكبية في الاجرام السماوية بمقابلاتها وقائفا عنها وغيرها من  
 الاوضاع التي تحذف في ما بينها الحجة الثالثة ان الحق من الزمان بما يستقد  
 الاشياء بعضها على بعض ويتأخر بعضها عن بعض بالتقدير والتأخر  
 يمنع ان يوجد التقدير والتأخر فيهما معا وهذا المعنى لو

[illegible]

و بعد از آنکه در این کتاب بطور اجمال از این مباحث بحث شد  
در باب بی خدایان و اهل جاهلیت و بعد از آنکه در این کتاب بطور اجمال از این مباحث بحث شد  
در باب بی خدایان و اهل جاهلیت و بعد از آنکه در این کتاب بطور اجمال از این مباحث بحث شد  
در باب بی خدایان و اهل جاهلیت و بعد از آنکه در این کتاب بطور اجمال از این مباحث بحث شد



لو كان جوذا كان متعلقا بالمادة الجسماء والحركة والتغير ان هذا المعنى  
 هو من النسبة المتغيرة فان لم يكن يصدق عليه التغير في كل حال  
 عند كل حال عند كل حال فذا قطعنا الطريق عن اقسام التقدير  
 من العلية الشرف والطبع ووجدنا النظر الى انما هو كان هو مع العلم  
 وهو كان هو مع وجودها فكانت قبلية تارة ومعية اخرى قبلية  
 ستان الاشياء ومعيةها فاذا كانت هذه النسبة من قبلية والمعية فيها  
 يستحيل عليه الحركة والتغير فعلنا ان نحصل التقدير والتغير هذا هو  
 كما هو تفعل على جو الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة الباري  
 الى جميع الموجودات نسبة في احواله هي المعية الغير الزمانية ولا تجد في  
 معاقب الزمان بالنسبة للباري القوي فكانها توجد بالنسبة للباري  
 تعالى واحدة اما مبدءا فكانها في زمانا كما كانتا فكانها في زمانا  
 فيعتبر عن نسبتها الى الابداعات بالسرور عن نسبتها تعالى الى الكائنات  
 والتغير بالذات كما يعبر عن نسبة التغير لبعضها الى بعض بمعنى  
 جازم ان الزمان لا يوجب الجود للذات فهو ان الزمان يلزم من  
 فرض عدل الله امر محتمل كما يلزم من فرض عدمه محتمل فهو

فان كانت النسبة المتغيرة فان لم يكن يصدق عليه التغير في كل حال عند كل حال عند كل حال فذا قطعنا الطريق عن اقسام التقدير من العلية الشرف والطبع ووجدنا النظر الى انما هو كان هو مع العلم وهو كان هو مع وجودها فكانت قبلية تارة ومعية اخرى قبلية ستان الاشياء ومعيةها فاذا كانت هذه النسبة من قبلية والمعية فيها يستحيل عليه الحركة والتغير فعلنا ان نحصل التقدير والتغير هذا هو كما هو تفعل على جو الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة الباري الى جميع الموجودات نسبة في احواله هي المعية الغير الزمانية ولا تجد في معاقب الزمان بالنسبة للباري القوي فكانها توجد بالنسبة للباري تعالى واحدة اما مبدءا فكانها في زمانا كما كانتا فكانها في زمانا فيعتبر عن نسبتها الى الابداعات بالسرور عن نسبتها تعالى الى الكائنات والتغير بالذات كما يعبر عن نسبة التغير لبعضها الى بعض بمعنى جازم ان الزمان لا يوجب الجود للذات فهو ان الزمان يلزم من فرض عدل الله امر محتمل كما يلزم من فرض عدمه محتمل فهو

لو كان الجوذا كان متعلقا بالمادة الجسماء والحركة والتغير ان هذا المعنى هو من النسبة المتغيرة فان لم يكن يصدق عليه التغير في كل حال عند كل حال عند كل حال فذا قطعنا الطريق عن اقسام التقدير من العلية الشرف والطبع ووجدنا النظر الى انما هو كان هو مع العلم وهو كان هو مع وجودها فكانت قبلية تارة ومعية اخرى قبلية ستان الاشياء ومعيةها فاذا كانت هذه النسبة من قبلية والمعية فيها يستحيل عليه الحركة والتغير فعلنا ان نحصل التقدير والتغير هذا هو كما هو تفعل على جو الزمان المتعلق بالحركة والجواب ان نسبة الباري الى جميع الموجودات نسبة في احواله هي المعية الغير الزمانية ولا تجد في معاقب الزمان بالنسبة للباري القوي فكانها توجد بالنسبة للباري تعالى واحدة اما مبدءا فكانها في زمانا كما كانتا فكانها في زمانا فيعتبر عن نسبتها الى الابداعات بالسرور عن نسبتها تعالى الى الكائنات والتغير بالذات كما يعبر عن نسبة التغير لبعضها الى بعض بمعنى جازم ان الزمان لا يوجب الجود للذات فهو ان الزمان يلزم من فرض عدل الله امر محتمل كما يلزم من فرض عدمه محتمل فهو

والمجمل في قوله الكبري فخصه بالاصغر في قوله الفرضنا  
علا لئلا يفرق بينه وبينه لو كانت القليلة والبعيدة من غير فرق  
مفروض في تفسيره على القولين متناقضين <sup>٥٤</sup> لئلا يستحال وجود  
لكن لا يقطعي استحالته طلقا لعدم وجوده لئلا يستحال عليه  
جميع انحاء العدل والبرهان <sup>٥٥</sup> لئلا يكون له اصل اولي كذا  
بعدا يكون موجبا لظن كون الزمان حولا قائما بنفسه بمفارقة  
الملا لا تنسوي الا فلا يكون الا في شيعة من اهل اربعين في بناء التفسير  
الشبه الالهي على اذهاب العلم كذا من كون الزمان قدرا الحركة قالوا <sup>٥٥</sup>  
يقع في مجتمعات الزمان غير اصلها ما يعتبر في التغيير اما يقع فيه  
من الحركة والتغير اكر في الالزام والاستمرار <sup>٥٥</sup> وفيها شئ منها  
حصلت لها قبليته بعد الانجزة للتغير ذات الزمان والملا قبل انما هي  
قبل تلك التغيير واستصواب ذلك لالهام حيث قال في شرحه  
الحكمة في الناصر من اذهاب بسط طائفة الزمان قدرا الحركة <sup>٥٥</sup>  
يمكنهم التوصل في شئ من ضائق الباطن المتعلقة بالزمان لا بالبرهان  
الى اذهاب العلم فلا يكون الا في عند في الزمان <sup>٥٥</sup>





الزمن متغيرا متجددا لا يستحيل ان يتغير في جوهه بالقدرة على التجدد  
تجدد لا مستوي في عالم القدر فلا يكون هو نفسا هو اقاما  
بذلك ما مضافا الى انهم جعلوا الزمان جسما هو الفاعل العظيم  
لغيره كشيء في الزمان كشيء في الفاعل القادر على تقدير حقيقة ما لا  
يتجلى ان بعض يوم في الزمان يوجد الفاعل من جعل الزمان نفس  
الذي استدل عليه بامر من لا ان الزمان ينقض تجلده والحركة ايضا  
كذلك وليجوز انما اولها بالبيان الموجبين في الشكل الثاني لا يحتاج الى ما  
ثانيا فبان لا وسط غير متكرر انما التقدير والتجدد في الزمان بالذات  
وفي الكبر العريض كقولهم بالعبارة العكس كقولهم بعض الثاني ان  
ليس كذا من غير ما لا يجوز ان هذا لا يوجد كذا فان هذا هو من  
الغالب والفرق بينهما ان كونها واحدة من الزمان فيكون في الحركة  
السريعة والعكس منها ان يكون اسرع من حركة لا يكون في سرعة  
منها فيكون الثاني يكون حركتها معا ولا يكون في معا فيكونا جنبا  
الزمن من غير اللام فيكون في حركتها في حركتها في الزمان  
ولا اختلاف في بالاختلاف فيهما ان السريعة هو ان يقطر الماء

الزمن متغيرا متجددا لا يستحيل ان يتغير في جوهه بالقدرة على التجدد  
تجدد لا مستوي في عالم القدر فلا يكون هو نفسا هو اقاما  
بذلك ما مضافا الى انهم جعلوا الزمان جسما هو الفاعل العظيم  
لغيره كشيء في الزمان كشيء في الفاعل القادر على تقدير حقيقة ما لا  
يتجلى ان بعض يوم في الزمان يوجد الفاعل من جعل الزمان نفس  
الذي استدل عليه بامر من لا ان الزمان ينقض تجلده والحركة ايضا  
كذلك وليجوز انما اولها بالبيان الموجبين في الشكل الثاني لا يحتاج الى ما  
ثانيا فبان لا وسط غير متكرر انما التقدير والتجدد في الزمان بالذات  
وفي الكبر العريض كقولهم بالعبارة العكس كقولهم بعض الثاني ان  
ليس كذا من غير ما لا يجوز ان هذا لا يوجد كذا فان هذا هو من  
الغالب والفرق بينهما ان كونها واحدة من الزمان فيكون في الحركة  
السريعة والعكس منها ان يكون اسرع من حركة لا يكون في سرعة  
منها فيكون الثاني يكون حركتها معا ولا يكون في معا فيكونا جنبا  
الزمن من غير اللام فيكون في حركتها في حركتها في الزمان  
ولا اختلاف في بالاختلاف فيهما ان السريعة هو ان يقطر الماء

الزمن متغيرا متجددا لا يستحيل ان يتغير في جوهه بالقدرة على التجدد  
تجدد لا مستوي في عالم القدر فلا يكون هو نفسا هو اقاما  
بذلك ما مضافا الى انهم جعلوا الزمان جسما هو الفاعل العظيم  
لغيره كشيء في الزمان كشيء في الفاعل القادر على تقدير حقيقة ما لا  
يتجلى ان بعض يوم في الزمان يوجد الفاعل من جعل الزمان نفس  
الذي استدل عليه بامر من لا ان الزمان ينقض تجلده والحركة ايضا  
كذلك وليجوز انما اولها بالبيان الموجبين في الشكل الثاني لا يحتاج الى ما  
ثانيا فبان لا وسط غير متكرر انما التقدير والتجدد في الزمان بالذات  
وفي الكبر العريض كقولهم بالعبارة العكس كقولهم بعض الثاني ان  
ليس كذا من غير ما لا يجوز ان هذا لا يوجد كذا فان هذا هو من  
الغالب والفرق بينهما ان كونها واحدة من الزمان فيكون في الحركة  
السريعة والعكس منها ان يكون اسرع من حركة لا يكون في سرعة  
منها فيكون الثاني يكون حركتها معا ولا يكون في معا فيكونا جنبا  
الزمن من غير اللام فيكون في حركتها في حركتها في الزمان  
ولا اختلاف في بالاختلاف فيهما ان السريعة هو ان يقطر الماء



البيان في هذا الفصل في حكمه كحكم الحكم في الفلكية هذه  
حججها هذا لانه الفاسدة في الزمان لا يجوز انما تحقيقها  
اليه اهل الحق فيها غير هائل لها الا وهو المناسب لاهلها  
ذكره الشيخ الرئيس في الفط الخامس الاشارة بقوله ان الشيء اذا كان  
مع وجوده لا ينفصل عن كونه في الشيء متعلقا عليه اعتبارا  
عنه هذا الحادث ومع اعتبار اقرانه مع وجوده فقد الشيء المتعلق ليس  
باعتبار نفس ذلك انما قد توجد مع ذات المتعلق بخلاف قبلية كلاب  
بالقياس الى الابن فان جوهره لا ينفصل عن مقارن الجوهر الابن ولا قبلية  
للابن فلا توجد مع جوهر الابن فان قبلية زيادة على ان لا باعتبار وصف  
الابن انما انما يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان الشيء قد يوجد  
مع ذلك وصفه للتقدير ذلك عند كونه مقارنا للجوهر متعلقا عليه نفس  
عنه المتعلق قد لا يكون وجوده باعتبار من اعتبار نفس جوهره المتعلق  
واعتماد نفس على المتعلق قد يتحقق هذه الحياة التركيبية بعد ذلك  
اذ فرضنا وجوده مع العلة الحاصلة لنا بعد الوجوه المذكورة  
بعد الاعتناء بتقديره على انما بل متعلق عنه ولا ذات الفاعل

هذا الفصل في بيان حكمه كحكم الحكم في الفلكية هذه  
حججها هذا لانه الفاسدة في الزمان لا يجوز انما تحقيقها  
اليه اهل الحق فيها غير هائل لها الا وهو المناسب لاهلها  
ذكره الشيخ الرئيس في الفط الخامس الاشارة بقوله ان الشيء اذا كان  
مع وجوده لا ينفصل عن كونه في الشيء متعلقا عليه اعتبارا  
عنه هذا الحادث ومع اعتبار اقرانه مع وجوده فقد الشيء المتعلق ليس  
باعتبار نفس ذلك انما قد توجد مع ذات المتعلق بخلاف قبلية كلاب  
بالقياس الى الابن فان جوهره لا ينفصل عن مقارن الجوهر الابن ولا قبلية  
للابن فلا توجد مع جوهر الابن فان قبلية زيادة على ان لا باعتبار وصف  
الابن انما انما يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان الشيء قد يوجد  
مع ذلك وصفه للتقدير ذلك عند كونه مقارنا للجوهر متعلقا عليه نفس  
عنه المتعلق قد لا يكون وجوده باعتبار من اعتبار نفس جوهره المتعلق  
واعتماد نفس على المتعلق قد يتحقق هذه الحياة التركيبية بعد ذلك  
اذ فرضنا وجوده مع العلة الحاصلة لنا بعد الوجوه المذكورة  
بعد الاعتناء بتقديره على انما بل متعلق عنه ولا ذات الفاعل





[illegible][illegible]

فيكون يكون شيء شيى ويكون غير اس من ج كونوا ما يتوقف على  
 ملاحظه الان في الجواب لو كان جودا خارجيا او في ما يمكن ان يجعل  
 في ذلك في غير الجواب في الخارج والحق ان التوقف على ملاحظه الزمان  
 انما هو تصحيحه لا العلم بوجوده في العلم بالشيء الغير المحال  
 ملاحظه الزمان ما عينا هو هذا والآخر في المبرهان انما هو هذا ذلك  
 وهذا المكان قبل الزمان والنقصان اذا انقصنا السبعين لو كان من  
 والبطون بحيث حصل السكان في تسويان كل واحد منها انقصا لا مكان  
 للفرق في الاضافات في الوجوه كما في كثير من مختلف في الاخذ والتركيب  
 في جميعها ولا مكانا لا واقعيين في العلم كونهما مختلفا في الزمان  
 والنقصان في قبل الزمان والنقصان في قبل الزمان اذا كان متصلا  
 في العلم كونه في قبل الزمان والنقصان في قبل الزمان في العلم  
 العقل انظر اليه جودا بالاهام مع قطع النظر عن الحركة والمستاق  
 غير ان شيئا وهذا العلم في العلم انما هو العلم بالاهام في العلم  
 لو كان منقصة الى غير منقصة كذا في العلم في كل الساعات الاجزاء  
 لا تفسر في لفظه على العلم في النطق على السافه واذا ثبت انه

انما

فيكون يكون شيى ويكون غير اس من ج كونوا ما يتوقف على  
 ملاحظه الان في الجواب لو كان جودا خارجيا او في ما يمكن ان يجعل  
 في ذلك في غير الجواب في الخارج والحق ان التوقف على ملاحظه الزمان  
 انما هو تصحيحه لا العلم بوجوده في العلم بالشيء الغير المحال  
 ملاحظه الزمان ما عينا هو هذا والآخر في المبرهان انما هو هذا ذلك  
 وهذا المكان قبل الزمان والنقصان اذا انقصنا السبعين لو كان من  
 والبطون بحيث حصل السكان في تسويان كل واحد منها انقصا لا مكان  
 للفرق في الاضافات في الوجوه كما في كثير من مختلف في الاخذ والتركيب  
 في جميعها ولا مكانا لا واقعيين في العلم كونهما مختلفا في الزمان  
 والنقصان في قبل الزمان والنقصان في قبل الزمان اذا كان متصلا  
 في العلم كونه في قبل الزمان والنقصان في قبل الزمان في العلم  
 العقل انظر اليه جودا بالاهام مع قطع النظر عن الحركة والمستاق  
 غير ان شيئا وهذا العلم في العلم انما هو العلم بالاهام في العلم  
 لو كان منقصة الى غير منقصة كذا في العلم في كل الساعات الاجزاء  
 لا تفسر في لفظه على العلم في النطق على السافه واذا ثبت انه

٢٢٨

في

في



انما مقدار القوة كالمقدار الماتية في الازمنة مع الاجزاء في الوجود  
 معلوم غير ثاوذ الماتية مكان قد لا يكون جذا جزؤه معلوم  
 لو كان مقدار ثابتا لكان مقدار الماتية الماتية للتأخر كما هو  
 اذ على الاول لا يكون مع الحركة الواقعة في واحدة من مسافات متساوية  
 في الماتية مكان ليس كل واحد على الثاني بل يكون زيادة الماتية في زيادة  
 بنقصا ويزداد كون لا حصر في السرعة كبر بطا في النجاة بعكس ما  
 ذكرناه لا قال هذا المقدار لو كان مقدار الماتية لكل من زيادة  
 الماتية لو كان كذلك لموسر اكبر اعظم واعترض عليه صاحب  
 الباشا في بيان هذا المقدار لا مع بيان عظم ما في الابطا حتى  
 ان يكون لا سر اعظم هو الا سر اقل ما في الابطا لو كان الا سر هو الا  
 يقطع المسافة في اقل اذن الصحيح ان يقال لو كان هذا المقدار الماتية  
 ان يزداد الماتية في اقل ان يكون الا بطا اعظم لان هذا المقدار الا بطا  
 اعظم من جوه كلام الشرح هو لا يوجب ان يقع معناه لو كان  
 هذا الا يمكن مقدار الماتية بل ان يكون ما هو الا سر في الحركة الطبيعية  
 وهو الذي يكون مقدار جسمه مترا كبر اشد الميل

في المسألة الأولى...  
 في المسألة الثانية...  
 في المسألة الثالثة...  
 في المسألة الرابعة...  
 في المسألة الخامسة...  
 في المسألة السادسة...  
 في المسألة السابعة...  
 في المسألة الثامنة...  
 في المسألة التاسعة...  
 في المسألة العاشرة...  
 في المسألة الحادية عشرة...  
 في المسألة الثانية عشرة...  
 في المسألة الثالثة عشرة...  
 في المسألة الرابعة عشرة...  
 في المسألة الخامسة عشرة...  
 في المسألة السادسة عشرة...  
 في المسألة السابعة عشرة...  
 في المسألة الثامنة عشرة...  
 في المسألة التاسعة عشرة...  
 في المسألة العشرون...  
 في المسألة الحادية والعشرون...  
 في المسألة الثانية والعشرون...  
 في المسألة الثالثة والعشرون...  
 في المسألة الرابعة والعشرون...  
 في المسألة الخامسة والعشرون...  
 في المسألة السادسة والعشرون...  
 في المسألة السابعة والعشرون...  
 في المسألة الثامنة والعشرون...  
 في المسألة التاسعة والعشرون...  
 في المسألة الثلاثون...  
 في المسألة الحادية والثلاثون...  
 في المسألة الثانية والثلاثون...  
 في المسألة الثالثة والثلاثون...  
 في المسألة الرابعة والثلاثون...  
 في المسألة الخامسة والثلاثون...  
 في المسألة السادسة والثلاثون...  
 في المسألة السابعة والثلاثون...  
 في المسألة الثامنة والثلاثون...  
 في المسألة التاسعة والثلاثون...  
 في المسألة الأربعون...  
 في المسألة الحادية والأربعون...  
 في المسألة الثانية والأربعون...  
 في المسألة الثالثة والأربعون...  
 في المسألة الرابعة والأربعون...  
 في المسألة الخامسة والأربعون...  
 في المسألة السادسة والأربعون...  
 في المسألة السابعة والأربعون...  
 في المسألة الثامنة والأربعون...  
 في المسألة التاسعة والأربعون...  
 في المسألة الخمسون...  
 في المسألة الحادية والخمسون...  
 في المسألة الثانية والخمسون...  
 في المسألة الثالثة والخمسون...  
 في المسألة الرابعة والخمسون...  
 في المسألة الخامسة والخمسون...  
 في المسألة السادسة والخمسون...  
 في المسألة السابعة والخمسون...  
 في المسألة الثامنة والخمسون...  
 في المسألة التاسعة والخمسون...  
 في المسألة الستون...  
 في المسألة الحادية والستون...  
 في المسألة الثانية والستون...  
 في المسألة الثالثة والستون...  
 في المسألة الرابعة والستون...  
 في المسألة الخامسة والستون...  
 في المسألة السادسة والستون...  
 في المسألة السابعة والستون...  
 في المسألة الثامنة والستون...  
 في المسألة التاسعة والستون...  
 في المسألة السبعون...  
 في المسألة الحادية والسبعون...  
 في المسألة الثانية والسبعون...  
 في المسألة الثالثة والسبعون...  
 في المسألة الرابعة والسبعون...  
 في المسألة الخامسة والسبعون...  
 في المسألة السادسة والسبعون...  
 في المسألة السابعة والسبعون...  
 في المسألة الثامنة والسبعون...  
 في المسألة التاسعة والسبعون...  
 في المسألة الثمانون...  
 في المسألة الحادية والثمانون...  
 في المسألة الثانية والثمانون...  
 في المسألة الثالثة والثمانون...  
 في المسألة الرابعة والثمانون...  
 في المسألة الخامسة والثمانون...  
 في المسألة السادسة والثمانون...  
 في المسألة السابعة والثمانون...  
 في المسألة الثامنة والثمانون...  
 في المسألة التاسعة والثمانون...  
 في المسألة التسعون...  
 في المسألة الحادية والتسعون...  
 في المسألة الثانية والتسعون...  
 في المسألة الثالثة والتسعون...  
 في المسألة الرابعة والتسعون...  
 في المسألة الخامسة والتسعون...  
 في المسألة السادسة والتسعون...  
 في المسألة السابعة والتسعون...  
 في المسألة الثامنة والتسعون...  
 في المسألة التاسعة والتسعون...  
 في المسألة المائة...

الطبع كما ينبغي ان يكون في هذا المقدار وليس كل شيء الا ان العكس  
 فان هو لا يطابقها وهذا هو الذي سميت احسن من الاخر فيكون ان هذا  
 المقدار في هذا المكان قد انقضت وهو للغير من الزمان فثبت ان  
 واما الطالب الثاني الذي هو تحقيق نهاية الزمان فهو الاشارة الى بقوله هو  
 الحزن لان ثبت انه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو لا ينقطع اما ان يكون قد ان  
 بالجسم فان قيل ان الجسم يكون مقداره حياة غير قارة بها لا سبيل  
 الى الاصل اي كونه مقداره حياة قارة لان الزمان غير قارة به لا يكون مقداره  
 الجسم حياة قارة قير لانها يلزم ان يوجد الشيء بدونه مقدار واللامر الذي  
 مطلق المقدار لا يمتنع في المقدار كما يحكم به الفطرة واعتراض  
 العلامة القوي في حواشي بعض شرح هذا المختصر بان الجسم  
 تحرك بل ان الكمية يكون الكم الغير القار مقداره الجسم وكمية الجسم  
 ذو المقدار من مقدار غيره عليه كما هو متفق في الحواشي الفخرية بان  
 الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قارة اجتماع اجزاء الكم افراد كمية  
 هذا الجسم غير متجمعة وهذا لا يقتضي غير قارة فرد من افراد الكم في  
 الصواب اول في الجواب ان يقال ان الكم الذي يتحرك فيه

[illegible]









يجوز فيكون قبل الزمان زاهف ففرض علم الزمان فرض وجوه  
 وهذا من قول العالم لا يمين قال يمين الزمان فقد قال فقد من كاشف  
 وكذا لو كان له مكان كان بعد وجوده بعد لا توجد القبلي ففكر  
 زانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زاهف ولا يثبت الزمان  
 عوارض الكثر الكثر من عوارض الخصم فالقول في الخصم والكثرة  
 كالقول في الزمان وهذا أحد الشبه للفقهاء بقوله العالم ويمكن فيها  
 لا ما تشبه بها كالتفصيل من التكليف من اتفق على الزمان على وجوه  
 ان يكون في زمانه لا يتقدم على الزمان على الخصم فلا يكون في زمانه لا يكون  
 الزمان بل نوع من الزمان بالزمن ليس الزمان بل هو في الزمان على وجوه  
 للتقدم الزمان فيكون زمانا طبعيا فيكون في زمانه لا يكون في زمانه  
 وجوه حتى لا يكون في زمانه لا يكون في زمانه لا يكون في زمانه  
 الزمان بعضها على بعض زمانا فيكون في زمانه لا يكون في زمانه  
 ومطابقا لعموم بعض النجوم من التقدم والتأخر في نفس الجمل  
 الزمان بلا ملاحظة امر آخر غيرهما ولا بان  
 الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة نقصان

في قولنا فيكون قبل الزمان زاهف ففرض علم الزمان فرض وجوه  
 وهذا من قول العالم لا يمين قال يمين الزمان فقد قال فقد من كاشف  
 وكذا لو كان له مكان كان بعد وجوده بعد لا توجد القبلي ففكر  
 زانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زاهف ولا يثبت الزمان  
 عوارض الكثر الكثر من عوارض الخصم فالقول في الخصم والكثرة  
 كالقول في الزمان وهذا أحد الشبه للفقهاء بقوله العالم ويمكن فيها  
 لا ما تشبه بها كالتفصيل من التكليف من اتفق على الزمان على وجوه  
 ان يكون في زمانه لا يتقدم على الزمان على الخصم فلا يكون في زمانه لا يكون  
 الزمان بل نوع من الزمان بالزمن ليس الزمان بل هو في الزمان على وجوه  
 للتقدم الزمان فيكون زمانا طبعيا فيكون في زمانه لا يكون في زمانه  
 وجوه حتى لا يكون في زمانه لا يكون في زمانه لا يكون في زمانه  
 الزمان بعضها على بعض زمانا فيكون في زمانه لا يكون في زمانه  
 ومطابقا لعموم بعض النجوم من التقدم والتأخر في نفس الجمل  
 الزمان بلا ملاحظة امر آخر غيرهما ولا بان  
 الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة نقصان





مجد في تفرع من تلك البراهين كما هو ان يجتمع لغيره في حد  
واحد من بعض بعض ما عند بعض من الاربعة السور في طو  
الاربعة السور في سبيل الكمال في الواقع هو في بعضه واحد شخص  
في النظر الى الابد العالي من الزمان في المكان ما هو اعلى من الجنة  
التحق متوافقة الحضور والغيبة هناك لا هو المستحيل  
بل كل ما يكون في وقت تدريج القياس في زمان هو فوعى بالقياس الى  
الواقعة لرفيعه كذلك كما هو غائب عن كافي هو حاضرهم  
فالتجديد والتجديد والحضور والغيبة انما تحقق في الزمان ولكن  
بالنسبة الى الزمان لا في الزمان الكافي الا في الزمان بالنسبة الى القدوس الحي  
وضرب من الكمال ولا يتصور شي في زمان من الوجود اذا كان  
الزمان في الواقع بالقياس الى المفاصل والحق الاول هو استصاقل  
فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول لما كان  
التمتع والتمتع في الزمان بالقياس والتضام في كل واحد  
بالفعل كان الاخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فقولان كل  
الزمان في نهاية في الوجود كانت غايته لا محالة

مجدي في حق خيل تلك البراهين كما وان لم يجمع لغيره في حد  
 واحد من بعض بعض ما عند بعض في الازمان المحيطة في طو  
 الترتيب في سبيل الكمال في الواقع جوهرية بوجوه واحد شخص  
 ولا نظر في الابداء العالي في الرسل في المكان ما هو اعلى في الجملة  
 التحقق متوافقة في الحضور والافتقار لا غيبة هذا الكمال لا هو المستحيل  
 بل كل ما يكون جوهرية في القياس في زمان في فو في القياس في  
 المراتب في رتبة الكمال ما هو ثابت عن مكان في فو حاضر  
 فالتعدد والتجسيم والحضور والغيبة انما تحقق في الزمان ولكن  
 بالنسبة الى الزمان لا في الزمان الكمال في الآخر بالنسبة القدوس في  
 وضرب من الكمال في لا يتصور في فو من الوجود فاذا كان  
 الزمان في الواقع في القياس في المفاصل في الاول جوهرية في القياس  
 فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولما قل ان يقول لما كان  
 التام في الزمان في الزمان في المضا والتضايفان متى كل واحد هما  
 بالفعل كان الآخر بالفعل وان كل بالقوة كان بالقوة فيكون كل  
 للزمان في نهاية في الوجود كانت غايته في الامانة





موجود في كل واحد المتضايين بالفعل والآخر بالقوة فيلزم ان لا  
 يكون شئ من الحركات متناهيا ههنا الثالث ان المتضاد قد يكون  
 بسيطاً حقيقياً لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون  
 ذاتاً من مقوله اخرى فلا تعرضها الاضاد وهو المتضاد المشهور  
 فهو كل من الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة فهو  
 يكونه مضاداً له باعتبار ذاته لا يجب ان يكونا معاً في الوجود  
 والاضافة انما تعرض لهما في العقل لا استحالة في وجودهما  
 دفعة في العقل الثالث انما كنتم ان كان له مفهوم محصل بل  
 له معنى له الاقطع الزمان وهو امر سلبى فعلى تقدير تناهي  
 الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجمع ويجمع ذلك الزمان  
 والاضافة انما تعرض له باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا  
 انه لا محذور في اجتماع الزمان دفعة في العقل واما  
 ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتيبه كالشفاه  
 والنجاة والتعليقات والبدء والاعاد من انه لو كان الزمان  
 حادثاً لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع

قد قلنا ان المتضاد قد يكون بسيطاً حقيقياً لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد يكون ذاتاً من مقوله اخرى فلا تعرضها الاضاد وهو المتضاد المشهور فهو كل من الزمان المتناهي والآن الذي هو طرفه حقيقة فهو يكونه مضاداً له باعتبار ذاته لا يجب ان يكونا معاً في الوجود والاضافة انما تعرض لهما في العقل لا استحالة في وجودهما دفعة في العقل الثالث انما كنتم ان كان له مفهوم محصل بل له معنى له الاقطع الزمان وهو امر سلبى فعلى تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجمع ويجمع ذلك الزمان والاضافة انما تعرض له باعتبار تحققه في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماع الزمان دفعة في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتيبه كالشفاه والنجاة والتعليقات والبدء والاعاد من انه لو كان الزمان حادثاً لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع

بداية الزمان إما أن يكون متعالي وممكناً فإن امتنع فذلك لا يستلزم  
أن كان عالمه الذي امتد مقدوره لزمن انتقال الشيء من الامتناع إلى الامكان  
الذي لا يتوقف على ذلك إلى قدره الله تعالى لزمن انتقاله من العجز إلى  
القدرة وكلاهما محال فاذن هذا الفرض ممكن فلا يخفى أما أن يمكن  
استبداد الحركة بكتان العظمي والصغير معاً وتنهضها أو لا  
يمكن ومحال أن يتبدىا معا وتنهضيا معا فلا بد من أن يختلف  
الصغير عن الكبير بشيء فاختلفت به عنها هو مقدار ذو  
تقدم وتأخر هو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا  
التمافا كان وجود الحركة مختلفاً في استبدادها في وجودها لا يستدل  
بوجود الله على وجود الحركة والتحرك فهو ليس سلكاً برهانياً  
بل يستلزم على قانون الجدول وإنما يصح الخطابية بالصحة بعض  
اللتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتداداً ثابتاً بين الأول وآخر  
بين خلق العالم وسمي اللا وجود كما يضعون فوق محله بالجملة  
خلاف غير متناه فان البرهان أن يقول على تقدير تنهاه الامتداد  
الزمانى يكون فرض وجود الحركة في اللازم كفرض وجود الامتناع



[illegible][illegible]

[illegible]



# تفہیم افلاطون شرح ہدایہ حکمت قدس سرہانی

صفحہ	سطر	فلاطون	تفہیم	صفحہ	سطر	فلاطون	تفہیم
۱۳	۵	طرف	طرف	۶۱	۶	قلدان ینتار	قلدان ینتار
۱۳	۱۳	والحوالہ موضح	۴	ایضا	۵۰	الخارجیۃ	الخارجیۃ
۱۳	۱۳	حقیقۃ	حقیقتہ	۷	۸	تقریر	ہو تقریر
۱۳	۱۲	بالاعتسبۃ	بالاعتسبۃ	۸	۱۱	افراد	افراد
۱۶	۱۲	التفضیلیۃ	التفضیلیۃ	۱۱	۱۱	ان	ای
۶۷	۱۱	ماہیۃ	ماہیتہ	۱۲	۱۲	و معنی	و معنی
ایضا	۱۲	موجودا	موجودہ	ایضا	۱۲	القبول	المقبول
۱۸	۲	قوتہ	قوتہ	۷۷	۳-۲	فتعین الی المیو	فتعین الی المیو
۲۵	۱۲	بسهولة	بسهولة	۷۹	۱۲	المبتدۃ	المبتدۃ
۲۶	۵	و بالتقدیم	بالتقدیم	۸۲	۱۲	بخلاف	خ
ایضا	۱۰	مما عہا	مما عہ	۸۳	۲	شعین	شعین
۲۸	۷	السلات	سلات	ایضا	۶	متصل	متصلہ
۲۹	۶	فلا	فلا	ایضا	۱۱	شعین	شعین
ایضا	۹	فینقسم	فینقسم	۸۵	۱۳	الاستدلال	الاستدلال
۳۰	۱۳	ملتی	ملتی	۸۷	۷	الاقتصار	الاقتصار
۳۲	۳	فقول	فقولہ	ایضا	۸	مجازیہ	مجازیہ
۳۲	۱۲	وانما	وانماہی	۹۰	۹	انہا	انہ
۳۳	۱۲	نہ العالمین	علی القائلین	۹۲	۱۳	عرضیۃ	توضیۃ
۳۸	۱۵	مضمرۃ	نصفہ	۹۳	۱۰	فی الباب	ما فی الباب
۴۲	۱۵	السندلان	السندلان	۹۸	۱۳	مستلزم	مستلزم
۴۹	۱۰	فانتظرہ	فانتظرہ	ایضا	۱۵	وعندنا	عندناو
۵۳	۱۰	المتوسط	المتوسطۃ	۹۹	۷	بواسطة	بواسطة
ایضا	۶	علمہا	علمہا	۱۰۵	۸	لجعل	لجعل
۵۴	۱۵	بالمقارنۃ	بالمقارنۃ	۱۰۹	۳	جد	جدہ
۵۶	۲	ذرع	ذرع	ایضا	۷-۷	ہی وایضا	وہی وایضا
ایضا	۵	للذرع	الذرع	۱۱۰	۶	وللاک	والملاک
۵۱	۱	کل جسم	کل جسم	ایضا	۱۰	المجموع	المجموع
۵۹	۷	یکون	یکون	ایضا	۱۱	وایضا	وایضا
۶۲	۱۵	مصدق	مصدق	۱۱۲	۳	الثلثۃ	الثالثۃ
۶۵	۵	الاسم	اسم	ایضا	۱۱	المذکور	المذكورة

صحيح	غلط	سطر	صفحة	صحيح	غلط	سطر	صفحة
ايضا	ايضا	١٢	١٤١	فصل	فصل	١٣	١٤١
ايضا	ايضا	١٤	١٤٢	عنه	عنه	١٣	١٤٢
ايضا	ايضا	١٥	١٤٣	ان كانت	ان كانت	٢	١٤٣
ايضا	ايضا	١٦	١٤٤	ذلك	ذلك	١٣	١٤٤
ايضا	ايضا	١٧	١٤٥	اما	اما	٦	١٤٥
ايضا	ايضا	١٨	١٤٦	في شخصه	في شخصه	٢	١٤٦
ايضا	ايضا	١٩	١٤٧	الاثبات	الاثبات	١٠	١٤٧
ايضا	ايضا	٢٠	١٤٨	ايضا	ايضا	٢	١٤٨
ايضا	ايضا	٢١	١٤٩	للتناهي	للتناهي	٥	١٤٩
ايضا	ايضا	٢٢	١٥٠	سياق	سياق	٤	١٥٠
ايضا	ايضا	٢٣	١٥١	الانقاج	الانقاج	٨	١٥١
ايضا	ايضا	٢٤	١٥٢	خاص	خاص	٩	١٥٢
ايضا	ايضا	٢٥	١٥٣	اذ	اذ	١١	١٥٣
ايضا	ايضا	٢٦	١٥٤	ان	ان	١٢	١٥٤
ايضا	ايضا	٢٧	١٥٥	التقارير	التقارير	٩	١٥٥
ايضا	ايضا	٢٨	١٥٦	فلا لعدم	فلا لعدم	٨	١٥٦
ايضا	ايضا	٢٩	١٥٧	هي	هي	١٠	١٥٧
ايضا	ايضا	٣٠	١٥٨	العوارض	العوارض	٤	١٥٨
ايضا	ايضا	٣١	١٥٩	منها	منها	٢	١٥٩
ايضا	ايضا	٣٢	١٦٠	الا	الا	٥	١٦٠
ايضا	ايضا	٣٣	١٦١	الهيولى	الهيولى	١	١٦١
ايضا	ايضا	٣٤	١٦٢	الطبيعة	الطبيعة	١٥	١٦٢
ايضا	ايضا	٣٥	١٦٣	نسبتها	نسبتها	١	١٦٣
ايضا	ايضا	٣٦	١٦٤	للباري	للباري	٦	١٦٤
ايضا	ايضا	٣٧	١٦٥	الراقيين	الراقيين	١٠	١٦٥
ايضا	ايضا	٣٨	١٦٦	معا	معا	٤	١٦٦
ايضا	ايضا	٣٩	١٦٧	تقوم	تقوم	٦	١٦٧
ايضا	ايضا	٤٠	١٦٨	طبيعة	طبيعة	١٥	١٦٨
ايضا	ايضا	٤١	١٦٩	الله تعالى	الله تعالى	١٣	١٦٩
ايضا	ايضا	٤٢	١٧٠	الحقيقة	الحقيقة	١٣	١٧٠
ايضا	ايضا	٤٣	١٧١	لها	لها	٢	١٧١









